الديمقراطية في الحياة الداخلية
للأحزاب السياسية العربية

المملكة الاردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
٢٠٠٩/١٢/٥٣٦٠

٣٢٤.٢
الاردن . مركز القدس للدراسات السياسية
الديمقراطية في الحياة السياسية / اعداد مركز القدس
للدراسات السياسية .- عمان: المركز ، ٢٠٠٩

( )ص.
ر.أ. : ٢٠٠٩/١٢/ ٥٣٦٠.

الواصفات /الاحزاب السياسية//الديمقراطية//المشاركة السياسية/

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية
❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة لمركز القدس للدراسات السياسية، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزءاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو ادخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة المركز خطياً

مركز القدس للدراسات السياسية
7 شارع حيفا - جبل الحسين
ص.ب 213566 عمّان 11121 الأردنّ
هاتف: 5651931 - 5651932 - 5690567 (6-962+)
فاكس: 5674868 (6-962+)
info@alqudscenter.org
www.alqudscenter.org

مؤسسة كونراد أديناور
مكتب عمان
23 شارع إسماعيل حقي عبده - الصويفية
ص.ب 831025 عمّان 11183 الاردنّ
هاتف: 5929777 (6-962+) - **فاكس:** 5933087 (6-962+)
info.jordan@kas.de
www.kas.de/Amman

الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز القدس للدراسات السياسية

الديمقراطية في الحياة الداخلية
للأحزاب السياسية العربية

2010

فهرس المحتويات

- **هذا الكتاب** 5

- **مأزق الديمقراطية في الأحزاب الحاكمة في العالم العربي** 9

د. **باسم الزبيدي**، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت/فلسطين

- **هل يمكن أن تكون هناك ديمقراطية في الأحزاب الطائفية والمذهبية؟..العراق نموذجا** ... 29

د. **باسل حسين**، نائب مدير المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية/العراق

- **الديمقراطية في الأحزاب الإسلامية .. أوجه التقدم والقصور**..... 47

د. **نظام بركات**، أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك/الأردن

- **الأحزاب الليبرالية هل هي ديمقراطية؟..قراءة أولية في نموذج حزب لبناني** ... 63

د. **هدى رزق**، أستاذة العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية/لبنان

- **أزمة الديمقراطية في الأحزاب القومية واليسارية العربية** 73

محمد جمال باروت، باحث في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى(IFPO)/سورية

- **مأزق الديمقراطية داخل أحزاب تيار الوسط..الأردن نموذجا** 83

محمد الزيود، باحث في مركز القدس للدراسات السياسية/الأردن

- **التجربة الحزبية اللبنانية في ضوء الانتخابات النيابية**.....105

د. **رغيد الصلح**، **باحث سياسي وكاتب/لبنان**

- **القيم الديمقراطية في ممارسة الأحزاب السياسية** 113

هانز مارتين سيغ، مستشار السياسة الخارجية للنائب مانفريد جرند، والمجموعة البرلمانية لحزبي الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي في البوندستاغ/ألمانيا

- **قائمة المشاركين**.....127

- **الملخص باللغة الانجليزية**

هـــذا الكتـــاب

يضم هذا الكتاب بين دفتيه، أوراق عمل قدمت في ورشة إقليمية نظمها **مركز القدس للدراسات السياسية ومؤسسة كونراد أديناور** بتاريخ ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، شارك فيها عدد من الباحثين والأكاديميين من الأردن، لبنان، سورية، العراق، فلسطين وألمانيا، للبحث في الممارسة الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية. وقد اندرج انعقاد تلك الورشة في سياق أنشطة «**شبكة الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي**»، التي أطلقها مركز القدس للدراسات السياسية بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور في العام ٢٠٠٥.

ويتضح من ورقة العمل التي حملت عنوان: «**مأزق الديمقراطية في الأحزاب الحاكمة في العالم العربي**»، التي قدّمها الدكتور **باسم الزبيدي** أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت، والتي سلّطت الأضواء على الطبيعة المشوهة؛ لنشأة وتكوين الدولة في العالم العربي؛ وعلى إشكالية ضعف شرعية الحكم؛ وأزمة غياب الديمقراطية في الأحزاب العربية الحاكِمة، والمعارِضة على حد سواء، يتضح أن عدم قدرة النخبة الحاكمة على انجاز التحول الديمقراطي المطلوب؛ أضعف شرعيتها أمام الجمهور.

أما الدكتور **باسل حسين**، من المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، والذي حملت ورقته عنوان: «**هل يمكن أن تكون هناك ديمقراطية في الأحزاب الطائفية والمذهبية؟.. العراق نموذجا**»، فيرى أن الأحزاب والحركات الدينية والعنصرية؛ تسيّدت المشهد السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣؛ كاشفا عن أن سلوك هذه الأحزاب لم يكن سلوكاً ديمقراطياً حقيقياً، لافتاً إلى إن جميع الأحزاب لم تجر أية مراجعات فكرية أو فلسفية لتجربتها الديمقراطية؛ كما أن فترة هيمنة الأحزاب الدينية شهدت أبشع صور العنف الدموي وانتهاكات حقوق الإنسان والحريات؛ وكلها حدثت تحت لافتات دينية؛ الأمر الذي ولّد رد فعل جماهيري تجاه هذه الأحزاب، كما كان الخطاب السائد من قبل الأحزاب الدينية في العراق خطاباً طائفياً، الأمر الذي أدى إلى فرقة العراقيين وتفرقهم؛ والضحية كانت الديموقراطية، وسقوط مزيد من دماء العراقيين الأبرياء.

بدوره قدم الدكتور **نظام بركات**، أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك

الأردنيــة، ورقة حملت عنــوان: «**الديمقراطيــة في الأحــزاب الإسلامية.. أوجــه التقدم والقصــور**» تناولــت بالتحليل مواقف التيارات والأحــزاب السياسية الإسلامية في الأردن من الديمقراطيــة، وتطرقت إلى مدى التوافق والاختلاف بين الديمقراطية وإيديولوجية الأحــزاب الإسلامية؛ وتوقفت عند ممارسة هذه الأحــزاب لدورها في النظام السياسي؛ مــن خــلال تبني الأسس الديمقراطيــة في السعي للسلطة أو حين الوصــول لها، ولتحقيق ذلــك طرحت الورقــة أسئلة كــبرى منها: مــا المقصود بالأحــزاب الإسلاميــة؟ وما هي مؤشــرات الديمقراطيــة الحديثة؟ وما هــي أوجه الالتقــاء والاختلاف بــين إيديولوجية الأحــزاب الإسلاميــة والمفاهيــم الديمقراطية؟ وما هــي أهم التحديــات والعقبات التي تعترض ممارسة الأحــزاب الإسلامية للديمقراطية؟ وما هو دور الأحزاب الإسلامية في التحولات الديمقراطية سواء على صعيد الأحزاب نفسها أم على صعيد النظام السياسي؟ وفي خضــم إجابتــه على هذه الأسئلة، رأى الباحث أن هــذه الأحزاب؛ لعبت دوراً سياسياً مميــزاً، وان نشاطاتهــا كانت أكثر فعالية مــن كثير من الأحــزاب الأردنية، حيث شكلت مؤسســات حزبية واضحة لها هيكلها التنظيمي ونظامها الداخلي الذي يحكم نشاطاتها، كما برز دورها بصورة كاملة في مجال الانتخابات وحشد الرأي العام وتنظيم الجماهير، بالإضافة لمشاركتها في الحياة السياسية من خلال برامج اتسمت بالثبات والوضوح بشكل عــام، وقد أظهرت هــذه الأحزاب أيضا روح المرونة والبراغماتيــة في التعامل مع المسائل السياسية مثل قبولها بمبدأ المواطنة ومبدأ المساواة لأفراد المجتمع كافة، واعترافها بأنها أحزاب أردنية، وتراجعها عن كونها حركات عالمية وغيرها .

الدكتــورة **هــدى رزق** أستــاذة العلوم السياسيــة في الجامعة اللبنانيــة، قدمت ورقة حملــت عنوان: «**الأحــزاب الليبرالية هل هي ديمقراطية.. قــراءة أولية في نموذج حزب لبنــاني**»، أكــدت فيهــا أن الديمقراطيــة تحتاج؛ لكــي تتحقق؛ إلى إحاطــة نظام الحرية بمنظومــة من الإصلاحــات السياسية؛ والى إجراءات اقتصاديــة واجتماعية تحفظ حق ممارسة الحرية للجميع؛ مشيرة إلى أنه لا يمكننا أن نتكلم عن تجارب ديمقراطية فعلية اليــوم؛ في ظل وجــود الأنظمة العسكريــة؛ أو الوراثية؛ أو نظام الحــزب الواحد؛ وتمضي في نقدهــا السياسي البناء والأعمــق، لتتوقف عند ظاهرة تجربة واحــد من أبرز وأعرق الأحــزاب الليبراليــة اللبنانيــة: «الكتلــة الوطنية اللبنانيــة» ؛ التي تأسســت عام ١٩٤٦، وعرضت لمصائر التجربة ومآلاتها.

«**أزمة الديمقراطية في الأحزاب القومية واليسارية العربية**»، هو عنوان الورقة التي عرضها في الورشة الباحث السوري من المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (IFPO) **الأستاذ محمد جمال باروت**، وقد رصدت الورقة جملة من المفاهيم الحاكمة لسلوك هذه الأحزاب، ومن بينها «نظرية المركزية الديموقراطية» باعتبارها نظرية لضمان سلطة النخبة العليا في الحزب على الحزب بأسره، فالديمقراطية فيها ليست إلا ديمقراطية مقلوبة؛ ولا تحمل من الديمقراطية سوى اسمها. ويصف الباحث نظرية المركزية الديمقراطية بأنها نظرية استبعادية؛ وليست نظرية استيعابية، بدليل أن جوهر العلاقة فيها بين المركزية والديمقراطية يقوم على نظام» الطاعة»، وهذا ما يفسر أن الانشقاقات في هذا النمط من الأحزاب يحمل على الدوام سمات حادة ومتطرفة وعنيفة رمزياً أو بالفعل حين يكون الحزب في السلطة.

الباحث الأردني **محمد الزيود** من مركز القدس للدراسات السياسية خصّ ورشة العمل هذه بورقة حملت عنوان: «**مأزق الديمقراطية داخل أحزاب تيار الوسط .. الأردن نموذجا**» أكد فيها أن هذه الأحزاب تميزت في الحقبة الديمقراطية عموما؛ بطابعها المحافظ؛ وأن بعضها اتخذ منحى يمينيا إقليميا، فرجالاتها المؤسسين في الغالب الأعم؛ تخرجوا من السلك البيروقراطي للدولة الأردنية، ومنهم نشطاء في البنى التقليدية للمجتمع الأردني؛ كالعشائر والعائلات الممتدة؛ وبعض رجال المال والأعمال الذين تطلعوا للعب دور سياسي مواز لدورهم الاقتصادي، كما ضمت لوائح مؤسسيها؛ شخصيات سعت للعودة إلى الوظيفة العامة أو تطلعت لها، ورأت في بعض أحزاب الوسط مدخلا مناسبا لذلك. ورأى الباحث أن وصف هذه الأحزاب نفسها بالوطنية، يعود لرغبتها في تمييز نفسها عن الأحزاب العقائدية (الإسلامية واليسارية والقومية)، غير أنه يؤكد؛ أن هذا الوصف لا يعطيها ميزة عن غيرها، إلا بالقدر الذي تعبر فيه عن برامجها وسياساتها عن اهتمامها العميق بقضايا الوطن والمواطنين وأولوياتهم .

ومن أبرز الانتقادات التي سطرها الباحث على هذه الأحزاب أن جذور نشأتها وهوية مؤسسيها تركت تأثيراتها عليها، فعجزت عن الاستقطاب والانتشار في المجتمع، فأصيبت مؤسساتها بالشلل، وتحولت إلى مجتمعات نخبوية للتميز والتفاخر الاجتماعي، وباتت عاجزة عن أن تصبح مؤسسات وطنية تساهم في حل مشاكل المجتمع وأولوياته الوطنية .

أمـا الخبير اللبناني في شـؤون الأحزاب السياسية العربية، **الدكتـور رغيد الصلح**، فقـد تقدّم بورقـة عمل حملت عنوان: «**التجربـة الحزبية اللبنانية في ضـوء الانتخابات النيابية**» استطاع من خلالها، أن يقدّم جملة من الحقائق المتعلقة بالتنظيمات والتجمعات السياسيـة في لبنان، ومنها أن هناك غموضاً كبيراً يلف هذه التنظيمات ومدى اقترابها، أصـلا من مفهوم الحزب العصـري بكل مكوناته وشروطه، فهنـاك خلط مستمر بين ما يسمى في لبنان حاليا بالتيارات والحركات والجماعات وغير ذلك من التسميات المشابهة، من جهة، وبين الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث، من جهة ثانية، وذكر الباحث بأنه من أصل (١٨) فصيل سياسي مُثّلت في المجلس النيابي الجديد؛ هناك (١٠) فقط تسمي نفسهـا أحزاباً ؛ أما مـا تبقى فهو يحمل توصيفات أخرى، لافتـا إلى أن اختيار الأحزاب لمرشحيهـا للانتخابات؛ لا يتـم في إطار هيكلية جماعية وديمقراطيـة؛ ولا تحكمه قواعد محددة، بل يتم وفقاً لتنسيب زعيم التيار؛ وقراره على هذا الصعيد هو الحاسم.

واشتملت ورقة العمل التي حملت عنوان: «**القيم الديمقراطية في ممارسة الأحزاب السياسية**» والتي قدّمها الباحث الألماني **هانز مارتين سيغ**، مستشار المجموعة البرلمانية لحزبي الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي في البوندستاغ الألماني، علـى بحث مقارن بين الأحزاب العالمية من حيث درجـة ممارستها لقواعد الديمقراطية في حياتهـا الداخليـة، وذلك، على الرغم من انطلاقه في كل أمثلته من داخل بلده ألمانيا، التـي يـرى أنها خاضت تجـارب متضاربة جداً؛ سـواء مع الممارسـات الديمقراطية ؛ أو غـير الديمقراطية داخـل الأحزاب بشكل عام، ورأى الباحـث أن نجاح النظام الحزبي، مشـروط بنجـاح الدساتير والقوانـين في تكريس المنهج الديمقراطـي، ليخلص في نهاية ورقتـه، إلى أن الأحـزاب السياسيـة تلعب دوراً حاسمـاً، فهي ليسـت الأدوات الضرورية وحسـب لتحقيق الديمقراطية، بل إنها تفتح أول الفرص أيضاً أمام الخبرة والمشاركة في العمليات الديمقراطية.

لقـد أبرزت هذه الأوراق؛ تَطَلُّع نُخبة من المفكّرين والناشطين والمحللين السياسيين، الذيـن اتصفت أبحاثهم بالموضوعيـة والمهنية، إلى جانب الجـرأة والمكاشفة، إلى زيادة فعالية الأحـزاب السياسية العربية وتعزيز دورها كأطر مجسـدة للتعددية وروافع للعمل الديمقراطـي مـن خـلال تعزيـز الديمقراطية، قيمـاً وممارسـة، في الحيـاة الداخلية للأحزاب السياسية العربية على اختلاف مرجعياتها الفكرية والثقافية والاجتماعية.

مأزق الديمقراطية في الأحزاب الحاكمة في العالم العربي

د. باسم الزبيدي

أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت/ فلسطين

تستدعي مناقشة مأزق الديمقراطية في الأحزاب الحاكمة في العالم العربي تسليط الضوء على عدد من القضايا ذات العلاقة من أهمها الطبيعة المشوهة لنشأة وتكوين الدولة في العالم العربي وإشكالية ضعف شرعية الحكم وأزمة غياب الديمقراطية في الأحزاب العربية الحاكِمة والمعارِضة على حد سواء. ما تسعى الى ايضاحه هذه الورقة هو التعريف بأوجه الخلل في هذه المستويات وتقدير تأثيرها على ضعف الحالة الديمقراطية في الأحزاب السياسية الحاكمة آخذين الحالة الفلسطينية كمثال على ذلك.

أهمية الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية المحور الأساسي في العملية الديمقراطية، فبدونها يتعذر الحديث عن وجود ديمقراطية مهما كان نوعها. فالأحزاب السياسية مرتبطة بموضوع الإصلاح السياسي، والذي يصعب تصور حدوثه دونها ودون الدور المناط بها لتحقيقه، بشكل يقود إلى وضع الأسس الراسخة لقيام الحالة الديمقراطية المبنية على التعددية والتداول السلمي للسلطة بين الأحزاب والتيارات المختلفة.

فالغوص في دور الأحزاب يستدعي تلقائياً الخوض في موضوع الديمقراطية حيث انه لا يمكن الحديث عن أي إصلاحات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية دون الغوص في موضوع الديمقراطية وآفاق تطورها وإشكالياتها في منطقتنا العربية.

الحزبية في معظم البلدان العربية ما زالت ضعيفة، فهي تتعامل بخجل مع الحالة الديمقراطية، وإذا استثنينا الحزب الحاكم في بعض هذه البلدان فليس من السهل القول بأن هناك أحزاباً فاعلة وذات تأثير ملموس على خريطة الفعل السياسي. ورغم ذلك فإن الأحزاب السياسية في العديد من البلدان العربية قادرة على لعب دور فاعل وفرض نفسها واستغلال ما لديها من نفوذ في الشارع وفي الحكم للمشاركة الفاعلة في عملية الإصلاح والتي تعني أولاً إعادة ترميم وبناء الحالة المجتمعية برمتها على أسس جديدة. وهذا ما يعني أيضاً أن على الأحزاب أن تلعب دوراً نشطاً وأن تمارس تأثيرها بكافة الوسائل لكون الإصلاح يبدأ أولاً بإقرار القوانين الناظمة للحريات وفي مقدمتها قانون الانتخاب وقانون الأحزاب السياسية والقوانين الخاصة بالصحافة والمطبوعات والاجتماعات العامة وغيرها من القوانين التي تحكم عمل النقابات على سبيل المثال والمؤسسات ذات التأثير المجتمعي الكبير. ولكون قانون الانتخابات هو الأهم في عملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية فإنه يصبح لزاماً على الأحزاب أن تنشط لحمل السلطة التشريعية على صياغة قوانين عصرية تلبي طموحات المواطنين، وذلك عبر تركيز هذه القوانين على القوائم النسبية لضمان وصول النواب الحزبيين المعبرين عن تطلعات أحزابهم وبالتالي المواطنين إلى البرلمان، باعتباره الساحة الحقيقية للصراع السياسي الديمقراطي الحقيقي بين الأغلبية والأقلية وبين الحزب الحاكم والمعارضة.

أزمة الأحزاب كجزء من أزمة الدولة العربية

تعاني الدولة في العالم العربي منذ تأسيسها من الكثير من الإشكاليات من بينها حالة الإنفصام لدى النخب الحاكمة من حيث أن ما تمتلكه من موارد للقوة

والشرعيــة لم يعد كافيا لتمكينهــا من إتمام التحول الجذري والحقيقي للمجتمعات العربية ونقلها من حالة الضعف والتبعية إلى حالة الإزدهار والحرية. كما أن منسوب القوة والشرعية ذاته ليس على درجة كافية من الضعف ليسمح لنخب أخرى – أكثر قدرة – للصعود واستلام مهمة الحكم. هذا هو تماما ما حمل ميكافيللي على توجيه النقــد اللاذع لسلطــة البابا لأنها لم تكن قويــة بالقدر الكافي لتوحيــد ايطاليا كما انهــا لم تكن على درجــة كافية من الضعف تسمح للآخرين بــأن يقوموا بتحقيق ما فشلــت هي به. ان عــدم قدرة النخبة الحاكمة على انجــاز التحول المطلوب أضعف شرعيتهــا أمام الجمهور، ولغرض التغلب على ذلــك لجأت تلك النخبة إلى توظيف الدولــة ومواردهــا للتقليل من وطأة عدم شرعيتها، ما حــوّل الدولة كلها إلى فضاء متماهٍ مع توجهاتها، وهذا جعلها جزءاً من الأزمة بدلاً من أن تكون جزءاً من الحل. وفي مسعاهــا للتقليل من هول ضعفها وفشلهــا في تحقيق الإزدهار والتنمية وتحرير فلسطين لجأت إلى تبني خطاب محتال يظهر ضعفها على أنه من الصنف الحميد، والــذي لا ينبغــي أن يُستدل منــه أنها ناقصــة الشرعية. فضعــف النخبة الحاكمة وعــدم شرعيتها، هو مــن وجهة نظرها نابع ليس من قصورهــا التاريخي وإنما من عــدم مواءمة، لا بل معاداة البيئتين الداخلية (المجتمعية) والخارجية لما تمثله هذه النخــب من قيم وتوجهــات ومبادئ ترى فيهــا الخير والنبل الإنســاني. وحمل هذا الوضع النخبة الحاكمــة على البحث ليس عن موارد لتعظيم قدرتها على تحقيق ما يريــده الجمهور وإنما عن انجازات آنيّــة ومبتورة وشكلية (كالإصلاحات السياسية والاقتصادية هنا وهناك) الهدف منها تخدير الجمهور ليفقد قدرته على الإحساس بضعفها كي لا يُسائلها. هذا الحال عزز عدم شرعية تلك النخب وأبقاها ضعيفة ما دفــع بها الى تبني وسائل السيطرة القهرية على المجتمع ومواطنيه كخيار أوحد بعد أن أخفقت في اختبارات الديمقراطية والتنمية.

ورغــم اختفاء حكومات الحزب الواحد في الكثير مــن بلدان العالم وتغير بنية الأنظمة السياسية فيها إلا أن هذه الظاهرة ما زالت قائمة في غالبية البلدان العربية حيث ترفض أنظمتها تغيير هيكليتها وأسلوبها وأدواتها وترفض استيعاب المستجدات

ومواجهة مقتضيات التطور والتنمية ومقتضيات الحكم الرشيد، ونجدها في الوقت ذاته تصر على الإستمرار في السلطة في عالم تغيرت فيه الظروف والشروط والسياسات، حتى بدت هذه الأحزاب شديدة الإختلاف والتناقض مع محيطها وشديدة العجز عن حل الصعوبات التي تواجه مجتمعاتها وأنظمتها السياسية والاقتصادية عامة.

كان لحكومات الحزب الواحد إيجابيات هامة في البداية، فقد أنجزت الاستقلال الوطني أو كادت وقادت البلاد الى التحرر من الاستعمار القديم ونفذت خطط تنمية (جزئية أحياناً وفاشلة أحياناً أخرى) وسعت الى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقديم خدمات تعليمية وصحية واجتماعية لمواطنيها، إلا أنها في الوقت نفسه وقعت وأوقعت البلاد معها تحت وطأة أخطاء وأمراض عديدة وخطيرة ما لبثت أن أصبحت عائقاً أمام أي تقدم للبلاد والمجتمع. وعلى رأس هذه الأخطاء (وربما الخطايا) السيطرة القسرية على السلطة وإقصاء الناس جانباً وخنق حرية الرأي والتعبير والنكوص عن تكافؤ الفرص ومنح فرص العمل والمناصب والامتيازات للمحازبين وحجبها عن الآخرين. لقد صعّدت النخبة الحاكمة سلطاتها فأصبحت مستبدة وجر الاستبداد هذه الأنظمة إلى صنوف كثيرة من الفساد حتى أصبح الاستبداد والفساد أمران متلازمان. وأدى هذا إلى إهمال الأحزاب الحاكمة للمهام والقضايا الداخلية والوطنية الكبرى التي جاءت لتحققها، وبالتالي إلى ضعف النظام السياسي وترهل الدولة ومؤسساتها. أما المواطنين فقد تم تحييدهم قسراً عن المشاركة في تقرير مصيرهم، ما دفعهم إلى الإنفضاض من حول نظامهم. وفي سياق تعاطي النظام مع هذه التحديات بتحالفات مغلقة داخلياً وباتفاقات مع الخارج وذلك رغبة منه لتغطية الفشل في تحقيق شعاراته القومية والوطنية.

في هذا الإطار فقط يمكن فهم صنوف الفشل والمآزق والأزمات في البلدان التي يحكمها حزب واحد، ومحاولة الناس تأييد أحزاب المعارضة في هذه البلدان، سواء بالتعاطف معها أو بانتخابها أو بوضع الآمال فيها لتغيير الحال. وهكذا أصبح من الطبيعي أن تكون نتائج الانتخابات في بلدان كالجزائر ومصر وفلسطين كما كانت

عليـه، وأن تواجه أنظمة السودان وليبيـا وتونس وسورية وغيرها الصعوبات والمآزق والأزمات التي تواجههـا الآن، كما أصبح من البديهي انفضاض الناس عن الحزب الحاكـم ونزوعهم إلى معاقبتـه والتعاون مع من يتصدون لـه ويناصبونه العداء في الداخل والخارج.

بالمحصلة، أسس قيادة الحزب الحاكم ومسؤولوه في البلدان العربية لفجوة ما زالـت تتسع بين الأحزاب الأخرى وشعوبها من جهـة، والأنظمة من جهة أخرى، ما أضعف هذه الأحزاب على الأرض أمام المنتسبين إليها، حتى غدت بحاجة الى إعادة صياغة وبنـاء جديدة ولإعادة هيكلة الدولة وتمكينها مـن القيام بدورها التاريخي والمتمثل بتصليـب وتعزيز السيادة والإستقلال وإدارة التنمية وتحقيق الإزدهار. إن تغيير بنية النظام السياسي وتوجهاته وسياساته هو أمر هام لكسب مصداقية الناس مـن جديد، لكن المأزق أمام ذلك يتمثل في عدم قـدرة هذه الأحزاب على الإصلاح مـن ناحية، وعـدم استطاعتها الاستمرار في الحـال الذي أوصلت البـلاد إليه من ناحيـة أخـرى. فالحزب الحاكم يقف اليـوم أمام هذه الإشكاليـة الحادّة والكبيرة لعل نتائج الانتخابـات في فلسطين ومصر والجزائر تشكل رسالة واضحة وصريحة من الناس تذكرها بأن مرحلة التطور الحالية والظروف المحلية والإقليمية والدولية أصبحت تتطلب مشاركة الشعـب كله بأحزابه ومنظماته في تقرير مصيره وإطلاق حرية التعبير وقبول التعددية والعمل على تكافؤ الفرص بين الجميع. ولأن الأحزاب الحاكمـة تدرك أن نتائج الديمقراطية والانتخابـات ليس في صالحها، نراها تصر على اخـتراع ديمقراطية ممسوخة تحفـظ لها امتيازاتهـا واستمرارها في السلطة ولكـن دون الإستجابـة لتطلعات القطاعـات الأوسع من المواطنين. وهـذا ما يفسر انكبابها على ابتداع مبررات متنوعة لتسويغ سلطويتها المتجددة، وكأن الديمقراطية الحقـة بمؤسساتهـا وآلياتها ومناهجها لا تصلح للبلـدان العربية ولا يتقن التعاطي معهـا إلاّ الآخرون. هذا الإدعاء القائم على مقولة «الخصوصية» هو ما نود فحصه في معالجتنـا للحالة الفلسطينية بغرض الإستدلال على الحدود الفاصلة بين ما هو موضوعـي وما هو ذاتي في تفسير ضعف الديمقراطية في الحالة الفلسطينية بشكل عام وفي حياة الحزب «الحاكم»، أي حركة فتح، بشكل خاص.

الحالة الفلسطينية

تعـود جذور الأحزاب والتنظيمات السياسيـة المختلفة ومن ضمنها حركة فتح إلى فترة النضال الوطني في خمسينيات وستينيات القرن المنصرم والتي كان همّها الأساسـي تحريـر فلسطـين. وقد طورت هذه الأحـزاب والحركات في هـذه الأثناء سمـات كثـيرة حدّت من قدرتها علـى الانخراط في التقاليـد الديمقراطية المعتادة كالإنتخابـات وتأسيـس قواعـد ومؤسسات الحكـم الديمقراطي. فقـد أدت هيمنة حركـة فتح وزعيمها التاريخي ياسر عرفات على منظمة التحرير منذ 1969، وعلى السلطـة التنفيذية في السلطـة الفلسطينية منذ 1994، وعلى الهيئة التشريعية منذ 1996، إلى تشويش العلاقة بين هذه الأجسام الأربعة، ما أدى إلى وجود نظام سياسي تسيطـر عليه حركة سياسية واحدة هي حركة فتـح. كما هيمن الأسلوب الشخصي للرئيس عرفات في الحكم على بنية وبرنامج كل من فتح والسلطة الفلسطينية، حيث ظهرت مؤسسات وأجهزة مدنية وأمنية ذات ولاءات سياسية له أولاً ولفتح ثانياً، ما أدى إلى تهميش دور المؤسسات التشريعية كالمجلس الوطني والمجلس التشريعي وفي داخـل الحركات والأحزاب السياسيـة وهذا حال دون وجود بيئة «ديمقراطية» تقوم علـى أساس الرقابـة المتبادلة بين السلطات وخاصة علـى السلطة التنفيذية، وهذا ساهم بتمكين حركة حماس من الإنقضاض على النظام وتشظّيه.

ومـع غيـاب اللوائـح الداخليـة الواضحـة للحركة فإن مـا ربطهـا داخلياً هو العلاقـات الشخصية وليس الفكر أو المبادئ، مـا جعل القيادة تناط بالأفراد وليس بالمناصـب التـي يتبؤونهـا، وهذا قـاد إلى ضعـف الديمقراطية الداخليـة لتَمركُز السلطة بيد مجموعة صغيرة متنفذة من الأفراد ذات قدرة على الوصول إلى الموارد الماديـة والمعنوية الهامـة. أما الفصائـل الإسلامية (حماس والجهـاد الإسلامي) بالمقابل فقد اختلفت في هذا الأمر إلى حد ما حيث طوّرت لوائح داخلية أكثر صلابة ووضوحا لتنظيم عملية اتخاذ القرار والقيادة. ولكن، وخاصة في حالة حماس، فإن عمليـة اتخاذ القرار اتسمت في كثـير من الأحيان بالبطء الشديد بسبب السريّة في عملها بحكم تبعـثر قياداتها وهيئاتها القيادية وتوزعهـا على دمشق وغزة والضفة والسجون.

افتقـدت الفصائـل السياسية الفلسطينية العلمانية بشـكل عام، وذلك بحكم طبيعـة عملهـا السريـة وعدم مرونـة بنيتهـا التنظيميـة إلى الخـبرات الحقيقية والمهـارات الفنية العصرية في إدارة الشأن العـام وخاصة في المجال التشريعي. أما حماس فيرى البعض أن عـدم مشاركتها بمؤسسات السلطـة في السنوات السابقة حـال دون امتلاك وتراكم الخـبرة لديها في موضوع الحكـم وبخاصة على المستوى الوطني. وفي ظل غياب «المؤهلات» الداخلية لدى الفصائل السياسية ضعفت قدرتها علـى أن تكـون معارضة قادرة على إحـداث جدل حقيقي حـول السياسات العامة. فمـن الناحية العمليـة، اتسم السجال السياسي لديها غالبًـا بالشخصنة والإغراق في الشعـارات والكلاشيهات السياسية والأيديولوجية دون تطوير قدرة حقيقية على تصويب الأوضـاع العامة كامتلاك برامج نضالية فعّالـة ومحاربة الفساد وتحسين السياسـة العامـة ومستوى الخدمـات المقدمة، وخاصة في ظـل امتلاك معظم هذه الفصائـل لأذرع مسلحة واستعدادها للجوء للعنف لتسوية الخلافات فيما بينها، في كثير من الأحيان.

بغرض مناقشة أحوال الحزب أو الحركة السياسية المتنفذة في فلسطين ونقصد هنا حـركة فـتـــح، وللإلمام بالظـروف التي تؤثر سلباً على سلوكها الديمقـراطي، لا بدّ من استعراض مجموعة من المعطيات السياقية الهامة التي تَسِم مجمل الحقل السياسي الفلسطيني ومن أهمها:

- **سعـة حـدود الفضـاء السياسي:** والمقصـود هنا بأن الحيز الـذي يمكن تسميته بالسياسي هو حيز رحب وواسع تتنوع في إطاره العناصر والقوى الصانعة له وكذلك الديناميكيـات المحـددة لمفاعله المختلفة. فهـو يشمل جميع السلطـات وتكوينات النظـام الرسمي وأجهزتـه الأمنية الإداريـة والمدنية وعدد كبير مـن المؤسسات والهيئـات شبـه الحكومية، هذا إضافـة الى الأحزاب السياسيـة والمنظمات غير الحكومية والأطر والمنابر النقابية المختلفة والاتحادات واللجان والجمعيات. وإلى جانب هـذه العناصر تتعايش مجموعة أخرى من التجليـات المنبثقة والمعبرة عن

السياسات الإسرائيلية في كل المجالات وخاصة ما يرتبط بالجدار وبالاستيطان وبسياسات الإغلاق والتجزئة والتفتيت والعزل والحصار، الأمر الذي يترتب عليه تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ورفع معدلات البطالة والفقر. أما منظمة التحرير الفلسطينية فهي حاضرة في ثنايا الحياة السياسية الفلسطينية، حيث نجدها حاضرة بشكل رسمي وغير رسمي بموروثها ومؤسساتها وأشخاصها وأهم من ذلك كله بالاتفاقيات التي قامت بتوقيعها ومنها اتفاقيات أوسلو مع إسرائيل والتي ترتب عليها إنشاء السلطة الفلسطينية ذاتها. ويضاف إلى كل ذلك بالطبع البيئة الدولية وانعكاساتها على الحالة الفلسطينية سياسياً وماليّاً واقتصادياً وخاصة في السنوات الستة المنصرمة والتي شهدت تطورات عميقة في تصورات وتوجهات الدول المانحة في التعامل مع الحالة الفلسطينية في ضوء اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 2000 وفي ضوء فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006.

- **الحالة الفلسطينية كحالة انتقالية**: وما نعنيه هنا هو أن الحالة السياسية الفلسطينية تتأثر بشكل كبير بالظروف والمعطيات الانتقالية التي تمر بها البلاد والتي تؤثر بدورها على بنية ومهام وسياسات المؤسسات والهياكل التي تصنع بمجملها النظام السياسي الفلسطيني فالحالة الانتقالية تعني غموض (وبالتالي قصور) النظم والقواعد والأحكام المعمول بها وذلك بسبب التداخل العميق بين تركة الماضي (وسياسات الاحتلال وموروث منظمة التحرير الفلسطينية) ومتطلبات الحاضر والمستقبل فيما يخص عملية الحكم والتنمية الاقتصادية، الأمر الذي يعني صعوبة الاحتكام إلى أي منهما لاستنباط القواعد والمبادئ والأساليب التي تقتضيها معطيات اللحظة وذلك لكون اللحظة ذاتها حيز تتصارع في إطاره نقائض العهدين ونقاط اللقاء بينهما في آن. فلزوجة المرحلة الانتقالية وعدم استقرارها يعني بالنسبة للقوى السياسية الاستمرار في تعريف وإعادة تعريف مصالحها وأنماط تحالفها ما يؤدي عادة إلى اضطراب وتشوش الحياة السياسية بما في ذلك النظام السياسي وقدرته على مزاولة وظائفه بفاعلية.

وانسجاماً مع الحالة الإنتقالية نشأت المؤسسات والهياكل واللجان والقرارات والمراسيم والتشريعات والقوانين والتي اشتركت جميعها بأنها مرحلية وأنها لن تكتسب كمالها إلاّ في ظل الدولة العتيدة والتي كان ينبغي أن تتحقق في أيار عام 1999 حسب الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل في عام 1994. أما الفترة التي تلت عام 2000 والتي شهدت إندلاع الانتفاضة فقد عمقت موضوعة المرحلية وجعلت الحالة الفلسطينية برمتها على درجة أعلى من التغيُّر واللاثبات، وخاصة في ظل المواجهة مع الإسرائيليين وفي ظل الإجراءات القمعية للاحتلال إلى جانب تبّدد فرص استمرار العملية السلمية وانسداد آفاق حل النزاع بين الطرفين، وفي ظل تراجع التأييد الدولي للحقوق الفلسطينية في الكثير من البلدان.

وقد تم في هذه الأثناء تأجيل أو إلغاء الكثير من الاستحقاقات الداخلية كالانتخابات التشريعية والرئاسية والبلدية، وكذلك المصادقة على القوانين بما في ذلك القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية وقانون الخدمة المدنية والتي لم تتحقق إلاّ مؤخراً وفي إطار ضغوط خارجية كبيرة مارستها الأسرة الدولية وإسرائيل بغرض إجبار الفلسطينيين على التنازل عن العديد من الثوابت الوطنية وعن الحق في مقاومة الاحتلال.

- **صعود حماس وفوزها بالإنتخابات:** ويعتبر هذا التطور من بين الأحداث المفصلية ذات الأثر الكبير على الحالة الفلسطينية في مختلف جوانبها، بما في ذلك موضوع الأحزاب والديمقراطية. فصعود حماس كند لفلسفة وتوجهات الطبقة السياسية الفلسطينية المعبَّر عنها بفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، أحدث تحولاً عميقاً في بنية واتجاهات الحياة السياسية وأعاد الجدل من جديد حول الكثير من المسلمات السياسية الفلسطينية من بينها السلطة الفلسطينية وبنيتها ونوع البرنامج السياسي الذي ينبغي أن تتبناه والقواعد الناظمة لها داخلياً بما في ذلك العلاقة بين الرئاسة والحكومة والسلطة التشريعية والقضائية وقطاع الأمن والموقف من (م ت ف) ومسألة الاعتراف بإسرائيل ونوع العلاقات التي

ينبغـي إقامتها مع الأسرة الدولية وغير ذلك مـن القضايا الداخلية والخارجية. ومـن أكـثر المسائل أهميـة وسخونة مـا هو مرتبـط بالسياسـات الداخلية حيث تحولـت هذه المجالات إلى ساحات للمواجهة بين حماس والآخرين وخاصة حركة فتح حـول الوظائف والمناصب الإدارية والسلطـة والامتيازات، إلى حد استخدام القـوة والعنف وتوظيف القوى الأمنية في المجابهة بين الطرفين في بعض الأحيان، وانتهـاءاً بالإنقسام بين الضفة وغزة. إن صعود حمـاس إلى السلطة وضع جميع الأطـراف الفاعلة في الساحتـين المحلية والخارجية، بما في ذلـك حماس ذاتها، أمـام الكثير من التحديات وخاصة فيما يتعلـق بآفاق العملية السلمية ومستقبلها والعلاقات الفلسطينية الداخلية وبعلاقة الشعب الفلسطيني بمجموعه مع العالم وقـواه وأطرافه المختلفة، إضافة الى كيفية التعايش السياسي والأيديولوجي بين أطياف المجتمع الفلسطيني المختلفة.

وقد طـرح صعود حركة حماس الكثير من الأسئلة حـول حاضر ومستقبل الحالة الفلسطينيـة بما في ذلـك بنية وسياسـات الحكومة الجديدة وآفـاق استمرارها والصيـغ التـي ستتعامل بها مـع قضايا هامـة كالإصلاحات الداخليـة، والحالة الاقتصادية والأمنية المتردية، وممارسات الاحتلال التعسفية، والحصار الدولي المـالي المفروض على السلطـة الفلسطينية منذ اعتلاء حماس السلطة. وتركز الكثـير من الأسئلة على نوعيـة البرامج والمبادرات الداخليـة التي تتطلع حكومة حماس إلى تنفيذها في مختلف الجوانب كالتعليم والتشريعات والموازنة والإعلام والأمـن والإدارة العامة والخدمة المدنية والحريـات الشخصية وغير ذلك. ومن الأسئلـة الهامـة هنا ما يتعلق بتأثـير الأجندة السياسيـة والعقيدية لحماس على آفـاق التحول الديمقراطي وعلى فاعلية أداء المؤسسات الفلسطينية وعلى التكلفة الاجتماعية لذلك وعلى نـوع التشريعات والقوانين التي تسن وأبعادها المجتمعية، وكذلـك علـى طبيعة ونـوع العلاقة/العلاقـات المستقبلية بـين فلسطين من جهة والعالمـين العربي والإسلامي من جهة أخرى وفي هذا الفضاء يدور عدد آخر هام مـن الأسئلة حول مستقبـل الفصائل العلمانية وخاصة حركـة فتح وآفاق عودتها

للحكم ديمقراطيا، وتأثير حدوث أو عدم حدوث ذلك على الطبيعة العلمانية للحياة السياسية الفلسطينية وعلى إمكانية ميلها نحو المحافظة والتشدد في ظل حكم حماس.

- **التحولات في إسرائيل:** وما يهمنا هنا هو الإشارة إلى التضاؤل المضطرد في درجة استعداد الجمهور الإسرائيلي للتعاطي الحقيقي والجاد مع ملف الصراع مع الفلسطينيين، الأمر الذي تجلى عبر انتخابه حكومات تواصل التنصل من عملية السلام واستحقاقاتها آخرها حكومة نتانياهو – ليبرمان المتطرفة، وتستمر في تكريس المعطيات الميدانية (كالجدار والاستيطان وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وشل جميع مرافق الحياة في مناطق السلطة) ضاربة عرض الحائط خطة خارطة الطريق، وذلك رغم إصرارها على رؤية «انسحابها» من داخل قطاع غزة عام 2005 – وإعادة تموضع الجيش الإسرائيلي على صيغة حصار خارجي للقطاع – وما أسمته بخطة الانطواء الأحادية الجانب على أنه في إطار استحقاقات تلك الخطة. وقد تمثلت انعكاسات هذه التحولات على الحالة السياسية الفلسطينية بتعزيز قوة القطاعات الرافضة للعملية السلمية وإضعاف الفئات البراغماتية وإحراجها أمام الجمهور الفلسطيني، الأمر الذي تجسّد بالتأييد الكبير لحركة حماس في الإنتخابات التشريعية في كانون ثاني عام 2006، والذي جاء بجزئه الأكبر كردة فعل على الموروث السيئ لحركة فتح في الحكم وكذلك على التعنت الإسرائيلي وغياب الإرادة السياسية الإسرائيلية للتعاطي الجوهري مع الصراع بين الطرفين.

- **إشكالية من يمثل من؟** ويبقى هذا الأمر على درجة من الغموض حيث يصعب الجزم بقوة ودرجة تمثيل الأحزاب والفصائل السياسية المختلفة للجمهور ومما يزيد الأمر تعقيداً عدم وضوح الحدود الفاصلة دائماً بين السلطة والمعارضة وبين الرئاسة والحكومة وبين الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني وبين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. ومن أكثر التعابير حدة في

هـذا الأمر الصراع القائـم اليوم بين حركتي حماس وفتح فيمـا يتعلق بتصوراتهما لحجـم تأييدهما ومن ثم رقعـة تمثيلهما للجمهور، الأمر الذي يأخذ صيغة التعارض والمناكفـة السياسيـة وصولاً الى الإقتتـال والإنقسام الداخلي كما هـو الحال اليوم. إن عـدم النجـاح في تحديـد مَنْ يمثـل مَنْ، قلّل مـن هيبة – وبالتالي مـن شرعية – القـرارات المتخـذة والسياسات المتبنّـاة في مختلف المجالات. ومـن الأمثلة ذات الدلالـة علـى ذلك ما اتخذته الحكومـة التي تقودها حماس مـن قرارات رسمية منـذ اعتلائهـا السلطة والتي بلـغ عددها 210 قرارات حتـى منتصف آب 2006 وجاءت غالبيتها في مجال التعيينات والترقيات (لمؤيدي حماس غالباً) وفي مجال إلغاء قرارات سابقه وتغيير في هيكليات بعض الوزارات وفي بنية بعض المؤسسات الحكوميـة إضافة إلى أن هناك عدداً كبيراً من القـرارات تم صرفة على قضايا إدارية روتينية وبسيطة ليست ذات أهمية سياساتية أو برنامجية تذكر.

- **السيـادة المنقوصة:** فقد عانت السلطة الوطنية منذ تأسيسها من نقص سيادتها وعـدم سيطرتها على مجالات كثيرة كالأرض والمـوارد والأمن والحدود، وإضافة إلى محدودية تأثيرها على مجريات العملية السلمية وخاصة في موضوع التفاوض مـع إسرائيل. هذا مضافاً إليه بالطبع غيـاب أي سيطرة فلسطينية على القدس الشرقيـة وعلى المناطق الفلسطينية خارج التجمعات السكانية (وحتى التجمعات السكانيـة في المـدن الرئيسيـة لم تعـد محصنـة أمـام الجيش الإسرائيلي منذ اجتياحـات صيف 2002) وعـدم التواصل الداخلي بين مناطـق السلطة وخاصة بـين الضفـة الغربية وقطاع غزة وعـدم السيطرة على الحـدود والمعابر والميناء. كمـا تتجلـى السيادة المجتـزأة أيضـاً في محدوديـة التأثير الفلسطينـي في بنية وديناميكيـات الاقتصـاد الفلسطينـي وفي العناصر اللازمة لتطويـره والنهوض بـه، وكذلك بمحدودية القـدرة الفلسطينية على تحقيق الأمـن والطمأنينة وعلى حمايـة حقوق الأفراد والجماعات، إضافة إلى محدودية القدرة على الصمود في وجـه الضغوطات الخارجيـة (في المجالين السياسي والمـالي)، والتي بلغت اليوم درجـة كبـيرة من القـوة والتأثير وذلـك عبر النفـوذ الكبير الـذي تتمتع به كلا

مـن الأسرة الدوليـة الغربية وخاصة الدول المانحة علـى مؤسسة الرئاسة، وقوى إقليميـة (كإيـران وسورية وحزب الله) علـى حماس. ويترتب علـى هذا التأثير الكبـير للقوى الخارجية أن الكثير من المواقف والقرارات السياسية التي يتخذها الفلسطينيـون أصبح من السهـل رؤيتها على أنها تأتي لإرضـاء أطراف خارجية ولتبديد تخوفاتها أكثر من كونها استجابة وتجسيد لما يريده ويرغب به الجمهور. وكمثـال دال علـى ذلك إصدار الرئيـس محمود عباس بعد فـوز حماس مباشرة عـدداً مـن المراسيم الرئاسية التـي بسط عبرها سلطته المباشـرة على الأجهزة الأمنيـة والمعابـر السفـارات وعلى عدد آخـر مـن المؤسسات والهيئـات الهامة، وكذلك قيام المجلس التشريعي الجديد عام 2006، الذي تتمتع فيه حركة حماس بأغلبية واضحة بإلغاء عددٍ من القرارات التي كان قد اتخذها المجلس التشريعي السابق واختصـ غالبيتها بتعيينات وترقيات في الفئة العليا والمتوسطة وفي تقوية مواقـع مؤيدي حركة فتح في نظامـي الإدارة العامة والخدمة المدنية قبيل مغادرة الحكومة.

- **القيـادة السياسيـة:** فبحكـم التداخل طول الفترة السابقة بـين السلطة الوطنية ومنظمـة التحرير وبين مهام التحرر والاستقلال مـن ناحية والبناء والإعمار من ناحيـة أخرى، وبحكم التعارض وعدم الانسجام بـين مؤسسة الرئاسة والتي هي بيد حركة فتح والحكومة التي قادتها حماس، وحكومة سلام فياض لاحقا، وكذلك بحكم تأثُّر القيادة بموروث ما يسمى بالحرس القديم وبمبادرات ما يسمى بالجيل القيادي الصاعد (والذي يعتبر المعتقل مروان البرغوثي أحد أقطابه)، بحكم كل ذلـك تتسم القيـادة السياسية الفلسطينية بدرجة ملحوظـة من التشويش وعدم الانسجام من حيـث بنيتها ومدى شرعيتها وسياساتهـا وتوجهاتها إزاء القضايا والتحديات الداخلية والخارجية، لاسيما تلك المرتبطة بالتحرر والاستقلال.

فالقيـادة الفلسطينية موزعة اليوم علـى مؤسسات ثلاثة هي: الرئاسة والحكومة والمجلـس التشريعـي والتي ينتمـي كل منها الى تيارات سياسيـة مختلفة، وتوجد

بينهـا تباينات وتناقضات سياسية وأيديولوجية وشخصية، لم تستطع بعد تطوير قواعـد واضحة ومتفـق عليها للتعامل فيما بينها، ما دفـع وفي أكثر من مرة بتلك التناقضات أن شقت طريقها إلى الشارع وإلى الفئات المسلحة ومن ثم إلى تعميق حالة من الفوضى والفلتان الأمني واستباحة حقوق وحريات المواطنين ومثال على ذلـك ما حدث في أوائل أكتوبـر 2006 من اشتباكات مسلحة في غزة بين مسلحي فتـح وحماسـ وأودى بحياة الكثيرين وانتهاءا بالسيطـرة المسلحة لحركة حماس على القطاع في صيف 2007.

وعلى الرغم من أن القيادة منتخبة عبر الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بمعنى أن الجمهـور منحها ثقته للتعبـير عن مصالحه وتطلعاته من خـلال المؤسسات، إلا أنـه يتم عـادة تفريغها من جوهرها القيـادي عبر تأسيس شبكـة موازية من العلاقـات والارتباطـات القوية وغير الرسميـة التي تقوم على منطـق الزبائنية والامتيازات الخاصة والعلاقات العائلية والمناطقية والشخصية ما يجعل العلاقة بـين القيادات ومؤيديها علاقة يحكمها منطق التدرج والتراتبية في نطاق العلاقة الزبائنيـة. من الواضح ان هذه العلاقات غـير الرسمية بين القيادات والمواطنين هي ذات أهمية اكبر من المؤسسات الرسمية بالنسبة للطرفين لأنها تتم بعيداً عن القواعـد والإجراءات الرسمية الإدارية والقانونية وعن الصيغة الروتينية لاتخاذ القـرارات، الأمر الذي من شأنه ان يحول دون المساءلـة والمحاسبة والرقابة وان يعزز قيم الواسطة والمحسوبية والفساد.

وفيما يتعلق بالإرادة السياسية نلاحظ ضعف أو غياب القدرة والاستعداد لاتخاذ القـرارات (وخاصـة الصعبـة منهـا) ومعالجة ما يترتـب على ذلك مـن نتائج وانعكاسات تحمل المسؤولية أمام الجميع وامتلاك مقومات الاستمرار للدفاع عن مواقـف محددة من شأنها أن تساهم في خلق الظـروف والمناخات المساندة لقيم المهنيـة والكفاءة والجدارة والمحاسبة والمساءلة وغير ذلك من القيم التي تساهم بالنهوض بالأداء لخدمة الصالح العام بأفضل صورة ممكنة.

ولا ينبغـي أن يفوتنا هنا التنويـة إلى أن الإرادة السياسية ترتبط بشبكة المصالح للمجموعات والطبقات والفئات المختلفة وبنوع التحالفات او التعارضات فيما بينها وبالطريقـة التـي تؤثر بها هذه المصالح على الرغبـة في التغيير. إن الحديث عن دور الإدارة السياسية في إحداث التغيير، هو حديث عن المصلحة في إحداث ذلك التغيـير وفي مقاومة ما يعترضه من تحديات. وعلى ضوء هذا الربط بين الإرادة السياسيـة من ناحية، والتغيير من ناحية أخرى، يتضـح لنا ان الإرادة السياسية هي أمـر يكتنفه الغموض لكـون العلاقة بين مختلف الفئـات والشرائح والسلطة الفلسطينية هي علاقة مشوشة ومضطربة بسبب ضعف السلطة وصعوبة الرهان عليها كحاضنـة او حامية للمصالح المختلفة، وذلك بحكـم انكشافيتها الشديدة للداخـل والخـارج وفي كل المجـالات. ومـن المؤشـرات ذات الدلالـة على غموض الإرادة السياسية – وبالتالي المصلحة – لإحداث التغيير عدم وجود صيغ التوافق والتفاهـم على عدد كبير من القضايا كمآل (مصير) السلطة الفلسطينية في ان تبقـى او ان تحـل نفسها، وموقـف مختلف الأطراف (وخاصـة حماس) من م ت ف وإسرائيـل والمجموعة الدوليـة، وموقف فتح (الرئاسة) من حماس (الحكومة والسلطة التشريعية) وموقفي الكيانين الفلسطينيين الحاليين من بعضهما بعضاً. ان هـذه الشبكـة المعقدة من القضايـا والتحديات تحول دون وضـوح الاعتبارات والحسابـات والتي علـى ضوئها تتحدد المصالح وتُرسـم الاستراتيجيات الأنسب لتحقيقها، الأمر الذي يعني ان المقومات اللازمة لوجود الإرادة السياسية لإحداث التغيير هي مقومات مبعثرة غير مكتملة وتتهددها المخاطر والتحديات في الداخل والخارج.

- **سلطة تنفيذية قوية وسلطة تشريعية ضعيفة:** رغم أن القانون الأساسي المعدل (2003) ينصـ على تقييدات محددة واضحة فيما يتعلـق بسلطات وصلاحيات السلطـة التنفيذية بمؤسستي الرئاسة ورئاسة الـوزراء، إلا أن الأمر جاء مختلفاً جـداً من الناحيـة الفعلية وفي سياق التنفيذ. فالرئاسـة بقيت قوية وتسيطر على جزء هام من الموارد ومن قوى الأمن وفرض القانون والنظام والمؤسسات والهيئات

(وخاصة المرتبطة بصناديق الاستثمار) إلى جانب بهاتة الحدود الفاصلة بينها وبين م ت ف، خاصة وأن الرئيس عباس، كسلفه عرفات، يجمع بين كونه رئيساً للسلطة الفلسطينية ورئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وزعيماً لحركة فتح. أما سلطة رئاسة الوزراء فرغم أن القانون الأساسي (المعدل) 2003 نص على سلطات محددة لها، إلا انه ومن الناحية العملية ولاعتبارات سياسية تم التضييق على حكومة حماس بأكثر من أسلوب بهدف حملِها على تغيير برنامجها وموقفها السياسي إزاء إسرائيل ومنظمة التحرير والاتفاقيات الموقعة ما دفعها الى التمرد والسيطرة المسلحة على القطاع.

أما السلطة التشريعية، فرغم أن المجلس التشريعي اتخذ مواقف ايجابية في بعض الأحيان (كتصويته لحجب الثقة عن لائحة مجلس الوزراء التي اقترحها الرئيس عرفات في أيلول 2002. إلا أن دوره بقي محدوداً في الكثير من القضايا الهامة كالخلافات التي كانت مثار جدل بين كل من الرئيس ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى، والمراقب العام ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي، هذا إضافة إلى الكثير من الانتقادات التي يمكن توجيهها له في مجال سن القوانين والتشريعات. أما مرد معظم هذه الأسباب التي جعلت دور المجلس التشريعي في السابق دون المستوى المطلوب فهو عدم قدرة أكثريته في حينه (والتي هي لحركة فتح) على مواجهة السلطة التنفيذية. هذا مضافاً إليه بالطبع تلكؤ، بل ومعارضة كل من إسرائيل والولايات المتحدة للقيادة الفلسطينية، الأمر الذي أَخَّرَ لثلاث سنوات عقد الانتخابات التشريعية والتي كانت مقرة أصلا في كانون الثاني 2003. علاوة على كل ذلك كان لتهميش المجلس التشريعي الفلسطيني تأثيرات سلبية على المراجعة القضائية وخاصة على استمرار الضعف في أداء النائب العام والمراقب العام. هذا الحال ازداد تعقيدا بعد فوز حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي وبعد طغيان حالة التوتر الداخلي الذي ترتب عليه شل المجلس التشريعي في كل المجالات وانشطار النظام بأكمله إلى نصف في الضفة الغربية تسيطر عليه حركة فتح وحكومة سلام فياض وآخر في

قطاع غزة تحت سيطرة حركة حماس.

إن مجموع هذه العوامل قد ألقى بظلاله على مجمل الحالة الفلسطينية في جميع جوانبها بما في ذلك الحالة الحزبية السياسية وتأثرها وتأثيرها بموضوعة الديمقراطية. وقد كان هذا التأثير بمجمله سلبي وأدى إلى تعزيز انكشافية وضعف السلطة الوطنية وعدم تمكنها من تحقيق الاستقلال الوطني أو الاستقرار المجتمعي الداخلي. ويصبح من الواضح هنا أن الإنجاز في هذين الأمرين هو شديد الإرتباط بقدرة الفلسطينيين على انتزاع حقوقهم الوطنية وإنهاء الإحتلال الإسرائيلي، والذي بدونه يتعذر الحديث عن الديمقراطية الفلسطينية وتأثرها وتأثيرها على الحالة الحزبية القائمة.

وبخصوص الحزب «الحاكم» في فلسطين (والمقصود هنا حركة فتح)، فقد عانى كغيره من الأحزاب من شدة تأثير العوامل الهدامة التي أشرنا إليها أعلاه، ولكنه عانى أيضاً من العديد من التغيرات والإشكاليات الداخلية، التي انعكست سلباً على الديمقراطية الفلسطينية. ومن أبرز هذه الإشكاليات: القيادة الشخصانية؛ ضعف البنية المؤسسية للحركة؛ الموروث السري؛ غياب الإنتخابات الداخلية؛ طغيان روح الهيمنة والإستئثار؛ ضعف تقاليد المساءلة ومهادنة الفساد؛ شيخوخة اعضاء هذه الهيئات؛ عدم اطلاع القاعدة على ما يجري داخل وخارج الحركة؛ التداخل بين الحركة من جهة والسلطة والمنظمة من جهة أخرى.

الخاتمة

يتضح من هذا الإستعراض لموضوع الديمقراطية في الأحزاب العربية الحاكمة، أن الجانب الأبرز من الإشكالية يكمن في تشوه بنية الدولة في العالم العربي وإلى غياب الدولة في الحالة الفلسطينية. فتشوه الدولة العربية شق طريقاً أدى إلى تشوه بنية الحزب الحاكم وبرنامجه للداخل والخارج، تماماً كما أدى غياب الدولة الفلسطينية المستقلة وإلى ضعف بنية وبرنامج حركة فتح داخلياً وخاصة في مسألة الديمقراطية. وإضافة إلى هذا المشترك البنيوي، هناك مشترك آخر يتمثل في

أن الأحـزاب الحاكمـة في البلـدان العربية، ومن ضمنها فلسطـين، تعاني من أزمة نقصـان الشرعيـة المستمدة من عـدم الإنجاز، الأمـر الذي يدفعهـا لإدارة شؤون الحكـم بالإرتكاز على التسلط والإقصاء مـن جهة، وعلى إيجاد تحالفات مصلحية ضيقة من جهة أخرى، ما زاد من الهوة بين نظام الحكم والجمهور والمعارضة.

ولكـي يكون للديمقراطية حال أفضل يضحي من الضروري إحداث إصلاحات عميقـة في بنية وبرنامج الحـزب الحاكم، الأمر الذي لا يمكنـه أن يتم دون إنعاش الحيـاة الداخليـة لبنى وتراكيـب وهيئـات الأحزاب، وهـذا من شأنـه أن يمنحها الشرعيـة الحقة التـي لا يُستدل عليها إلاّ بالانتخابات الحـرة. إن إنجاز هذا الأمر سيمكـن الأحـزاب الحاكمة من نيل المقبوليـة لدى الأحزاب المعارضـة، الإسلامية منهـا (كحركـة حماس) على وجه التحديد. أما أن تبقـى حالة الإقصاء قائمة كما هي الآن فهذا ينذر بمزيد من التوتر والإنقسام والضعف، ومن شان ذلك أن يتطور وأن يحـول الأوطـان إلى قبليـات متنافرة يصبح الفيصل فيها هـو السيف بدلاً من صندوق الإقتراع.

المـــراجـــــع

- **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- **حسين العودات، الأحزاب العربية الحاكمة وأخذ العبر، البيان الإماراتية: 11-02-2006.**
- **نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983.
- **عبد الرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية**، دراسة في علم الاجتماع السياسي، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1990.
- **عبد الكريم سعدواي، التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجاً، السياسة الدولية**، العدد 138، أكتوبر 1999م.
- **فؤاد خوري في: ورشة عمل: الممارسة الديمقراطية في الأحزاب العربية، المستقبل العربي** (بيروت)، العدد 161، تموز 1992.
- **أحمد علي البشاري، الأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية: دراسة تحليلية وثائقية لبرامج العمل السياسي**، صنعاء، 2003.
- **كرم الحلو، هل نمضي في إيصاد الباب أمام التحولات الديمقراطية في العالم، الحياة اللندنية**، العدد 11118.
- **يحيى أحمد عبد الرحمن النعماني، الديمقراطية الداخلية في الأحزاب اليمنية الفاعلة دراسة مقارنة**، الرابط:

http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=17582

- **رغيد الصلح، الديمقراطية داخل الأحزاب اللبنانية والعربية**/الخليج الاماراتية 19 حزيران 2009، الرابط:

http://www.elnashra.com/articles-1-12652.html

- **سمير عبد الرحمن الشميري، الديمقراطية في الأحزاب العربية**، الرابط:

http://tajammoa.jeeran.com/index26b.htm

- **محمد أبو بكر، دور الأحزاب في الاصلاح السياسي في الوطن العربي**، الرابط:

http://www.dahsha.com/viewarticle.php?id=30977

- **الملتقى الثاني للديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، الدوحة، قطر، 2007، الرابط:

http://www.qatar-conferences.org/arabdemocracy2007/arabic/view-lastnews.php?id=77

- **دراسة حول: دور الأحزاب السياسية العربية فى نشر ثقافة حقوق الإنسان**/ الرابط:

http://www.fateh-voice.com/vb//showthread.php?t=32005

- **مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية**، الرابط:

http://www.assr.org/announcements/18/activities.pdf

- **حامد الحمداني، حول الديمقراطية والحياة الحزبية في العالم العربي**، الرابط:

http://www.nasiriyeh.net/Maqalat-1Aug08/hamidlahamdani-8aug08.htm

- **كاظم عبد الحسين عباس، الأحزاب الطائفية ليست تعددية بل انتهاك للديمقراطية**، الرابط:

http://www.watan.com/article/115

- **يزيد صايغ وخليل الشقاقي، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية**، تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية، الرابط:

http://www.pcpsr.org/arabic/cfr/full1.html#head3

- **خالد الحروب، أحزاب عربية... وديمقراطية بلا ديمقراطيين، الحياة اللندنية**، الرابط:

http://www.balagh.com/islam/710x9xoq.htm

- **صالح القاضي، الأحزاب العربية وأزمة الديمقراطية**، الرابط:

http://www.elaph.com/ElaphWeb/AsdaElaph/2006/4/143440.htm

- **برهان غليون، الديمقراطية العربية المنتظرة لم تولد بعد**، الرابط:

http://ar.qantara.de/webcom/show_article.php/

- **الضوي خوالدية، احزابنا العلمانية الحاكمة: نشأتها وسياستها**، صحيفة **الشعب** على الرابط:

http://www.alarabnews.com/alshaab/21-06-2003.htm

- **حول الديمقراطية والحياة الحزبية في العالم العربي**، الرابط:

http://www.nasiriyeh.net/Maqalat-1Aug08/hamidlahamdani-8aug08.htm

- **رائد فوزي احمود**، الاحزاب السياسية في الوطن العربي واشكاليات العلاج، الرابط:

http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=12621.

هل يمكن أن تكون هناك ديمقراطية في الأحزاب الطائفية والمذهبية؟
العراق نموذجا

د. باسل حسين

نائب مدير المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية/العراق

لعل من نافلة القول، إن تناول الظاهرة الدينية ليس بالأمر اليسير، سيما إذا ما ارتبطت بالجانب السياسي، ويواجه الباحث المتصدي للظاهرة الدينية: ثنائية المقدس والمدنس، بمعنى: إلى أي درجة يستطيع الباحث الاقتراب من المقدس الديني المدرك، دون أن يثير حفيظة أو اتهام الآخرين له بتدنيس الثوابت والمسلمات والمقدسات؛ أو الانتقاص منها.

وإذا كان تناول الظاهرة الدينية بهذه الصعوبة؛ فإن تناول المسألة الديمقراطية؛ يكاد لا يقل عنها صعوبة، إذ على الرغم من أن الديمقراطية هي من أكثر المصطلحات شيوعا في الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، فإنها في الواقع؛ قد استخدمت أكثر مما تم بها فهمه، ولا غرو أن نجد غزارة في الكتابة عن المسألة الديمقراطية، مع وجود تباين في وجهات النظر إليها.

لقد أدت المتغيرات الدولية؛ وتحديداً منذ بدء عقد التسعينيات إبتداء، بانهيار المعسكر الشيوعي؛ وانتصار المعسكر الغربي، وظهور فرضية نهاية التاريخ؛ التي بشرت بانتصار الليبرالية الغربية؛ إلى طرح عدة قضايا بأشكال مختلفة؛ لعل من

بينها: قضية الديمقراطية وفقا للفهم الغربي؛ والذي تم التعبير عنه؛ بقيام نظريات وآراء متنوعة أعادات الاهتمام بالديمقراطية كآلية ومضمون.

إن تناول مسألة الديمقراطية في الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية، يستدعي تساؤلا آخر؛ وهو: هل توجد ديمقراطية في الأحزاب العربية ذات التوجهات اليسارية أو القومية أو تحت أي مسمى آخر؟

ولاشك أن الديمقراطية وان كانت مذهباً سياسياً، فإنها تنشئة اجتماعية تأخذ مراحل متعددة، وفقاً لاشتراطات التراكم المؤسساتي والمعرفي لدى أي مجتمع، وبالتالي لا يمكن توقع ديمقراطية بدون وجود من يؤمن بالنظرية الديمقراطية؛ لأن عكس ذلك سيفضي في المخرج النهائي إلى تكوين ديمقراطيات بدون ديمقراطيين؛ لنكون أمام مشهد ديمقراطية البطة العرجاء؛ الذي يمكن أن نطلقه على التجربة العراقية بعد الاحتلال.

إن البحث في موضوعة الديمقراطية في الأحزاب الطائفية والمذهبية؛ يستدعي منا أولاً تناول المسألة الديمقراطية وموقف الفكر الإسلامي منها، ثم التصدي لأسباب هيمنة الاستقطاب الديني في العراق، وطبيعة الأحزاب المتسيدة في المشهد السياسي العراقي؛ وصولاً إلى الإجابة على التساؤل موضوع البحث.

أولا: في المسألة الديمقراطية

كما هو معلوم أن الديمقراطية تعني حكم الشعب بنفسه؛ ويرجع أصل هذا التعريف إلى كلمتين إغريقيتين "Demos" وتعني الشعب و"Kratos" وتعني الحكم؛ أما دلالتها العلمية؛ فهي أن يتولى الشعب في مجتمع معين شؤون الحكم، وقد تطور هذا المفهوم عبر التاريخ، لاسيما الأوربي منه[1].

ومن خلال هذا التطور؛ أخذت الديمقراطية في تطبيقاتها العملية أشكالا

1) للمزيد انظر: د. **محمد سليم غزوي، نظرات حول الديمقراطية**، دار وائل، عمان، 2000، ص ص 9-25.

ثلاثة هي[2]:

1 - **الديمقراطيـة المباشـرة:** والتي يمارس فيها الشعـب بنفسه مظاهر السيادة مباشرة دون وساطة نواب عنه، وقد طبق هذا النظام في المدن اليونانية القديمة، أما في عصرنا الحالي فقلما نجد هذا التطبيق، إذ تقتصر ممارساتها في بعض المقاطعـات السويسريـة؛ التـي تسمـح مساحتها الصغـيرة وقلة عـدد سكانها؛ باجتماعهم لمباشرة خصائص السيادة.

2 - **الديمقراطية شبه المباشرة:** التي تقوم على أساس وجود نواب للشعب؛ ولكن الشعب يحتفظ فيها لنفسه بحق التدخل المباشر لممارسة بعض مظاهر السيادة؛ عن طريـق وسائل متعددة؛ مثل:حق الاقتراع الشعبي، وحـق الاستفتاء الشعبي، وحق الاعتراض الشعبي.

3 - **الديمقراطية النيابية:** وصورتها ان ينيب الشعب عنه مجلساً منتخبا يسمى: «المجلـس النيابـي»، أو «البرلمان»، تعـود إليه السلطة التشريعيـة؛ على اعتبار أن إرادته إنما هي إرادة الشعب الذي يمثله.

ومهمـا تعددت صور الديمقراطية وأشكالها ومذاهبها؛ فقد هدفت في التحليل الأخير إلى إقامة حواجز ضد التسلط والطغيان.

والمذاهـب الديمقراطيـة، هي المذاهب التـي ترجع أصل السلطـة إلى الإرادة الجماعيـة للمجتمـع الذي يخضـع لهـا، وان السلطـة السياسية تكسـب شرعيتها لأنهـا فقط انبثقت من الجماعة التي تحكمها. ويشـير د. منذرالشاوي إلى أن المثل الديمقراطية أصبحت من المسلمات في عالمنا المعاصر؛ وحتى الذين يعارضون تحقيق هذه المثل؛ لم يجرؤوا على ذلك؛ دون أن يقدموا فروض الاحترام؛ أو أن يختبئوا وراء أقنعـة من المصطلحات الديمقراطية؛ ومهما قيـل أو يقال عن الديمقراطية؛ فإنها

---

2) **فراس عبدالرزاق السوداني، العراق..مستقبل بدستور غامض**، مكتبة مدبولي، 2004، ص 57.

تبقى قيمة يتم الرجوع إليها عند تقييم عمل المؤسسات؛ أو النظم السياسية[3].

لـذا فان البحـث في المسألة الديمقراطية؛ يقتضي سلـوك عدة مسارات؛ ربما تتسع لآلاف الصفحات؛ لتعدد المذاهب والرؤى؛ وعمق التجارب وتعددها.

بيـد أنه من المهم؛ الإشـارة إلى أن تناول الديمقراطية؛ بـات اليوم يحمل بين طياته فهمين مدركين يحملان توظيفا سياسياً مهماً:

أ- **الديمقراطية كآلية**، بمعنى وجود تعددية وأحزاب متمثلة في النظام السياسي، مع وجود انتخابات يتم عن طريقها وصول حزب أو جماعة ما إلى السلطة.

وفي ضـوء هذا الفهـم المشار إليـه أعلاه؛ تتصـدر العمليـة الانتخابية عنوان النظريـة الديمقراطيـة، بـل ذهب بعض الباحثـين إلى تعريـف الديمقراطية في ضوئهـا، إذ يذهب جوزيف شومبيـتر إلى أن الديمقراطية مجموعة من الإجراءات والمؤسسـات التـي يستطيع الأفراد من خلالهـا المشاركة في عمليـة صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة[4].

إلا أن هـذه الإجـراءات قد تكون خادعة؛ لأنها تستقر عنـد الشكل، بمعنى انه مـن الممكن توافر كل هذه الإجراءات التي ذكرت أعـلاه، إلا انها في الوقت نفسه لا تحمـل مضمونا ديمقراطيا حقيقيا في التطبيق؛ لأنهـا تفتقر إلى معايير المؤسسات الديمقراطية الحقيقية، فتبقى رهينة الشكل فحسب.

وحـاول بعض المفكرين وضع معايير لديمقراطية الانتخاب؛ فعلى سبيل المثال؛ حـدد ديفيد باتلر وآخرون ستة معايير للانتخابـات الديمقراطية، وهي: معيار حق التصويت العام لكل المواطنين البالغين، ومعيار دورية الانتخابات وانتظامها، ومعيار

---

3) د.منذر الشاوي، **النظرية العامة في القانون الدستوري**، دار ورد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 23.

4) joseph A. Schumpeter, Captilism, Socialism, and Democracy.3rd ed. (New York:harber, 1950, p. 259).

عـدم حرمان أيـة جماعة من تشكيـل حزب سياسـي، ومن الترشـح إلى المناصب السياسيـة، ومعيار حق التنافس علـى كل مقاعد المجالس التشريعية، ومعيار قضية إدارة الحمـلات الانتخابيـة في وضع لا يحرم فيه «قانـون وسائل العنف» المرشحين مـن عرض آرائهـم وقدراتهم؛ ولا الناخبين من مناقشة تلـك الآراء، ومعيار تمكين الناخبـين مـن الإدلاء بأصواتهم وسط جو مـن الحرية والسريـة وفرص الأصوات وإعلانها بشفافية، ومعيار تمكين المنتصرين في الانتخابات من مناصبهم السياسية حتى وقت الانتخابات التالي[5].

ب- **الديمقراطية كمضمون:** ظهر هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية؛ وتعزز بعـد انتهاء الحرب البـاردة؛ ويدعو إلى تجاوز الديمقراطيـة كمذهب سياسي؛ وتضمينـه أبعـاداً اجتماعية واقتصادية، وعدم الوقوف عنـد حسابات الأغلبية والأقلية والإجـراءات الشكلية؛ لتتضمـن الديمقراطية أبعـاداً قيمية أخلاقية؛ متمثلـة بحقـوق الإنسان والحرية والمسـاواة، فالكثرة لا احـترام لها ما لم تكن تضمن حقوق الأقلية ومع تصاعد هذا الاتجاه؛ باتت القيمة المعنوية تقترن بقوة بالنظرية الديمقراطية.

وطبقـاً لهـذا المفهـوم؛ فـإن الدفاع عن حقـوق الإنسـان وحرياتـه السياسية والاقتصاديـة والاجتماعية والثقافية والفكرية؛ هو أصل أساسي في الديموقراطية، ولابـد للدساتير الوطنية أن تحتـوي عليها، كما لابد من مواجهـة أي مسعى لإفراغ الدساتـير من تلـك الحقوق والحريات، وإلا ستصبـح الديمقراطية معبرة عن آلية فحسـب؛ من دون وجـود المحتـوى الرئيس، وبالتـالي ستكون نتائجهـا وخيمة على حريات الناس وحقوقهم، وستصبح مدخلا للوصاية والظلم والاستبداد[6].

---

5) **عبدالفتاح ماضي، متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟** المجلة **العربية للعلوم السياسية**، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 16، خريف 2007، ص 63.

6) د.**منذر الشاوي، القانون والحياة**، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2008، ص59.

ثانياً: الإسلام والديمقراطية

يذهب عدد من الباحثين إلى أن الفقه السياسي الإسلامي لم يتطور بالقدر الذي تطورت إليه بقية شُعَب الفقه الأخرى، فهو ليس غنياً غناها؛ ولا شاملاً وافياً مثلها؛ فكتبه قليلةٌ نادرةٌ؛ ومباحثه قاصرة على مسائل محدودة؛ وهو لا يفي بحاجات الدولة المعاصرة ووظائفها المتعددة.

ومن الملاحظ البين في تاريخ الحركة العلمية عند المسلمين؛ أن حظ العلوم السياسية عندهم كان بالنسبة لغيرها من العلوم الأخرى أسوأ حظاً، وأن وجودها بينهم كان أضعف وجوداً، فلسنا نعرف لهم مؤلفاً في السياسة ولا مترجماً، ولا نعرف لهم بحثاً في شي من أنظمة الحكم ولا أصول السياسة، اللهم إلا قليلاً لا يقام له وزن إزاء حركتهم العلمية في غير السياسة من الحقول الأخرى، لاسيما وان الإصدرات الإسلامية فيما يتعلق بالفقه السياسي؛ لا تزيد على كتب قليلة؛ مثل «الأحكام السلطانية» **للماوردي**، و«السياسة الشرعية» **لابن تيمية**، وقليل غيرها[7].

ويرى د.حسن الترابي في كتابه (المصطلحات السياسية في الإسلام) أن المسلمين قد أصابهم «بؤس في فقه حياتهم السياسية، ومقاصدها ووسائلها ونظمها وعلاقاتها»[8].

و يطرح السؤال المتعلق بوجود الديمقراطية في الأحزاب الطائفية والمذهبية من عدمه؛ تساؤلات عدة، يتصدرها الاشكال المفاهيمي المتعلق بعلاقة الديمقراطية بالإسلام؛ وهل الديمقراطية حالة أصيلة في الإسلام أم طارئة؟ وما هو موقف الفكر الإسلامي من الديمقراطية؟

---

7) د. **بسطامي محمد خير، تطور الفقه**، مجلة **سطر المعرفة**
http://arabbeat.com/i/3rd/0602.htm

8) د.**حسن الترابي، المصطلحات السياسية في الإسلام**.

ويمكـن القـول، إنه ليس هنـاك اتفاق بين فقهـاء المسلمـين أو مفكريهم حول الموقف من الديمقراطية، ولكن يمكن أن نحدد اتجاهات ثلاثة:

الاتجـاه الأول: المؤيـد.. الذي يـرى ان الديمقراطية في الإسـلام ظاهرة متسقة مـع الإسـلام ويشير إلى أحداث معينـة، ليصل في التحليل النهائـي؛ انه لا تعارض بـين الديمقراطيـة والإسلام، ولا يقتصر هذا الاعتقاد فقـط على الكتاب المسلمين فحسب؛ بل يمتد ليشمل حتى الكتاب الغربيين[9].

ويشـير منظرو هذا الـرأي؛ إلى أمثلة عدة منها: أهل الحـل والعقد والشورى وبيعتي العقبة الأولى والثانية؛ وغيرها من الحوادث على أنها تجسيد حقيقي لمفهوم الديمقراطية[10].

الاتجاه الثاني: المعارض.. وأصحاب هذا الاتجاه يشيرون إلى وقائع مختلفة لرفض فكـرة الديمقراطيـة؛ فمنهم من يرى «أن الإسلام هو ما جـاء به الوحي في الكتاب

---

9) فعلى سبيل المثال كتب جون هيوز في الكريستيان ساينس مونيتر مقالاً بعنوان «الإسلام والديمقراطية وجهان لعملة واحدة» أشار فيه إلى أن الإسلام نادى بالديمقراطية وكفل حرية الرأي والتعبير لأتباعه قبل أن تخرج أمريكا إلى النور وتحمل لواء الدفاع عن الديمقراطية في الشرق المقهور. و ضرب هيوز ثلاثة أمثلة داخل الأمة الإسلامية للتأكيد على أن الإسلام والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، بعد أن نجحت ثلاث دول إسلامية في المزج بين الإسلام والديمقراطية والنهوض بمجتمع حر قادر إلى حد بعيد علي التغيير والإصلاح، وهى اندونيسيا، والهند، وتركيا. وأكد هيوز في نهاية مقالته على أن تلك التجارب وإن كانت لا تمثل باقي دول العالم الإسلامي التي تعاني من غياب الديمقراطية وقتل لحرية التعبير، إلا أنها كذبت دعاوي الغرب وأكدت أن الإسلام يخرج من عباءته الديمقراطية التي تمنح الفرصة لمجتمع ينعم بالاستقرار.

١٠) يرى أصحاب هذا الاتجاه ان المسلمين قد سبقوا الشعوب الغربية في تطبيق مضامين الديمقراطية نصاً وروحاً والّتي يمكن أن توازيها مصطلح (الشوروية) في المصطلح الإسلامي، ولدينا أمثلة تطبيقية كثيرة تعكس كلّها واقعاً لمفهوم الآية الكريمة: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: 38]، وكذلك الآية الكريمة ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: 159]. سيما وأن المعارضة وتعدد الآراء يضمنهما مبدأ الشورى، لانّ الشورى لا تتحقق أصلا إلا باختلاف الآراء فيضرب بعضها ببعض حتى يستبين الصواب، فضلاً عن تطبيقات عدة حملت مضامين الديمقراطية: للمزيد انظر: عباس محمود العقاد، الديمقراطية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1952: وكذلك زكريا عبد المنعم، نظام الشورى في الإسلام ونظم الديمقراطية المعاصرة، مطبعة السعادة، القاهرة، 1985.

والسنــة ليس غير»؛ ولا يصح أن يقال أن ما لا يخالف الإسلام هو من الإسلام[11]. لأن الإســلام إنمــا كان وحياً، ووحيــاً فقط، وقد كان الرسول ﷺ يســأل عن المسألة قبــل نزول الوحي فيسكت، ولا يجيب حتــى يأتيه الوحي، ولذلك وحسب هذا الرأي؛ لا بــد من تقريــر هذه الحقيقــة؛ المتمثلــة في أن الشريعة وحي من عنــد الله فقط، سواء منها ما يتعلق بالأحكام العامة المتعلقة بشؤون الناس كالأنظمة والقوانين، مثل الدستــور الذي يحدد شكل الدولة وأجهزتها وصلاحيات كل جهاز؛ وما يتضمنه من نظــم اقتصاد واجتماع وعقوبــات ورعاية شؤون؛ أو ما كان يتعلــق بعلاقات الأفراد فيمــا بينهــم؛ أو علاقاتهم مــع بعضهم؛ مثــل العبادات والأخــلاق؛ ومثل معاملات البيع والشراء والزواج والطلاق وغير ذلك، أو كان مما يتعلق بعلاقات المسلمين مع غيرهــم؛ وعلاقات عامة المسلمين بغيرهم؛ مثل أحــكام العلاقات الدولية؛ وأحكام الجهاد والمعاهدات وغير ذلك.

وهــذا يتناقض تماما مــع الديمقراطية التي جعلت السيــادة للشعب؛ وجعلت مجموعة من الناس تضــع التشريعات لتنظيم علاقات الناس فيما بينهم؛ فمصدر التشريع فيها هم الناس وليس الوحي؛ ومصدر التشريع في الإسلام هو الوحي وليس الناس[12].

وينفــي المودودي فكــرة الديمقراطية، حــين يشدد على نظريــة حاكمية الله، ويعتبر أن الوافد من الحضارة الغربية هو جاهلية جديدة معاصرة، وانه لا مجال في حظــيرة الإسلام ودائرة نفــوذه إلا لدولة يقوم المرء فيها بوظيفة خليفة الله، ويجب أن تنــزع جميع سلطــات الأمر والتشريع من أيدي البشــر منفردين ومجتمعين؛ لأن

---

11) للمزيد انظر: مذيب صالح أحمد، الديمقراطية بين الإسلام والغرب، مركز عبادي للنشر، صنعاء، 2006.

12) ويذهب هؤلاء إلى الاستناد إلى الآية الكريمة ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف:40]، وطالما أن الديمقراطية تقوم على مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات بما في ذلك السلطة التشريعية فهي تخالف برأيهم النص على أن مصدر السلطة يجب أن يكون الله وحده.

ذلك أمر يختص بالله[13].

الاتجاه الثالث: الاتجاه التوفيقي.. الذي ينطلق من قاعدة معروفة لدى فقهاء المسلمين؛ تنصّ على أن المهم هو المضمون والعبرة في المعاني وليس في الألفاظ والمباني، فإذا كان مصطلح (الديمقراطية) يعني أن يحكم الشعب نفسه بنفسه عبر ممثليه ونوابه المنتخبين بشكل حر وسليم؛ فقد تحققت الشورى بأسمى معانيها من خلال سيادة الأمة، ولا مانع عندها من استعمال لفظ الديمقراطية بعد شيوعه وعموميته، وبالتالي فلا غضاضة أو ضير؛ في أن يطلق اصطلاح «المسلمون الديمقراطيون» لأنّ هذا ما ينشده الإسلام الوسطي المعتدل؛ في خضم جنوح بعض المسلمين إلى التعصب والتطرّف والوقوف عند الألفاظ والشكل دون الجوهر والمضمون.

ويرى د. **فهمي هويدي** أن الديمقراطية من حيث الجوهر، هي من صميم الإسلام، وأن الإسلام سبق الآخرين في وضع القواعد الديمقراطية التي يقوم عليها جوهرها؛ ولكنه ترك التفصيلات لاجتهاد المسلمين، وفق أصول دينهم، ومصالح دنياهم، وتطور حياتهم بحسب الزمان والمكان وتجدد أحوال المسلمين[14].

وميزة الديمقراطية؛ أنها اهتدت بعد نضال طويل؛ إلى صيغ ووسائل تعد الى اليوم امثل الضمانات لحماية الشعوب من التسلط والظلم، ولا حجر على البشرية ومفكريها، في صيغ وأساليب أخرى؛ لعلها تهتدي إلى ما هو أوفى وأمثل، ولكن الى ان يتيسر ذلك ويتحقق في واقع الناس، نرى لزاماً علينا أن نقتبس من أساليب الديمقراطية ما لابد منه؛ من تحقيق العدل والشورى؛ واحترام حقوق الإنسان والتخلص من الاستبداد.

---

13) للمزيد انظر أبو الأعلى المودودي: **موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه**، دار المسلم، القاهرة، ص ص 34-37. وكذلك: **نظرية الإسلام وهديه السياسي والقانون الدستوري**، دار الفكر، دمشق، ص 77-78.

14) د. **فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص 136.

ثالثاً: الإسلام ونظرية الأحزاب

ليس هناك تعريف جامع مانع شامل للأحزاب، فـ «**موريس ديفرجيه**» يعرف الحـزب السياسي أنـه ((تجمع اختياري يقوم بإرادة أعضائـه وهدفه الوصول إلى السلطـة، ولكن عند استخدام العنف طريقـا الى السلطة؛ فلا يصح أن نطلق عليه تسميه الحزب؛ وإنما يوصف بالحركة السياسية الانقلابية))[15].

أمـا «**أوسـتن راني**» فيعرف الأحزاب السياسية بأنهـا (جماعة منظمة؛ ذات استقـلال ذاتي؛ تقوم بتعيين مرشحيها؛ وتخوض المعارك الانتخابية؛ للحصول على المناصب الحكومية؛ والهيمنة على خطط الحكومة)[16].

في حـين عرف «**فرنسـوا غوغيل**» الحزب بأنه: (مجموعـة منظمة للمشاركة في الحيـاة السياسية، بهدف السيطرة كلياً أو جزئياً على السلطة، دفاعاً عن أفكار ومصالح محازبيها).

أمـا «**سيجموند نيومـان**» فيذهـب إلى أن الحـزب (هـو تنظيـم العناصـر السياسية النشيطة في المجتمع؛ التي تتنافس سعياً للحصول على التأييد الشعبي مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهات نظر مختلفة)[17].

ولم يعالـج الفقه الإسلامي قضيـة العمل الحزبي ومشروعيته، ومع ذلك تكاد الإشـارات والأحـكام تفيد أن وجـود الأحزاب داخل الدولـة الإسلامية مرفوض في عمـوم الاجتهاد الفقهي الإسلامـي أو التنظير السياسي إلى درجـة الإفتاء بحرمة العمل الحزبي، بوصفها على خلاف مع مفهوم الأمة الإسلامية،، ويعود هذا الرفض

---

15) **موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية**، ترجمة علي مقلد وعبد الحسين سعد، دار النهار للنشر، بيروت، 1972، ص ص 7-18.

16) نقلا عن د. طارق الهاشمي، الأحزاب السياسية، مطابع التعليم العالي، جامعة بغداد، 1990، ص 46.

17) نقلا عن أسامة حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة إصدارات المعرفة، الكويت، 1987، ص 115.

إلى المبررات الآتية:

1 - إن التعدد الحزبي مبدأ مستورد من الديمقراطية الغربية، وليس مبدأً إسلامياً أصيلا نابعاً منه وصادراً عنه، لاسيما وأن الإسلام قد نهى عن التشبه بالآخرين.

2 - إن الحزبية تستند على فكرة التعددية، التي تتنافى مع مبدأ الوحدة التي يفرضها الإسلام، ويعتبرها صنو الإسلام، ويستند هذا الرأي إلى قول الله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا﴾ [18] وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [19] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [20].

وكذلك الحديث النبوي «ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم» والحديث النبوي:«لا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا».

لذا، ومن خلال هذا الفهم، يرى أصحاب هذا الاتجاه: أن الانتماء الحزبي؛ سوف يقسم ولاء الفرد بين حزبه الذي ينتمي اليه، ودولته التي بايعها على السمع والطاعة والنصرة والمعونة؛ فضلا عن أن الإسلام كل لا يقبل التشطير ولا التجزئة[21].

3 - الحزب هو نوع من العصبية التي حاربها الإسلام، وبالتالي فهي لا تتسق

---

18) [آل عمران: 103]

19) [الأنفال: 46]

20) [آل عمران: 105]

21) هناك طيف واسع من الفقهاء والمفكرين الإسلاميين يرفض رفضاً قطعياً فكرة الحزبية، فعلى سبيل المثال، ذكر بكر بن عبد الله أبو زيد، في مؤلفه حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية، بأن هناك تسعة عشر أصلاً شرعياً، لا تبيح الانتماء إلى الأحزاب والجماعات الإسلامية، ثم تكلم عن مضار الأحزاب وأثارها على جماعة المسلمين فذكر أربعين أثراً ثم خلص إلى المنع من تحزب أي فرقة أو جماعة تحت مظلة الإسلام. للمزيد انظر: بكر بن عبد الله أبو زيد: حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية، دار الحرمين للنشر، القاهرة، 2006.

ومقاصد الإسلام، ومهما اتسعت دائرة الحزب أو ضاقت، فإن قوامها العصبية التي تدل على الانقسام والتشظي والفرقة.

4 - ويصطدم مفهوم الحزب السياسي في المنظور الإسلامي؛ مع موضوعة التشريع، فالأحزاب السياسية في الغرب، لها أن تشرّع بما فيه مصلحة تراها للعباد والبلاد، ما يقدح في الذهن شبهة وإشكالية فقهية بأن تحذو الأحزاب في العالم الإسلامي حذو أخواتها في الغرب، فتشرّع بما يتعارض مع النص، ومن هنا ذهب بعضهم إلى حرمة الحزب السياسي[22].

في حين يذهب فريق آخر إلى جواز تشكيل الأحزاب، ويرى د. يوسف القرضاوي أن الاختلاف والتنوع في الحياة سنة من سنن الحياة؛ وان القرآن عبر عنه في آيات كثيرة، يقول تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَأَخْرَجْنا بِهِ ثَمَراتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوانُها وَمِنَ الْجِبالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوانُها وَغَرابِيبُ سُودٌ ۞ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوانُهُ كَذلِكَ﴾[23].

فاختلاف الألوان؛ أو اختلاف الأنواع؛ أمر يقوم عليه الكون كله، واختلاف التنوع هذا؛ لا بد أن يوجد في الحياة السياسية، بل إن الحياة السياسية قابلة للتنوع أكثر من غيرها.

إذا كنا قبلنا التعددية في الناحية الدينية؛ وفي اختلاف العقائد، وقبلنا الاختلاف في أمورٍ كثيرة، وقبلنا في داخل المجتمع الإسلامي باختلاف المذاهب الفقهية، بل إن وجود المذاهب الفقهية هو دليل على وجود الأحزاب السياسية؛ لأن المذهب الفقهي هو عبارة عن مدرسة لها رؤية معينة، لها أصول تعتمد عليها، ولها في ضوء هذه الأصول أفكار فقهية واستنباطات وأحكام واجتهادات تخالف بها المدرسة الأخرى، فكذلك الحزب؛ هو عبارة عن مدرسة لها رؤية سياسية، ولها

---

22) http://www.dahsha.com/viewarticle.php?id=2732 أ. **نضير الخزرجي، مشروعية الأحزاب السياسية في الإسلام.**

23) [سورة فاطر: 27-28].

أصول تعتمد عليها تخالف الحزب الآخر؛ ولكن بشروط معينة.

غير أنه ينبغي أن يتوافر أمران أساسيان بالنسبة لأي حزب ينشأ في المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية:

الأول: على الحزب أن يحترم ثوابت الأمة وقطعيات الشريعة؛ يعني الإيمان بالله ﷻ وبالآخرة، بالقيم الأخلاقية، لا يستخف بدين من الأديان حتى لا بالإسلام ولا بغير الإسلام؛ يعني يحترم الأديان كل الأديان، يحترم مقدسات الأمة وثوابتها والأمور القطعية، وهناك أشياء يختلف فيها الناس.

الثاني: أن يعمل هذا الحزب لصالح الأمة؛ لا يكون عميلاً لأي جهة خارجية، وليس امتداداً لها، أي لا يصح أن يكون امتداداً لأحزاب قائمة في أمريكا أو روسيا..

يكفي هذان الأساسان ليقوم الحزب في ظل ثوابت الأمة؛ وفي ظل دستورها؛ حتى لو خرج على دستورها تكون هناك محكمة، عندنا قضاء مستقل، وقضاء يعبر عن حقيقة الأمة؛ وعن ضميرها؛ وعن روحها؛ يحتكم إلى القضاء فيمن خرج على هذه الثوابت.

رابعاً: الأحزاب العراقية والديمقراطية تلاق أم افتراق؟

منذ إغارة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، واحتلاله في 9 نيسان 2003؛ وإسقاط نظامه السياسي، تشكلت صورة النظام الجديد، فبدت مختلفة تماماً، عن سابقتها، ليس فقط على مستوى التوجهات الفكرية والسياسة الخارجية فحسب، وإنما على مستوى الدولة ذاتها، أو القوى الفاعلة فيها.

ومع غياب أي مظهر من مظاهر الدولة في الأيام الأولى لسقوط النظام، وفي ظل عدم وجود أي تنظيمات سياسية، أو مؤسسات مجتمع مدني، أصبحت المساجد والحسينيات والمراكز الدينية ودواوين العشائر هي الأماكن الوحيدة القادرة على استيعاب الناس واستقطابهم، وأصبح وكلاء المراجع الدينية في المدن العراقية؛ بمثابة المؤسسات الحكومية التي تدير شؤون الناس الدينية والاجتماعية والسياسية والقضائية.

ولقـد ظهرت قـوة التوجهـات الدينية بقوة من خـلال الأحـزاب والمرجعيات الشيعيـة التي لعبـت دورها في تأسيس العمليـة السياسية، ومع مـرور الوقت ازداد الاستقطاب الديني؛ مع ظروف عدم الاكتراث بالعملية السياسية في بدايتها الأولى؛ وتحولت الفتاوى الدينية الى ما يشبه الأوامر الإدارية والقرارات في بعض مؤسسات الدولـة الرسمية، وقد تجسد هذا الأمر بوضوح من خلال انتشار صور رجال الدين والمراجـع الدينية في الشوارع والساحات العامة، بل وتقلّد رجال دين وأئمة مساجد مناصـب مهمة في الدولـة العراقية، فضلا عن التوجهات الدينيـة لمعظم المسؤولين العراقيين الجدد[24].

وبغض النظر عن الموقف من التغيـير سلباً كان أم إيجابـاً، فقد شهد الوضع العراقـي تحـولات سياسية نحو إقـرار التعددية، في ظل واقع مركـب متأزم ومتخم بأسباب عدم الاستقرار.

وقد بدا المشهد السياسي؛ وكأنه قد استقر على ظهور عدة أحزاب بعضها كان معارضـا، وبعضها الآخر لم يكن معروفا سابقا، ويمكـن تقسيم هذه الأحزاب على النحو الآتي:

1 - الأحـزاب ذات التوجهـات الإسلامية، مثل: الحزب الإسلامي العراقي، وحزب الدعوة، وحزب الفضيلة.

2 - الأحـزاب القائمة على العرق، مثـل: الحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

3 - الأحـزاب التي تجمـع مابين العرق والديـن، مثل: حزب الاتحـاد الكردستاني الاسلامي.

4 - أحزاب علمانية، مثل: الحزب الشيوعي، والحزب الوطني الديمقراطي.

5 - حـركات وتجمعات سياسية فضلـت عدم تحويل نفسها إلى تنظيم حزبي، مثل:

---

24) للمزيد انظر: **عبد الستار هادي عبيد الجنابي، العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال وأثرها على الداخل العراقي**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008.

المجلس الأعلى(إسلامي)، حركة الوفاق (علماني)، تجمع الديمقراطيين المستقلين (علماني).

6 - أحزاب وتجمعات لتمثيل الأقليات.

وعلى الرغم من أن ظاهرة التعددية؛ هي ظاهرة صحية، فإن هذه الظاهرة لم تسفر عن إحلال القيم الديمقراطية الفعلية، وبهذا تشكل المشهد السياسي العراقي على مجموعة الأحزاب المذهبية والعرقية؛ أما الأحزاب ذات التوجهات اليسارية أو القومية أو الليبرالية؛ فإنها لم تكد تتنفس في البيئة السياسية العراقية إلا لماما.

وقبل إطلاق الأحكام على عمل هذه الأحزاب ينبغي التأكيد على مسألتين:

الأولى: بالنظر الى عدم الانسجام المذهبي داخل المجتمع العراقي وتنوعه، فإن الأحزاب الإسلامية لابد وان تكون طائفية بالضرورة، لذا فان الحزب الإسلامي العراقي لابد وان يوصف بأنه حزب سني، مثلما يوصف حزب الدعوة بأنه حزب شيعي، أو المجلس الأعلى، وهكذا.

الثانية: إن عمل هذه الأحزاب يتم في بيئة سياسية مشوشة؛ زادها تعقيداً غياب قانون ينظم عمل الأحزاب.

لقد تسيدت الأحزاب والحركات الدينية والعنصرية المشهد السياسي في العراق؛ ومن خلال تجربة السنوات الست الماضية يمكن أن نرصد الآتي:

1 - إن سلوك الأحزاب الدينية لم يكن سلوكا ديمقراطياً حقيقياً، لأن الغالب على سلوكها هو الصراع على السلطة سعياً للانقلاب على الديمقراطية إذا ما أتيحت الفرصة لتحقيق ذلك.

2 - طوال الفترة الماضية لم تشهد جميع الأحزاب أية مراجعات فكرية أو فلسفية تنتقد تجربتها الديمقراطية؛ مثلما لم يراجعوا أو ينقدوا نقداً علمياً وعملياً لمرحلة العمل السياسي السابق.

3 - شهدت فترة هيمنة الأحزاب الدينية أبشع صور العنف الدموي وانتهاكات

حقـوق الإنســان والحريات؛ وكلها حدثت تحت لافتات دينيــة؛ الأمر الذي ولّد رد فعل جماهيري تجاه هذه الأحزاب.

4 - كان الخطـاب السائد من قبل الأحزاب الدينيــة في العراق خطاباً طائفياً، لأن الخطاب الإسلامي خطاب وحدوي يجمع ولا يفرق، في حين أدى هذا الخطاب الطائفـي إلى فرقـة العراقيـين وتفرقهـم؛ والضحيـة كانـت الديموقراطية، وسقوط مزيد من دماء العراقيين الأبرياء.

5 - إن الأحـزاب الدينيـة حينمـا تدعـو إلى العمـل السلمـي، والتمسـك بالخيار الديمقراطـي؛ فـإن عليهـا أولاً أن تعمـل علـى إشاعة هـذه المفاهيـم سلوكاً وممارسة في عمق جماهيرها وأفرادها؛ وأن تفسح المجال للأصوات الآتية من أوساطهـا لتدلي بآرائها وقبولها واستيعابها؛ وفهم ماذا تريد؛ وهذا ما لم تتم ملاحظته لدى هذه الأحزاب. غير أن التجربة العملية تؤكد أن معظم الأحزاب لم تجـر انتخابات حقيقية وشفافة لتـولي المناصب القيادية فيها، فقد أغرتها السلطـة وما تفتحه من مصالـح؛ وتم في هذه المرحلة تركيز الإقطاع السياسي داخـل بنية هذه الأحزاب؛ رغم الواجهـة الإعلامية؛ والتصريحات اليومية في التمسك بالديموقراطية.

6 - يمكن وصف أساليب عمل الأحزاب الدينية المذهبية بارتهانها إلى منطق الحرب البـاردة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ في تناولها موضوعة الديموقراطية؛ وتكاد أن تغلف هذه المفاهيم بأستار كثيفة من المجازات اللغوية؛ التي لا تستطيع ممارستها حقيقة على الأرض.

7 - وصفت هذه الأحزاب بأنها مغتربة عن منطق العصر الذي يعنى بالديمقراطية كوسيلـة ناجحة لحـل الخلافات الطبقيـة والاجتماعية سلميـا وإثراء الحياة أخلاقياً وتربوياً وعلمياً.

8 - هنالك تعارض وتخالف في النظرية الديمقراطية؛ وأسلوب عمل هذه الأحزاب، فعمـل الأحـزاب يتقـرر في ضوء مـا يقوله الرمـز الديني؛ لا ما يقـرره الرأي

الجمعي من خلال آلية الديموقراطية.

9 - لم تساهم هذه الأحزاب في إرساء قواعد الديمقراطية الحقة، بل على العكس؛ إنها ألحقت ضرراً كبيراً لدى جمهور واسع من الناس داخل العراق وخارجه، بحيث بات ينظر إلى هذه التجربة بأنها نوع من الفوضى العارمة.

10 - إن القاعدة الجماهيرية لهذه الأحزاب تريد أن ترى في قياداتها التي انتخبتها: الإيثار، والابتعاد عن المصلحة الذاتية، والإخلاص في العمل. لكن بعد التجربة الماضية وجد المواطنون أنفسهم أمام واقع آخر مرير، أنهم لا يرون في زعمائهم هذه الأيام إلا ضيق التفكير؛ والبحث عن المصلحة الذاتية؛ وهو أمر لا يقتصر على الأحزاب الدينية فحسب؛ بل معظم المشهد الحزبي العراقي.

لكن ومع هذه المآخذ الكبيرة؛ لا يمكن وضع إطار من الحكم المطلق؛ وفق ثنائية تامة بوجود أو عدم وجود ديقراطية في الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية.

فعلى سبيل المثال: شهد الحزب الإسلامي العراقي تجربة ديمقراطية سجلت أول حالة بهذا الحجم في الساحة العراقية، تم من خلالها تغيير القيادات الحزبية بدءاً بالأمين العام، فضلا عن أعضاء المكتب السياسي. فضلا عن عدة مشاهد أخرى في تنظيمات إسلامية تعكس بعض التوجهات ذات الطبيعة الديمقراطية، إلا أنها لا تبدو كافية لبعث مضمون الديمقراطية التي تكفل المشاركة والمساواة والعدل وتعزز المواطنة وتنظر إلى العراقيين على أنهم وحدة واحدة.

الخاتمـــة

ستبقـى المسألة الديمقراطية محلاً للجدل والخلاف، نظراً للأشكال المختلفة للوعي المجتمعي وتنوعاته.

ومـع الإقرار بـأن الديمقراطية ليست الخيار الأمثـل، لكنها على الأقل الخيار الأقـل سوءاً من بين عدة خيارات أخرى. إلا أن الديمقراطية تبقى أسيرة تجاذبات فكريـة وسياسية، ومن الصعوبة بمكان؛ تصور الديمقراطية دون أن ترافق عمليتها بنيـة ديمقراطية تؤمن بها فعلاً، لا أن تعدها مطية مـن اجل الوصول إلى السلطة؛ لتنقلب فيما بعد على ثوابتها، وإلا سنكون أمام ديمقراطية بلا ديمقراطيين.

ويمكـن أن نقول: إن غياب الديمقراطية داخـل الكيانات والأحزاب السياسية العربيـة هي الصفة الأكثر تلازماً لها، وهي لم تبـد استعداداً بعد لتطبيق المفاهيم والآليـات الديمقراطية في العمل الحزبي، إذ يكاد عملها يقترب من وصف الإقطاع السياسي أكثر من كونه حزباً بالمعنى المتفق عليه، فهي نتاج عائلي أو احتكار نضالي، أو توصيف ثيوقراطي، ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا اللمم.

ويذهـب الكثير من الباحثين؛ إلى تقاطـع الديمقراطية مع الأحزاب الطائفية أو المذهبيـة، وقد عـززت تجربة العراق في فترة ما بعد الاحتـلال عام 2003، هذا الـرأي، إذ أن هـذه الأحزاب لم تلجـأ إلى تعزيز بنيتهـا الديمقراطية على المستوى الداخلـي، وانعكس ذلك وبشكل متناغم علـى ممارستها الخارجية؛ في علاقتها مع الأحـزاب الأخرى؛ أو في إطـار العملية السياسية ككل، الأمر الـذي ولّد شعوراً بأن اختيارها للديمقراطية كان مجرد عملية إلزامية تحت ظروف معينة، أكثر من كونه اختياراً استراتيجياً لها.

وقـد يكون صحيحاً أن عملية التطور الديمقراطي كسلوك وممارسة لا تتم بين ليلـة وضحاها. لكن هذه الأحزاب ومعها بقية الأحـزاب الأخرى لم تقدم نماذج أو أدوات فاعلـة لتحقيق تنمية سياسية، بما يضمـن المشاركة السياسية، ويرسخ مبدأ المشروعيـة وسيـادة القانون؛ ويساهـم في تعزيز ونشر ثقافة الحـوار وتبادل الرأي وضمان الحريات.

بيد أن إنكار الديمقراطية بصورة مطلقة عن هذه الأحزاب لا يتفق ومع منهج دراسة العلوم السياسية، فما بين الأسود والأبيض هنالك عدة الوان، لكن تبقى هذه الممارسات إما مقتصرة على حزب معين أو حبيسة تكتيكات حزبية طارئة.

الديمقراطية في الأحزاب الإسلامية

أوجه التقدم والقصور

د. نظام بركات

أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك/الأردن

يُعتبر مفهوم الديمقراطية؛ من المفاهيم الحديثة على الثقافة العربية المعاصرة، غير أنه يتقارب ويتقاطع في كثير من الأحيان مع مفاهيم معروفة في الحضارة العربية الإسلامية؛ مثل الشورى والبيعة؛ والمشاركة الشعبية في الحكم.

أما العلاقة بين الظاهرة الحزبية والديمقراطية فهي علاقة جدلية، حيث أن وجود الأحزاب ارتبط تاريخياً بالتحولات الديمقراطية في الدول الغربية؛ بما فيها من تزايد دور البرلمانات؛ والإقرار بحرية التنظيم؛ والمشاركة الشعبية في الحكم.

وبهذا يمكن القول؛ بأن وجود الأحزاب؛ كان نتيجة التحولات الديمقراطية أكثر منه دافعا للديمقراطية؛ وفي الوقت نفسه؛ ساهم وجود الأحزاب السياسية؛ في دعم التحولات الديمقراطية بشكل عام؛ وسوف تبدأ هذه الدراسة؛ بتحديد بعض المفاهيم الأساسية للعلاقة بين الأحزاب الإسلامية والديمقراطية، ثم الانتقال لدراسة العلاقة بين الظاهرتين من ناحية نظرية وإيديولوجية، ثم من ناحية حركية كسلوك و ممارسة في الحياة السياسية.

تحديد مشكلة البحث

تنحصر مشكلة هذه الدراسة؛ في تحليل ومتابعة موقف التيارات والأحزاب السياسية الإسلامية من الديمقراطية.

وسوف تشمل هذه العملية؛ مدى التوافق والاختلاف بين الديمقراطية وإيديولوجية الأحزاب الإسلامية؛ وكذلك مع ممارسة هذه الأحزاب لدورها في النظام السياسي؛ من خلال تبني الأسس الديمقراطية في السعي للسلطة أو حين الوصول لها.

تساؤلات الدراسة

السؤال الأول: ما المقصود بالأحزاب الإسلامية؟

السؤال الثاني: ما هي مؤشرات الديمقراطية الحديثة؟

السؤال الثالث: ما هي أوجه الالتقاء والاختلاف بين إيديولوجية الأحزاب الإسلامية والمفاهيم الديمقراطية؟

السؤال الرابع: ما هي أهم التحديات والعقبات التي تعترض ممارسة الأحزاب الإسلامية للديمقراطية؟

السؤال الخامس: ما هو دور الأحزاب الإسلامية في التحولات الديمقراطية سواء على صعيد الأحزاب نفسها ثم على صعيد النظام السياسي؟

تحديد المفاهيم والمصطلحات

إن الخطوة الأولى في أي بحث علمي؛ تقوم على تحديد المفاهيم المستخدمة في البحث.

وكون الدراسة تهتم بالأحزاب الإسلامية والديمقراطية؛ فسوف نبدأ بتحديد هذين المفهومين:

1 - الأحزاب الإسلامية:

يقصد بكلمة الحزب هنا: مجموعة من الأفراد تجمعهم مبادئ ومعتقدات مشتركة، ويخضعون لقيادة وتنظيم معين، ويسعون للوصول للسلطة والمشاركة فيها.

أما الأحزاب الإسلامية: فهي تلك الأحزاب التي تتبنى الإسلام كعقيدة وإيديولوجية، وتعلن التزامها بالشريعة الإسلامية، ورفض كل ما يتعارض معها، وتسعى لإقامة نظام حكم إسلامي استنادا لمبدأ السيادة والحاكمية لله، واعتماد

الشـورى كآلية للحكم واتخـاذ القرارات. وقد برز على الساحـة الأردنية حتى الآن ثلاثة أحزاب أردنية مرخصة هي حزب جبهة العمل الإسلامي والذي سيكون محور هـذه الدراسة؛ ومجال اهتمامها؛ هذا بالإضافة إلى وجـود حزبين آخرين سبق أن حصـلا على الترخيص هما: حـزب حركة دعاء؛ وحزب الوسـط الإسلامي، هذا بالإضافـة إلى وجود كثير من الحركات الفرعيـة؛ والجماعات الإسلامية؛ النشطة لكنها لم تحصل على ترخيص كأحزاب سياسية وفق قانون الأحزاب الأردنية.

2 - **مفهوم الديمقراطية:**

يقصـد بالديمقراطية حكـم الشعب، وذلك حين يتولى الشعـب زمام السلطة بنفسه وذلك من خلال اختيار الشعب لحكومته وخضوع السلطة للإرادة الشعبية.

ويقوم هذا المفهوم على عدد من الأسس أهمها:

أ- احترام حقوق الأفراد وصيانة الحريات العامة.

ب- السمـاح بالتعدديـة السياسيـة مـن خـلال وجـود الأحـزاب وجماعـات المصالح.

ج- الالتـزام بالانتخابات الحرة والنزيهة لاختيـار الحكام، وضمان المشاركة الشعبية في الحكم.

د- سيادة حكم القانون، والاعتماد على المؤسسات في صنع القرارات والابتعاد عن الشخصانية.

هـ- فصل السلطات؛ وقدرة السلطات على مراقبة بعضها بعضاً.

و- التـداول السلمـي للسلطـة؛ وإمكانيـة تغيير السلطـة بالطـرق الشرعية والسماح بوجود معارضة سياسية.

نشأة الأحزاب الإسلامية

دون الدخـول في تفاصيل ظهـور الحركة الإسلامية، وتطـور ظاهرة الأحزاب الإسلامية؛ يمكن القول إن هذه الظاهرة أخذت عدة نماذج ومبررات نذكر منها:

- ارتبـط وجـود الأحـزاب الإسلامية في الوطـن العربـي بالفـترة الاستعمارية ومرحلـة الاستقلال، حيث حاولـت التيارات الإسلامية بلـورة أحزاب سياسية لتقـود النضـال ضد السيطـرة الاستعمارية، وقاد بعضها حركـة المقاومة ضد إسرائيل والحركة الصهيونية مثل حركة الإخوان المسلمين وحماس.

- ومن ناحية أخرى؛ حاولت بعض التيارات الإسلامية؛ قيادة حركات الرأي العام المعارضـة للسلطة القائمة في الفـترة الاستعمارية والمواليـة للغرب في المنطقة العربيـة، ومحاولـة هذه الأحـزاب تأليب الـرأي العام والشعـوب العربية على التوجهـات الغربية للأنظمة العربية واتهامها بالعلمانية؛ ومحاولة فصل الدين عـن الدولة، ومنها حزب التحرير وحركة النهضـة في تونس وحركة الإنقاذ في الجزائر.

- وظهـرت بعض الأحزاب الإسلامية للتعبير عن الانقسامات الطائفية والقبلية، والتـي استفادت من تشجيع القوى الغربية لها للوقـوف أمام الحركات الثورية والاشتراكية في الوطن العربي، والتعدي للحركات الوطنية والقومية، مثل حزب الإصلاح في اليمن.

- وشكلت بعض الأحـزاب الإسلامية امتداداً للحركات الصوفية والتقليدية التي كانت سائدة في الوطن العربي، مثل المهدية والسنوسية.

1 - موقف الأحزاب الإسلامية من الديمقراطية كإيديولوجية ونظرية:

تنطلـق الأحزاب الإسلامية من إيديولوجية رئيسية؛ تقوم على فكرة الحاكمية والسيادة لله،وذلك يتمثل في سيادة الشريعة الإسلامية المعتمدة على القرآن والسنة ومصادر التشريـع الإسلامية الأخرى كالاجتهاد والقياس وغيرها. وهي تقبل مبدأ الشورى كأساس سياسي لنظام الحكم.

وبنـاء على هذه المقولة؛ فـإن الأحزاب السياسية تـرى في الديمقراطية بدعة غربيـة تنطلق من ارث حضاري وفلسفي غربـي، وإنها ذات طابع إيديولوجي يسعى لفرض هيمنة الثقافة الغربية القائمة على العلمانية وفصل الدين عن الدولة.

ولذلك فإن الأحزاب الإسلامية تطرح الشورى كبديل للديمقراطية.

وينظر للشورى في هذا المجال؛ باعتبارها تقوم على استخراج واستطلاع آراء الأمة المسلمة؛ وتقليب وجهات النظر لاختيار أفضلها، وقد جعلت الشورى في الفكر الإسلامي من أركان وقواعد الحكم الأساسية ووسيلة لإصلاح المجتمع والدولة، وذلك استناداً للنصوص القرآنية التي تنص ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ [الشورى: 38].

وكذلك النص في قوله تعالى ﴿وشاورهم في الأمر﴾ [آل عمران: 159].

وبالرغم من وضع الشورى كنقيض للديمقراطية لدى كثير من الأحزاب الإسلامية فإن هناك أوجه شبه كبيرة بينهما:

- تمثل الديمقراطية والشورى وسائل معتمدة لتنظيم عملية الوصول للسلطة قائمة على الاختيار الحر.
- إقرار مبدأ المساواة بين الناس ورفض التمييز على أساس الجنس أو اللون أو العرق أو الدين، والاعتراف بالآخر، والعمل على تحقيق العدالة بين الجميع.
- تأكيد مبدأ الحوار والدعوة والإقناع؛ وقبول مبدأ المعارضة السلمية؛ ورفض فكرة الثورة والعنف للحد من سلطة الحاكم.
- رفض الانفراد بالحكم؛ والاستبداد في ممارسة السلطة؛ وحق الشعب في مراقبة الحاكم.
- إقرار أهمية مشاركة الناس في صنع القرارات، وإتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية في اختيار الحكام وإدارة الدولة.

أما أوجه الخلاف بين الديمقراطية والشورى فتتمثل في:

- تنطلق الديمقراطية من فكرة سيادة الأمة؛ وإن الأمة هي مصدر السلطة، ولكن الشورى تجعل السلطة مقيدة بالشريعة، وأن السيادة لله وللشريعة الإسلامية.

- تعتمد الديمقراطية على علاقة قانونية تعاقدية بين الحكام والمحكومين؛ تقوم على صيانة الحريات العامة؛ وتعظيم المصلحة الخاصة للأفراد. بينما يقوم الأساس النظري للشورى على علاقة أخلاقية وروحية أساسها: سياسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والموازنة بين المصلحة الخاصة والعامة

- تستند الديمقراطية على مبدأ حكم الأغلبية من ناحية عملية؛ ويؤخذ بمبدأ التعداد الكمي للمصوتين، بينما تلزم الشورى بأخذ رأي الجميع وتعطي أهمية للنوعية والخبرة لدى أهل الحل والعقد على حساب التعداد الكمي.

- قدمت النظرية الديمقراطية آليات وأساليب محددة لبناء النظام الديمقراطية؛ مثل: الانتخابات والمجالس التشريعية وفصل السلطات وغيرها، ولكن مبدأ الشورى بقي يدور في العموميات ولم يقدم آليات محددة بخصوص كيفية الوصول للحكم ومن هم أهل الشورى، ومدى إلزامية الشورى وغيرها.

وبشكل عام يمكن القول بأن معظم الأحزاب الإسلامية رأت بأن هناك خلافات واضحة بين مضمون الديمقراطية والخطاب الإسلامي السياسي المعاصر، وقد تركزت الانتقادات الأساسية لمفهوم الديمقراطية حول النقاط التالية:

أ- رفض مبدأ الحرية والفردية؛ التي تجعلها الديمقراطية الأساس لنظريتها؛ والقيمة العليا في المجتمع الرأسمالي؛ حيث ترى الأحزاب الإسلامية؛ أن الأساس للدولة الإسلامية؛ هو فكرة العدالة كقيمة عليا؛ وضرورة الالتزام بالحرية المسئولة؛ والتي لا تتعارض مع قواعد الشرع.

ب- رفض فكرة سيادة الأمة؛ التي تظهر في صورة قوانين ودساتير تنظم حياة المجتمع دون أي اعتبارات دينية وروحية.

ت- رفض فكرة التعددية السياسية من قبل بعض الأحزاب الدينية؛ لأنها تتعارض مع وحدة العقيدة والأمة في الدولة الإسلامية.

ث- انتقاد فكرة المصلحة الخاصة؛ وإهمال المصلحة العامة لدى الديمقراطية، وتطرح الأحزاب الإسلامية فكرة السعي لتحقيق مصلحة الفرد والجماعة معا؛ وانه يمكن تجاوز المصلحة الفردية للصالح العام.

أما بخصوص حقوق الإنسان؛ والتي تعد ركناً أساسياً من النظرية الديمقراطية؛ فيلاحظ هنا أن الأحزاب الإسلامية اعترفت بمعظم حقوق الإنسان؛ مادامت لا تتعارض مع النصوص الإسلامية الواضحة، وطالبت باحترام الإنسان؛ وتفضيله على بقية المخلوقات، وحاولت الأحزاب الإسلامية الاستفادة من الدعوات لاحترام حقوق الإنسان لتكريس شرعية وجودها؛ ودورها في الحياة السياسية، ولكنها جعلت حقوق الإنسان هذه؛ حقوقاً توازن بين الحقوق الفردية التي يتبناها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والفكر الغربي، وبين الحقوق الجماعية التي تهتم بحقوق الشعوب والأمم الإسلامية.

وفي دراسة لي عن حقوق الإنسان في مواثيق الأحزاب الأردنية؛ أظهرت الأحزاب الإسلامية تفوقا في إظهار حقوق الإنسان في مواثيقها؛ وقد وصلت النسبة إلى 81 % من خلال ذكر 13 حقاً من أصل 16 حقاً وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وتغلبت على الأحزاب الوطنية والقومية؛ التي وصل مجموع الحقوق المذكورة في مواثيقها بنسبة 67 % للأحزاب الوطنية، و 50 % للأحزاب القومية واليسارية.

2 - ممارسة الأحزاب الإسلامية للديمقراطية:

لقد واجهت الأحزاب الإسلامية جملة من الانتقادات للنظرية الديمقراطية كأيديولوجية وأفكار، كما رأينا فيما سبق، وقدمت هذه الأحزاب الشورى كبديل عملي للنظام الديمقراطي؛ بالرغم من عدم وضوح أسس هذه الشورى؛ وآلياتها كما سبق الإشارة له، ولكننا هنا ننتقل لدراسة الجوانب العملية؛ حيث سنحاول استكشاف مدى تطابق ممارسات الأحزاب الإسلامية؛ مع الأسس والمعايير الديمقراطية المعتمدة.

وسوف نبدأ أولاً برصد أهم التحديات التي تواجه عمل الأحزاب الإسلامية:

التحديات التي واجهت الأحزاب الإسلامية في ممارستها لدورها في الحياة السياسية:

1 - **معوقات اجتماعية وثقافية:**

يلاحظ المتتبع للمجتمعات العربية؛ بأنها ما زالت تعيش في ظل جذور القبلية؛ والانقسامات الطائفية؛ التي تعرقل العمل المؤسسي؛ القائم على العمل الإداري الذي تمثله الأحزاب، كما أن تخلف الحياة الاقتصادية؛ ساعد في الحد من نمو الوعي السياسي القادر على خلق تنافس حر بين مؤسسات سياسية مستقلة.

كما ساهمت الحياة الثقافية السائدة؛ القائمة على ثقافة الشخص القائد الملهم الذي يملك الحقيقة ولا يقبل العمل المؤسسي؛ وكذلك الثقافة القائمة على عدم الإيمان بالحرية واحترام الآخر؛ وإمكانية التعايش بين الاتجاهات المختلفة؛ في رفض فكرة الأحزاب أولاً؛ ثم التعددية السياسية ثانيا، مما حال دون وجود أحزاب إسلامية فعالة.

2 - **معوقات نظامية ودستورية:**

تتعلق بتركيز السلطة؛ وإعطاء صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية ومؤسسات المجتمع المدني، ومحاولة الحد من نفوذ الأحزاب؛ والتلاعب بقوانين وإجراءات الانتخابات للحد من فعالية دور الأحزاب في الحياة السياسية.

3 - **رفض الأنظمة العربية القائمة:**

يلاحظ المتتبع لدور الأحزاب الإسلامية في مواجهة الأنظمة المستبدة في العالم العربي والإسلامي؛ لجوئها إلى العمل السري؛ واستخدام القوة والعنف الثوري الذي يرفض الاعتراف بسيادة القانون، ومعظم هذه الأحزاب تصنف ضمن أحزاب المعارضة، وغالباً ما وجدت نفسها في حالة صدام عنيف مع السلطة والأحزاب الحاكمة، ولم تتح لها مجالات المشاركة السلمية في الانتخابات والحكم.

وقد تحالفت الأحزاب الإسلامية في بعض الحالات؛ مع بعض الأنظمة العربية في مواجهة المد القومي والثوري ومجابهة الأفكار الاشتراكية؛ مما عزز موقعها داخل النظام السياسي؛ دون أن تصل إلى الحكم كما حصل في الأردن.

4 - **معوقات داخلية وذاتية:**

تتعلق هذه المعوقات؛ بتجربة الأحـزاب الإسلامية في الحياة السياسية؛ وعدم قدرتهـا على بنـاء مؤسسـات ديمقراطية؛ تقوم علـى الانتخـاب لمؤسسات الحزب وقياداتـه؛ ورفض الانفراد بالقرارات، فمعظم الأحـزاب الإسلامية تتسم بهشاشة وضعها التنظيمي؛ وسيطرة بعض القيادات الفردية عليها؛ وغياب التحديد الواضح للصلاحيـات والمسؤوليات بداخلها، وبالتالي كيف يمكـن أن نتوقع من أحزاب غير ديمقراطية أن تقوم بتعزيز التجربة الديمقراطية؟

5 - **تحدي القوى السياسية والأحزاب الأخرى:**

أ- فالتيـار اليسـاري والاشتراكـي؛ يـرى في الأحـزاب الإسلامية دعـوة للتخلف والرجعيـة، وتخوفاً مـن سيطـرة القيم الدينية علـى طبقـة البروليتاريا مما يضعف دوافع الثورة لديها.

ب- التيـار الليبرالي عارض وجود الأحزاب الإسلامية؛ لأنـه رأى أن الديمقراطية الليبراليـة تصـب في مصلحـة الأحزاب الدينيـة الأقرب إلى المـزاج الشعبي، ويعتبرها أنها دعوة للتعصب والعودة لعصور الظلام.

ج- التيارات التقليدية والعشائرية؛ والتي تحكم علاقات الولاء والانتماءات القبلية؛ عارضـت وجود الأحزاب الدينيـة؛ باعتبارها أحـزاب إيديولوجية؛ قادرة على كسـب تأييد من كافة فئـات المجتمع؛ وهي أكثر تنظيمـاً مؤسسياً من الأحزاب التقليدية.

6 - **الضغوط الخارجية والبيئة الدولية:**

أ- ساهمت البيئة الدولية الداعمة للحريات العامة؛ ومبدأ الديمقراطية والمشاركة الشعبية؛ في تمهيد الطريق لظهور الأحزاب الإسلامية.

ب- في مرحلـة الحرب الباردة؛ حصلت الأحزاب والحـركات الإسلامية على دعم الـدول الغربيـة ومساندتهـا لدورهـا الفاعل في التصـدي للشيوعيـة والأفكار الثورية.

ج- تراجع دور الأحزاب الإسلامية وأهميتها في مرحلة العولمة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهزيمة الفكر الاشتراكي، وتناقص التأييد لها في الدول الغربية؛ خاصة بعد وقوفها ضد العولمة الثقافية؛ ونشر القيم الغربية في العالم العربي والإسلامي.

د- اتهمت الأحزاب الإسلامية في الفترات اللاحقة لأحداث 11 سبتمبر/أيلول بتأييدها للإرهاب؛ وتشجيعها للأصولية الإسلامية المتعصبة؛ القائمة على رفض الهيمنة الغربية على العالم.

وقد تنوع سلوك الأحزاب الإسلامية في الممارسة الديمقراطية بين عدة تيارات رئيسية نذكر فيما يلي أهمها:

1 - تيار يرفض الديمقراطية رفضاً قاطعاً؛ وهو يرى بأن الخلاف مع الديمقراطية خلاف نوعي وكيفي، وبالتالي يستحيل التوفيق بين الديمقراطية العلمانية والشورى التي مرجعيتها شرع الله، ولهذا؛ فالديمقراطية من وجهة نظرهم؛ تكرس الهيمنة الغربية على العالم العربي والإسلامي، ويتمثل ذلك في حزب التحرير، والحركة الأصولية والسلفية.

2 - تيار يحاول التوفيق بين الديمقراطية والإسلام؛ ويرى إمكانية حل الاختلاف بين الديمقراطية والشورى من خلال الأخذ بالآليات الديمقراطية والاقتباس منها؛ باعتبار ذلك يدخل ضمن باب الاجتهاد؛ وان هناك نقاط التقاء كبيرة بين الديمقراطية والشورى في مجال رفع مكانة الإنسان ودوره في الحكم.

3 - تيار يطالب بالأخذ بالديمقراطية بشروط معينة؛ والأساس في ذلك اعتماد الديمقراطية كنظام عصري؛ قدمها الفكر البشري مفصولة عن تراثها التاريخي والحضاري؛ ومحيدة عن مضامينها الفلسفية؛ الداعية للعلمانية وتهميش دور الدين، وبالتالي يمكن الاستفادة من الديمقراطية في خدمة المجتمع الإسلامي؛ واستبعاد ما يتعارض منها مع الفكر الإسلامي.

وفيما يلي ملخص لمشاركة الأحزاب الإسلامية في الحياة السياسية في الأردن:

ممارسة الأحزاب الإسلامية للأنشطة الديمقراطية

أولاً: المشاركة السياسية

تعرف المشاركة السياسيــة بأنها النشاطات الإرادية التي يمارسها الأفراد في مجال اختيار حكامهم وممثليهم وكذلك المساهمة في صنع القرارات.

يلاحظ المتتبع لدور الأحزاب الإسلامية في الأردن؛ وخاصة تجربة حزب جبهة العمــل الإسلامــي؛ بأنه مارس دوراً نشطاً في مجال المشاركــة السياسية في الأردن، ويمكن رصد هذه المشاركة؛ من خلال الأنماط التالية:

1 - **المشاركــة في الانتخابــات النيابية:** فقد دخلت الأحــزاب الإسلامية الانتخابات النيابيــة في المجلــس الحادي عشــر سنة 1989؛ من خلال كتلــة جماعة الإخوان المسلمــين وحصلت على 23 مقعدًا، ولكن هذه المقاعد تراجعت في المجلس الثاني عشر 1993 إلى 16 مقعداً.

أمــا في المجلس الثالث عشر سنة 1997؛ فقد قاطع حزب جبهة العمل الإسلامي الانتخابات من ناحيــة رسمية، لكن كثيراً من أتباعه وأنصاره دخلوا الانتخابات وفازوا واعتبر 12 عضواً في البرلمان؛ من أعضاء جبهة العمل الإسلامي.

وفي انتخابــات 2003؛ تراجــع حــزب جبهــة العمــل الإسلامــي عــن مقاطعتــه للانتخابات؛ وقدم قائمة للمرشحين تضم 30 عضوا من خلال قائمتين، أولاهما قائمة معلنة؛ والثانية قائمة غير معلنة؛ وفيها 10 مرشحين؛ وحصل الإسلاميون على 17 مقعداً؛ منها مقعد نسائي على أساس الكوتا.

أمــا في انتخابــات 2007؛ فقد وصل عــدد مقاعد الأحــزاب الإسلامية إلى ستة مقاعد فقط.

ويلاحــظ في هــذا المجال؛ أن مجمــوع الأصوات التي حصل عليهــا مرشح حزب جبهة العمل الإسلامي؛ كانت تفوق كثيراً أصوات المرشحين الآخرين.

2 - **المشاركة في الحكومة:** شاركت الأحزاب الإسلامية؛ في الحكومة الأردنية؛ التي تألفت بعد انتخابات 1989؛ وبقيت مشاركتها حتى توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، حيث انسحبت من المشاركة في الحكومات؛ وان كان بعض المقربين منها بقوا جزءاً من الحكومة؛ خاصة أولئك الذين انشقوا على الجماعة، كما يساهم أعضاء الأحزاب الإسلامية؛ في الوظائف الحكومية بشكل كبير؛ مثال ذلك في وزارة التربية والتعليم.

3 - **المشاركة السلبية بأدوات غير عادية:** من خلال الضغط على قرارات الحكومة؛ ومحاولة التأثير عليها؛ مثال ذلك: مقاطعة الانتخابات النيابية لسنة 1997؛ وعدم المشاركة في الحكومات؛ والتي تعد إحدى وسائل الضغط على الحكومة لاتخاذ سياسات تتفق ومواقف حزب جبهة العمل الإسلامي، وكذلك المشاركة في حركات الاحتجاج والمظاهرات ضد سياسات الحكومة؛ خاصة في مجال الصراع العربي الإسرائيلي.

4 - **المساهمة في مؤسسات المجتمع المدني؛** حيث شاركت الأحزاب الإسلامية في كافة مؤسسات المجتمع المدني؛ مثل النقابات والجمعيات الخيرية، وقامت بتأسيس والإشراف على كثير من مؤسسات المجتمع المدني؛ والتي كانت بالمقابل داعمة للأحزاب الإسلامية؛ ومناصرة لبرامجها.

من خلال متابعة نشاطات المشاركة السياسية السابقة؛ يلاحظ بأن هذه الأنماط من المشاركة السياسية ساعدت في خلق شعور بالمسؤولية لدى أفراد الأحزاب الإسلامية.

ثانياً: الرقابة الشعبية والمحاسبة

أبدت الأحزاب الإسلامية؛ قدرة على رقابة الحكومات الأردنية ومحاسبتها؛، وتظهر سجلات البرلمان الأردني؛ ارتفاع نسبة الأسئلة والاستجوابات التي قدمها ممثلو الأحزاب الإسلامية؛ وقد بدا ذلك واضحا في قدرة الكتلة الإسلامية في فرض شروطها على حكومة مضر بدران سنة 1991، ومحاولة سحب الثقة من حكومة طاهر المصري سنة 1991.

ثالثاً: المداولة في القضايا العامة؛ وبلورة الرأي العام

لعبت الأحـزاب الإسلامية دوراً واضحاً في تبني قضايـا الأمة؛ وفي تفعيل دور الـرأي العام؛ من خلال بحث ومناقشة القضايـا العامة التي تهم المجتمع الأردني، سـواء القضايـا المعيشيـة؛ أو قضايـا الصـراع العربـي الإسرائيلـي، والموقف من الاعتداءات الأجنبية على الوطن العربي والعالم الإسلامي.

وقـد ساعدها في ممارسـة هذا الـدور؛ امتلاكها لوسائل إعـلام خاصة بها؛ وقدرتها على النشر والتوزيع للمعلومات مما عزز دورها، هذا بالإضافة إلى اللجوء إلى الوسائـل غـير العادية في إثارة الـرأي العام؛ مثل المظاهـرات والاعتصام ضد معاهدة السلام مع إسرائيل أو التطبيع.

والتـي أظهرت بشكل واضـح؛ قدرة الأحزاب الإسلامية علـى التنظيم وتكتيل القـوى وحشـد الجماهـير لتأييد مواقفهـا؛ كما حصـل في تنظيم المواقـف المؤيدة والداعمة لغزة ضد الاعتداءات الإسرائيلية عليها.

رابعـاً: دور الأحـزاب الإسلاميـة في تحقيـق التعدديـة السياسيـة والتمثيـل السياسي

مارسـت الأحزاب الإسلامية دوراً في تمثيل كافـة الفئات الاجتماعية؛ وكذلك الجماعـات العرقية والقوميـة والعشائرية؛ وحتى ضمن الفئـات العمرية المختلفة؛ والجماعـات المهنية؛ حيث يلاحظ بان الأحـزاب الإسلامية عملت على تمثيل كافة الدوائر والمناطق الجغرافية، وقد مارست الأحزاب الإسلامية هذا الدور؛ في تمثيل الفئـات المختلفة ضمن فكـرة التعددية السياسيـة؛ والتنافس مع القـوى السياسية الأخرى.

خامساً: دور الأحزاب الإسلامية في تداول السلطة

تعد الأحزاب الإسلامية من أولى الأحزاب الأردنية التي مارست تداول السلطة داخل أطرها التنظيمية؛ ومن خلال تغيير زعامات هذه الأحزاب بانتخابات داخلية؛ وهـذا نقيض ما حصل في كل الأحزاب الأردنية الأخرى؛ حيث لا يوجد في أي حزب أردني زعيـم حزب سابق؛ لأن تغـير القيادة لأي زعيم؛ يعني الخـروج أو الانشقاق على الحزب.

كما مارست الأحزاب الأردنية دورا في تداول السلطة؛ خاصة في السلطة التشريعية؛ من خلال تغيير ممثليها داخل البرلمان؛ وفق كل انتخابات أجريت، كما ساهمت في السلطة التنفيذية؛ من خلال المشاركة في بعض الوزارات؛ ثم غادرت هذه الحكومات، ومارست في كثير من الأحيان ضغطا لإسقاط بعض الحكومات؛ أو تغييرها مما يعني بالتالي تداولا للسلطة داخل النظام.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة المختصرة عن دور الأحزاب الإسلامية في التحولات الديمقراطية، يمكن القول إن هذه الأحزاب؛ لعبت دوراً مميزاً في هذا المجال، وإن نشاطاتها كانت أكثر فعالية من كثير من الأحزاب الأردنية، حيث شكلت هذه الأحزاب مؤسسات حزبية واضحة لها هيكلها التنظيمي ونظامها الداخلي الذي يحكم نشاطاتها، كما برز دورها بصورة كاملة في مجال الانتخابات وحشد الرأي العام وتنظيم الجماهير، وقد شاركت في الحياة السياسية من خلال برامج اتسمت بالثبات والوضوح بشكل عام، وقد أظهرت هذه الأحزاب أيضاً روح المرونة والبراغماتية في التعامل مع المسائل السياسية مثل قبولها بمبدأ المواطنة ومبدأ المساواة لكافة أفراد المجتمع، واعترافها بأنها أحزاب أردنية وتراجعها عن كونها حركات عالمية وغيرها.

وفيما يلي نقدم تلخيصاً لأهم الجوانب الايجابية والسلبية في دور الأحزاب الإسلامية في مجال الديمقراطية

أولاً: الجوانب الايجابية

1 – شاركت الأحزاب الإسلامية في الحياة السياسية؛ ودخلت الانتخابات والبرلمان ضمن برنامج التعددية السياسية.

2 – قبول الأحزاب الإسلامية العمل ضمن معادلة المعارضة السلمية والمشروعة للحكم؛ وقبول الانتظار إلى أن يتاح لها المجال للانتصار في المرات القادمة والفوز بالحكم.

3 – قبلت الأحزاب الإسلامية مبدأ تداول السلطة من خلال المشاركة الشعبية في المنافسة السياسية القادرة على فرز أفضل العناصر والأشخاص للمناصب السياسية، وإمكانية خروجها من السلطة إذا ما وجد من هو أفضل منها.

4 – عملت الأحزاب الإسلامية على خلق وتطوير مؤسسات المجتمع المدني الموالية لها والتي تؤمن لها الدعم المادي والمعنوي وتعطيها الفرصة لتكتيل القوى السياسية حول برنامجها الانتخابي.

5 – أثبتت الأحزاب الإسلامية قدرة على مخاطبة الرأي العام ومحاولة كسبه وتركيزها على القضايا العامة التي تشغل بال الرأي العام؛ ومدافعتها عن هذه القضايا، مما ساهم في تطوير وتفعيل الرأي العام؛ وتزويده بالمعرفة والمعلومات؛ من خلال وسائل الإعلام والدعاية وتنظيم المناقشات العامة.

6 – لعبت الأحزاب الإسلامية دوراً في التنشئة السياسية؛ وفي إعداد القيادات والكوادر السياسية؛ من خلال تدريب القيادات؛ وزيادة مهاراتها؛ في الاتصال؛ وتعليمها كيفية التعامل مع الناس ومع المشاكل واتخاذ القرارات.

7 – مارست الأحزاب الإسلامية دور الرقابة الشعبية على الحكومات المعاصرة؛ خاصة داخل المجالس النيابية؛ وأظهرت القدرة على محاسبة الحكومات؛ وإحراجها في كثير من المواقف.

ثانياً: الجوانب السلبية

1 – افتقار الأحزاب الإسلامية إلى المؤسسية القائمة على توزيع المسؤولية وتحديد الصلاحيات، وصياغة هيكلية واضحة لاتخاذ القرارات، فمعظم ممارسات هذه الأحزاب الداخلية؛ تقوم على الانفراد بالسلطة داخل هذه الأحزاب؛ انطلاقا من فكرة القائد الملهم؛ بالرغم من ذلك؛ تبقى هذه الأحزاب أفضل من غيرها من الأحزاب السياسية في هذا المجال.

2 – بالرغم من تبني الأحزاب السياسية لإيديولوجية مقبولة على الصعيد الشعبي؛ فإنها أبدت عدم اهتمام بالاحتياجات اليومية والحياتية للشعب؛ وركزت على

الشعـارات السياسيـة العامة؛ والقضايـا الخارجية التي تهـم الأمتين العربية والإسلامية .

3 – ابتعـاد هـذه الأحزاب عن قبول مبـدأ تداول السلطة بداخلهـا؛ ولذلك غادرت القيـادات الحزبية الإسلامية أحزابها؛ بمجـرد خروجها من المراكز القيادية؛ وهذا يفسر ظاهرة التشرذم في الأحزاب الإسلامية؛ وظهور الصقور والحمائم؛ والاتهامات المتبادلة بين أقطاب الحزب الواحد.

4 – إبداء كثير من التحفظات على حقوق الإنسان؛ خاصة المتعلقة بدور المرأة؛ ورفض فكرة المساواة بين الجنسين.

5 – اتسمـت معظم نشاطات الأحزاب الإسلامية بالموسميـة؛ واستغلال المناسبات العامة؛ بدلا من العمل المؤسسي المستمر والمتواصل.

الأحزاب الليبرالية هل هي ديمقراطية؟

قراءة أولية في نموذج حزب لبناني

د. هدى رزق

أستاذة العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية/لبنان

هنالك ضرورة للتمييز بين الديمقراطية، وبين الليبرالية، لأن عدم القيام بذلك يعطي للتيارات الليبرالية الحق في مصادرة رصيد الديمقراطية.

إن الليبرالية والديمقراطية؛ وغيرها من المفاهيم السياسية أو الاقتصادية؛ ليست مفاهيم ثابتة وجامدة؛ وإنما هي دينامية، أي أنها تغيرت بالممارسة مع الزمن؛ و اغتنت من خلال الخبرة عبر التاريخ.

فالليبرالية تشير إلى فلسفة ارتبطت منذ البداية بالنزعة الإنسانية؛ والرفض المطلق لكل أشكال التقييد؛ ولكل أشكال الاضطهاد السياسي للأفراد، سواء أجاء من طرف السلطة؛ أم من طرف الهيئات الاجتماعية، وتشير الليبرالية إلى الحرية الفردية؛ مقابل النظم الدينية أو القومية؛ التي تنكر على الفردية الحرة؛ حقها في الوجود؛ وتركز على الحقوق الجماعية.

لقد أدت النظم الليبرالية الكلاسيكية التي عرفتها البلدان الصناعية في القرن التاسع عشر إلى أزمات اجتماعية كبرى؛ بسبب تجاهلها أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية في ممارسة الحرية؛ حيث نشأت بعض التيارات السياسية التي طالبت بالعدالة الاجتماعية.

غير أن الليبرالية قادت إلى نقيض ما تقول، وذلك من خلال:

أولاً: في احتكار القرار السياسي من قبل فئات معينة؛ أي ملكيات؛ أو أحزاب غير ديمقراطية.

ثانياً: أدى هذا الأمر إلى سيطرة قلة من أصحاب المصالح الكبرى على الحياة الاقتصادية؛ ومن ثم الاجتماعية؛ مما دعا بعضهم إلى اتهام الحريات بأنها أصبحت شكلية.

ثالثاً: انحياز نظام الليبرالية على المستوى الاقتصادي كليا؛ لصالح القلة الغنية؛ ضد مصالح الأغلبية الاجتماعية؛ التي لا تملك السلطة؛ أو الموارد الاقتصادية الكافية، ولا حتى وعي مستقل بذاته، وذلك بسبب عدم السماح بالممارسة الديمقراطية وكبت الحريات.

قام الاقتصاديون اثر سيطرة عدم المساواة والعدالة الاقتصادية؛ بأخذ المسائل الاجتماعية بعين الاعتبار، وشجعوا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق التوجيه والإنفاق وسياسات الأجور.

ولقد حصل تطور مماثل في الفكر السياسي الليبرالي؛ في اتجاه القبول بتطوير نظام من الحقوق والضمانات الاجتماعية؛ التي أصبحت شرطا من شروط المشاركة في الحياة الوطنية والاندراج فيها.

ومنذ ذلك الوقت، لم تعد هناك تشكيلات سياسية كثيرة تربط اسمها بالليبرالية بل بالديمقراطية، وتسمية الأحزاب بهذا الاسم سواء أكانت ديمقراطية اشتراكية أم ديمقراطية مسيحية.

هذه التجارب تجاوزت الليبرالية؛ إلى الديمقراطية؛ لتعميم قيمة الحرية نفسها وترسيخها؛ ومن هنا لم يعد الخلاف بين الليبراليين والاجتماعيين الديمقراطيين خلافا مبدئيا يدور حول قيمة الحرية في النظام السياسي الاجتماعي؛ وإنما هو خلاف سياسي يتعلق بتحديد أفضل وسيلة لتحقيق الحرية؛ وضمان استمرار نظامها السياسي؛ وتعميم ممارستها في الوقت نفسه.

بين الليبرالية الجديدة والديمقراطية

تحتاج الديمقراطية لكي تتحقق؛ إلى إحاطة نظام الحرية بمنظومة من الإصلاحات السياسية؛ والإجراءات الإقتصادية والإجتماعية التي تحفظ حق ممارسة الحرية للجميع، ومن هنا تستدعي الحرية المساواة والعدالة الإجتماعية؛ حيث لا تترك فئة من أصحاب السلطة المالية والاقتصادية تسيطر على موارد السلطة.

اما المستجد اليوم؛ فهو ارتباط فكرة السياسة الليبرالية بتحرر الدولة من التزاماتها الاجتماعية؛ والسعي لتخصيص كل القطاعات العامة؛ كما ترتبط بسياسة بناء السوق العالمية الكبرى؛ التي تفتح المنافسة على أشدها بين جميع البلدان في الميدان الاقتصادي؛ والتي تستفيد منها بشكل أكبر الدول الأكثر قدرة على المنافسة.

يدور الهدف حول استخدام كلمة ليبرالي في الفكر العالمي المعاصر؛ للإشارة إلى مذهب سياسي؛ يركز على أولوية المنطق الاقتصادي في التنظيم الاجتماعي؛ على حساب منطق المجتمع والسياسة والثقافة معا؛ ويشير إلى انسحاب الدولة من العطاءات الاجتماعية، ومن الإشراف والمراقبة؛ ويميل إلى مسايرة استراتيجيات الدول الكبرى؛ في مسألة بناء سوق عالمية واحدة؛ خاضعة للمنافسة الدولية؛ مما يهمش الدول النامية؛ غير القادرة على المنافسة.

هناك العديد من تيارات الفكر السياسي العالمي التي تتبنى اليوم عقيدة الليبرالية الجديدة.

إن الصراع يدور اليوم إذا؛ بين ليبرالية؛ تنزع إلى القضاء على دولة العدالة الاجتماعية لصالح النيوليبرالية؛ من اجل تحقيق التنافس في الإنتاجية من جهة؛ ومن جهة ثانية؛ بين ديمقراطية تسعى إلى حد أدنى من الضبط والتنسيق؛ باسم المزيد من الحرية والعدالة الاجتماعية؛ وليس ضد الحرية الفردية أو الجماعية.

الأحزاب العربية واللغط القائم بين الليبرالية والديمقراطية

يتـم اللغط بين المثقفين والسياسيين في البلدان العربية حول هذين المفهومين؛ ولا يمكننـا ان نتكلـم عن تجـارب ديمقراطية فعليـة اليوم؛ في ظل وجـود الأنظمة العسكريـة؛ أو الوراثية؛ أو نظام الحزب الواحد؛ مع العلم بأن معظم هذه الأنظمة؛ اتجه؛ أو هو بصدد الاتجاه نحو اصلاحات هيكلية للاقتصاد؛ والاتجاه الى الليبرالية الاقتصاديـة؛ وذلك بالنظـر إلى فشل النموذج الاشتراكي الـذي اتبعته بعض هذه الدول قبل 1990.

يقبضـ الحكام في البلـدان النفطية الغنية على موارد الـثروة ويتحكمون بها؛ ويمارسـون القبضـ على الحريـة الفرديـة والسياسية؛ حيث لا مـكان لفكرة وجود أحـزاب سياسيـة؛ كما أنهـم لا يعترفون بحقـوق الأقليـات بالمشاركـة في الشأنين السياسي والاقتصادي؛ كما أن الأنظمة الأخرى، أي الجمهورية؛ تمارس قبضة اليد الحديدية؛ فيما يتعلق بالشأن السياسي الديمقراطي.

وتمعـن بعضـ الـدول؛ في عدم إعطـاء الحق لشعوبهـا بالمشاركـة أو بتقاسم السلطـة؛ تحت طائلـة التهديد بحروب أهليـة كالبحرين مثـلا ، وتستند بذلك الى تحالفاتها وانتمائها إلى محاور سياسية دولية.

لذلـك من غير الطائل الحديث عـن أحزاب ليبراليـة؛ أو ديمقراطية في تلك البلدان.

وسيقتصـر عرضنا على التجربة اللبنانيـة؛ حيث يمكننا الحديث عن ظاهرة حزبيـة؛ بفضل وجود نظام ديمقرطي (توافقي) . قادت إليه الصيغ اللبنانية عامي 1943 و 1989، الأمـر الـذي أدى إلى اعتمـاد مـا يسمى اليوم الصيغـة التوافقية؛ القائمة على أساس الديمقراطية؛ عبر الإعتراف بحق كافة الطوائف والكتل المشكلة للكيـان؛ بالمشاركة في التمثيل السياسي؛ عبر الإنتخابات البرلمانية؛ والحصول على عـدد من المقاعد في المجلس النيابي؛ وفي مجلس الوزراء؛ كما في الوظائف و الحياة العامة.

لقـد تأثر لبنـان بالأفكار: القوميـة والماركسية والاشتراكيـة والليبرالية وحتى الفاشيـة في بدايات القرن العشرين؛ كما تأثر بالتيـارات العربية المعاصرة: البعثية والناصريـة، ونشأت الأحزاب التي تبنت هذه الأفكار؛ وحافظت على وجودها؛ رغم فشل بعض التجارب في دول المنشأ.

لذلـك سنتحدث عن ظاهرة حزبية؛ حاولت أن تنـأى بنفسها عن الطائفية؛ و حاولت حمل لواء الليبرالية؛ واعتمدت شعارات ديمقراطية؛ ألا وهي الكتلة الوطنية اللبنانيـة؛ التـي سنستعرض مسارهـا تاريخيـا؛ وحاضـرا باختصـار؛ ونعود إلى الاستنتاجات التي سوف تؤكـد تأثير البيئة السياسية؛ والعوامل المحلية؛ على مسار هـذا الحزب؛ الـذي ارتضى لنفسه شعـارات ليبرالية وديمقراطيـة؛ لكن الممارسة عكست تأثره بالبيئة الاجتماعية السياسية.

حزب الكتلة الوطنية

تألـف حزب الكتلة الوطنيـة اللبنانية سنـة 1946 من الرئيس **إميـل إده**؛ إلى جانـب شخصيات من ذوي الفكر والنضال والسياسة والاقتصاد والقانون، وأحفاد الشهـداء والمنفيين اللبنانيين إبان الحكم العثماني، من المناطق والطوائف اللبنانية كافـة، بهدف بنـاء الديمقراطية والعلمانيـة؛ وإنشاء الدولـة الوطنية والحديثة في لبنان.

وكان الرئيـس **إميل إده** من أوائـل مؤسسي الدولة اللبنانية؛ وهو الذي خطط؛ وعمل طوال سنوات؛ للتوصل إلى إعادة تكوين لبنان؛ من أجل ضمان وجوده وحدوده التاريخية واستقلاله.

وكان **إميـل إده** قـد انتخـب رئيسـا للجمهوريـة سنة 1936 في زمـن الانتداب الفرنسـي؛ وتأثر بالأفـكار الديمقرطية؛ وقرر تحويل الكتلـة الوطنية اللبنانية؛ إلى حزب؛ وتبنى أعضاء الحزب منهجا مستقبليا، ومن نقاطه الأساسية:

- استقلال لبنان التام.
- تعليق لبنان بميثاق عصبة الأمم.
- توثيق العلاقات الودية مع الأقطار الشقيقة المجاورة على أساس الاحترام المتبادل والسيادة الكاملة.

- التأكيد على أن يكون بلدا ديمقراطيا يحترم جميع الأديان؛ ولا يستند الى أحدها للحكم، ويضمن المساواة في الحقوق المدنية والسياسية بين جميع اللبنانيين من غير تمييز، ويؤمن لمختلف عناصر البلاد تمثيلا عادلا في الوظائف العامة؛ على أساس الكفاءة والاستحقاق.
- إصلاح الإدارة العامة.
- صيانة مصالح اللبنانيين المغتربين.
- ضم جميع اللبنانيين على اختلاف مذاهبهم في قومية موحدة في الوطن اللبناني.
- اعتماد النظام الاقتصادي الليبرالي الحر.

وعند وفاته، انتخب ابنه **ريمون إده** عميدا لحزب الكتلة الوطنية اللبنانية سنة 1949 وتابع المسيرة.

عارض الفساد؛ وتدخل الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية؛ وفي الانتخابات؛ وتصدى لقمع الحريات العامة في الستينات.

حذر حزب الكتلة الوطنية اللبنانية من المطامع الصهيونية التاريخية بأراضي لبنان ومياهه، وعارض اتفاق القاهرة سنة 1969 (الذي يفتح في الجنوب جبهة)؛ كما انه وقف في وجه لجوء بعض القوى السياسية إلى إنشاء ميليشيات والى الاقتتال الطائفي سنة 1975، ودعا إلى تعزيز المشاركة الوطنية الديمقراطية بين اللبنانيين.

وكان الحزب أول من اعترض على دخول الجيش السوري الى لبنان سنة 1976، باعتبار أن التدخل السوري سيحول لبنان الى رهينة في الصراع العربي الإسرائيلي؛ وتعرض الكتلويون وأصدقاؤهم، إزاء مواقفهم الجريئة والمبدئية، كما تعرض عميدهم إلى محاولات اغتيال عديدة، إضطر على إثرها إلى اللجوء إلى المنفى.

وفي فترة المنفى؛ سجل الحزب وعميده محطات أساسية منها:

- المساهمة في تعبئة الرأي العام الدولي لإصدار القرارين 425 و 426 لمجلس الأمن والدعوة إلى تطبيقه.
- رفض مشروع اتفاق 17 أيار سنة 1983؛ الذي يشكل قاعدة صلح منفرد يهدد وحدة لبنان واستقراره.
- فضل عدم المشاركة في أي اجتماعات داخل لبنان وخارجه لبحث تعديل الدستور اللبناني، إذ لا يجوز أي تعديل دستوري في ظل قوة خارجية ومسيطرة على ارض الوطن.
- عارض نظام ما بعد الطائف في الممارسات اليومية للمؤسسات، وانتشار الفساد والمحسوبية، وزيادة حدة ألازمة الاقتصادية؛ وتقلص العمل السياسي إلى حدوده الدنيا، وتفاقم هجرة الشباب.

عند انتهاء الحرب سنة 1990، كان الحزب قد فقد جزءا كبيرا من محازبيه بسبب الممارسة السياسية عن بعد.ولأسباب موضوعية أهمها:

1 - الحرب الأهلية التي قسمت الشعب اللبناني على أسس طائفية فأفقدته قسما كبيرا من قاعدته العلمانية.

2 – محاولة حزب القوات اللبنانية السيطرة لتوحيد البندقية المسيحية تحت رايته؛ حيث استطاع أن يضم بعض الكتلويين إلى صفوفه؛ بعد إعراض الحزب عن حمل السلاح؛ والمشاركة في الحرب الأهلية.

3– الخوف من التهديدات الأمنية منعت رئيس الحزب من المشاركة في صناعة القرار السياسي اللبناني

الخلافات الحزبية وإعادة التموضع

اعتمد الحزب الديمقراطية في نظامه الداخلي، فتم انتخاب المكتب التنفيذي والمكتب السياسي من الأعضاء؛ وبالرغم من وجود آليات ديمقرطية؛ كالتصويت والاجتماعات الدورية والنقاشات؛ إلا أن تدأول السلطة لم يطل رأس الحزب؛ حتى عندما كان منفيا طوعا؛ اذ لم يتم انتخاب بديل عنه؛ مما جعل أمر اتخاذ القرار مسألة يحددها العميد اده من باريس؛ حيث كان منفاه الطوعي؛ اذ كان الحزب

بالرغـم مـن ادعائه الليبرالـة؛ كان غير ديمقراطـي؛ لاسيما في هـذه المسألة، أي الوراثة.

وبعد وفاته في الخارج، قام ابن أخيه **كارلوس اده**؛ المقيم في البرازيل؛ بتصفية قسـم من أعماله، والمجيء لوراثة قيادة الحـزب، مما أثار اعتراض قسم كبير من اللذين حافظوا على الحزب في أثناء نفي العميد اده.

أما أسباب الاعتراض؛ فتبلورت في المسائل التالية:

- معظم الكتلويين؛ كانـوا يعتبرون أن مبادئ الحزب ليبرالية و ديمقراطية؛ ويجـب أن تكون حكما ضد مبـدأ الوراثة؛ لا سيمـا وان كارلوس اده قضى معظم عمره في البرازيل.
- ان المكتب السياسي منتخب؛ ويمكنه أن يقرر بهذا الشأن.
- صمـود الحزبيين علـى مبادئهم؛ بالرغـم من الحـرب؛ والتغييرات التي اصابت البنية السياسية اللبنانية.

هـذا الجـدل أدى إلى خـروج المعارضـين الديمقراطيـين أو تجميـد عضوية بعضهم.

إن برنامـج حـزب الكتلة الوطنيـة اللبنانيـة، برنامج اقتصـادي - اجتماعي شامـل، ويهدف في عناوينه العريضة؛ إلى تطويـر الاقتصاد وتعزيز النمو، وإحلال نسبة أعلى من العدالة في توزيع الثروة، ودمج لبنان في الاقتصاد العالمي التنافسي، وتدعيـم قدرات لبنان الغنية في مجال رأس المال البشـري؛ بما فيها قدرات المرأة، واستغلالهـا بالشكل الايجابي الذي يفضي إلى تعزيـز الإنتاجية العامة والتنافسية وتحسين المعايير المعيشية.

غير أن الاسئلة التي لطالما طرحت نفسها نفسها؛ تمثلت فيما يلي:

- كيف لحزب يدعي الديمقراطية والليبرالية أن يكون وراثيا؟
- وكيف يمكن أن يكون المنتمون إليه من طائفة واحدة؟
- لمـاذا إبقـاء اللغط قائما بـين الليبراليـة الاقتصاديـة؛ والديمقراطيـة؛ بحجة ممارسة الحرية؟ فالكثير من الحرية؛ لا يعني الديمقراطية.

الخلاصـــــة

بالرغـم من عـودة الكتلة الوطنية إلى الساحة السياسيـة بعد النفي الطوعي، وبالرغم من إعادة النظر ببرنامجها السياسي والاقتصادي؛ فإنها تعاني من غياب العنصـر الشاب؛ الذي لم يتوقف عن العمل السياسـي؛ ولكن هذه المرة تحت مظلة التيار العوني؛ الذي تحول إلى حزب تحت مسمى حزب الإصلاح والتغيير، وهو تيار ليبرالي وديمقراطي يحمل تقريبا المبادئ نفسها.

كان ميشيـل عـون قد استنهـض الشارع المسيحـي ضد الوجـود السوري سنة 1989، بوصفه احتلال، وضد الميليشيات، وطرح سيادة الدولة على أراضيها، وأسس ما يسمى التيار الوطني الحر، لكنه نفي إلى فرنسا؛ بعد إقرار اتفاق الطائف بسبب رفضه للاتفاق المذكور.

إن تغيـير قواعد اللعبة السياسية في لبنان، اتخذ وجها مختلفا بعد الانسحاب السوري؛ حيث انعكس الصراع السني-الشيعي الإقليمي والعربي على لبنان، لاسيما بعد احتلال العـراق؛ واختلال موازين القوى لمصلحة الشيعة هناك؛ كما أن اغتيال الحريـري أدى إلى الاختـلال الامني والسياسي، وقسم القـوى السياسية بين داعم للمقاومة ضد إسرائيل، و بين مؤيد لمبادرة الملك السعودي عبدالله ابن عبد العزيز: الارض مقابل التطبيع مع إسرائيل.

لا سيما في ظل الحديث عن توطين الفلسطينيين، الذي يمكنه أن يقلب المعادلة العدديـة التي ارتكز عليهـا لبنان، وكذلك صيغة التعددية التي أمّنت له مساحة من الحرية والديمقراطية، سيما وان لبنان هو بلد الأقليات الطائفية.

إن الحديـث عن الديمقراطية في ظل الصراعات التي عاشها ويعيشها لبنان؛ هو مظهر من مظاهر التشبث بالقيم التي قام عليها.

فالبيئة السياسية في لبنان؛ تعيش اليوم إستقطابات وإصطفافات طائفية ومذهبية، بعدما أصبحت البلاد تعكس صورة الواقع العربي الذي يبعث صور تناقضاته المحلية والإقليمية، ويكاد أن يمحي الصورة التقليدية للمشهد السياسي اللبناني.

وأخيراً نعود إلى السؤال الأساسي: هل من أحزاب ليبرالية أو ديمقراطية حقة في المنطقة العربية؟ هل كانت التجارب الحزبية الماضية نتيجة لصراع الأيديولوجيات واتخذت من مصلحة الإنسان محورا لها؟ إن الصراعات اليوم تدور حول الفساد وعدم الشفافية التي حكمت رؤوس اللذين أتيحت لهم فرص الانقضاض الشرعي على الثروة؛ واللذين يجدون تبريراً لوجودهم في النيوليبرالية؛ ويستأثرون بالسياسة.

أزمة الديمقراطية في الأحزاب القومية واليسارية العربية

محمد جمال باروت

باحث في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (IFPO)/سورية

تنتمي الأحزاب القومية واليسارية في علاقتها مع الدولة؛ إلى ما تسميه أدبيات علم السياسة؛ بالأحزاب ذات النشأة الخارجية؛ مقابل الأحزاب ذات النشأة الداخلية. ويتحدد التمييز الأساسي بين هذين النوعين من الأحزاب، فيما يلي:

1 - إن الأحزاب ذات النشأة الداخلية؛ قد نشأت بواسطة البرلمان؛ أو أنها تشكلت للوصول إلى البرلمان، وتكوين كتلة مجلسية مؤثرة فيه، وتنتمي إلى هذا النوع؛ حزمة واسعة من الأحزاب التقليدية العربية؛ مثل: أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين في مصر؛ والحزب الوطني وحزب الشعب في سورية.. إلخ. بينما نشأت الأحزاب ذات النشأة الخارجية تاريخياً خارج البرلمان؛ بهدف تجاوزه كإطار مؤسسي تشريعي ينظم سيادة الأمة ويعبّر عنها، أو استخدامه مرحلياً كساحة من الساحات للانقضاض عليه من داخله؛ وتغييره إلى نسق تمثيلي سياسي جديد؛ وتنتمي إلى هذا النوع حزمة الأحزاب القومية؛ والقومية اليسارية؛ والشيوعية العربية؛ وفي تتبع التطور التاريخي للأحزاب القومية واليسارية والشيوعية؛ فإنه يلاحظ أنها لم تعتبر نفسها قط أحزاباً «تقليدية» من نمط الأحزاب البرلمانية التقليدية، بل كان بعضها ينفر من اسم الحزب نفسه، فيحمل اسم «العصبة» أو «الاتحاد» أو «المنظمة» أو «الحركة»، وغالباً ما يشيع اسم «الحركة». ويعني ذلك أن مفهومها للحزب في الأصل يختلف

جوهرياً عن مفهوم الأحزاب ذات النشأة الداخلية للحزب.

2 - الأحزاب البرلمانية ذات النشأة الداخلية؛ هي أحزاب تقليدية في مجملها؛ تعبر عن لقاء المصالح بين أعضائها، ويحكم الانضواء في إطار النسق السياسي التمثيلي السائد علاقتها مع الدولة، فيمثل البرلمان لها أداة التغيير الاجتماعي والاقتصادي، بينما تتميز الأحزاب القومية واليسارية والشيوعية ذات النشأة الخارجية؛ في أنها أحزاب «إيديولوجية» أو «عقائدية» على وجه الدقة، يحكم المستوى العقائدي كافة مستوياتها الأخرى، ويحكم علاقتها مع الدولة التطلع أو العمل لتغيير النسق السياسي التمثيلي البرلماني السائد حين يكون هناك برلمانات، واستبداله بنسق سياسي مؤسسي جديد.

وتمثل الثورة بواسطة الحركة الشعبية؛ أو بواسطة الانقلاب العسكري، أو بواسطة الحركة العسكرية-الشعبية منهجها في التغيير، عبر الاستيلاء على سلطة الدولة أو الوصول إليها، واستخدام هذه السلطة أداة للتغيير الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي الشامل؛ في ضوء منهاج فكري عقائدي.

ولذلك تتسم الأحزاب ذات النشأة الداخلية عموماً؛ بكونها أحزاباً إصلاحيةً؛ بينما تتسم الأحزاب العقائدية القومية واليسارية وإلى حد كبير الأحزاب الإسلامية؛ بكونها أحزاباً راديكالية.

وكقاعدة؛ تتبنى الأحزاب القومية واليسارية حين تكون خارج السلطة الديموقراطية؛ وتشارك عموماً في الانتخابات البرلمانية متى أمكنها ذلك، غير أنها تستخدم البرلمان أداة للوصول إلى السلطة، ومن ثمّ فرض برنامجها الذي تكون أولى خطواته إلغاء الحياة النيابية؛ أو مسخها بهياكل خاوية من التمثيل الفعلي الحقيقي؛ غير أن نشأتها؛ وتوسع تأثيرها ودورها؛ ارتبط بشروط موضوعية تمثلت في هشاشة النسق الليبرالي العربي؛ وفساد النخبه القائدة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وتحكم الطبقات القوية بقرارات البرلمان، وعدم قدرة البرلمانات على حل المشكلات الاجتماعية الجوهرية، وهكذا فإن لم يستطع البرلمان أن يحله على مستوى الإصلاح الزراعي حلّته «الثورات» أو «الانقلابات الثورية».

مثلت الأحزاب القومية والراديكالية الإرادة العامة أكثر مما مثلت جمهور ناخبين. كانت مرحلتها مرحلة كفاح وطني؛ وتدعيم للاستقلال ومحاولة لتحقيق التنمية، والرد على نكبة فلسطين، ومحاولة تحقيق الاتحاد أو الوحدة العربية؛ من هنا ليس مفارقة أن يكون عدد كبير من الذين تلقوا تعليماً فرنسياً؛ قد كانوا في الوقت نفسه من أصلب الراديكاليين في الأحزاب.

وترتبط طبيعة الحياة الداخلية في كل حزب من هذه الأحزاب إلى حد كبير؛ بطبيعة نشأتها الداخلية أو الخارجية، والشروط التي حكمت هذه النشأة:

أ- حكمت العلنية تشكل الأحزاب البرلمانية التقليدية العربية ذات النشأة الداخلية، بينما حكمت «السرية» تشكل الأحزاب القومية واليسارية والشيوعية. وتحدد طبيعة السرية أو العلنية في نشأة هذه الأحزاب طبيعة العلاقات الداخلية في الحياة الحزبية، وأنواع العلاقة مابين الهيئات الحزبية، ففي الأحزاب التقليدية عموماً تحكم العلاقة الشخصية المباشرة بين الشخصيات القيادية؛ أو ما يسمى بـ «أقطاب الحزب» العلاقات الحزبية، فإن العلاقة بين الهيئات بوصفها شخصيات اعتبارية حقوقية حزبية هي التي تحكم العلاقة بين الهيئات الحزبية.

ففي الأحزاب التقليدية تتشخصن العلاقات الداخلية، بينما تسود العلاقات ما فوق الشخصية في الأحزاب القومية واليسارية والشيوعية العربية.

وفي حين تتسم الانشقاقات في الأحزاب التقليدية على الدوام بسمة الانشقاقات التقليدية المؤتلفة حول قطب أو شخصية كبيرة من شخصيات الحزب أو مجموعة من الشخصيات، فإن السمة الأساسية للانشقاقات في الأحزاب القومية واليسارية الرديكالية هي سمة الانشقاقات الفكرية-السياسية بدرجة أساسية.

مما لاريب فيه أن انشقاقات الأحزاب العقائدية تتأثر بعوامل فرعية قد تكون أحياناً ذات ألوان جهوية أو مذهبية، ولكن هذه الولاءات هي مجرد عامل بين عوامل أخرى في تشكيل الانشقاق؛ وليست عامله المحرّض؛ أو العامل الذي يحكم الانشقاق؛ فطبيعة الحياة السرية، وتقدير الأعضاء العلنيين يلعب دوراً في تعرف الحزب ككل عليهم، وتقويمهم.

ب- لا تحتاج الأحزاب التقليدية البرلمانية إلى البنية السرية في علاقاتها الداخلية؛ بحكم أن منهجها السياسي إصلاحي، ويتم عبر القنوات المؤسسية المشروعة أو القانونية للدولة. بينما تحتاجها الأحزاب القومية واليسارية بحكم أن منهجها تغييري راديكالي شامل؛ ينطوي؛ بل ويقوم على التصادم حسب حالات محددة مع سلطة الدولة وأجهزتها؛ ولذلك تتلاشى الأحزاب التقليدية عموماً؛ حين يتم حلها لأي سبب؛ بينما تتسم الأحزاب الراديكالية اليسارية والقومية بصلابة الاستمرارية؛ وطول مداها الزمني بالنسبة إلى الأحزاب التقليدية؛ بسبب قيامها على أساس عقائدي يملك آليات ذاتية في تطوره واستمراره؛ وبتعبير آخر؛ فإن دورة حياة الأحزاب الراديكالية القومية واليسارية هي أطول من دورة حياة الأحزاب التقليدية البرلمانية.

ترتفع السرية في الأحزاب القومية واليسارية، ولكن دوماً حسب الظروف التي تواجهها في علاقتها مع السلطات إلى درجة نمط الحياة في العلاقة داخل الحزب أو بين الحزب وبين الأحزاب الأخرى. فقد كانت هناك عادة رائجة في بعض الفترات لدى بعض هذه الأحزاب، وهي حمل أسماء حركية. فدوماً يكون هناك كادر علني، يتلقى الضربات ويقود الوجه العلني للحزب؛ بينما يتلازم معه دوماً كادر سري، وهكذا حين يتم تفكيك هيئة حزبية معينة؛ يكون هناك بديل احتياطي جاهز للعمل وإعادة البناء، واستمرار العمل.

وتتعقد السرية، وتكتسب أعلى درجاتها تعقيداً؛ حين يكون الحزب القومي واليساري يخوض كفاحاً طبقياً أو وطنياً مسلحاً، أو يمتلك جناحاً عسكرياً، أو يفكر بالانقلاب كوسيلة مختصرة للوصول إلى السلطة وفرض عملية التغيير؛ إذ يترتب على الأجنحة السرية العسكرتارية أو شبه العسكرتارية تشكيل نوع من جهاز أمني داخلي في الحزب؛ يعمل على وجه الضبط كجهاز أمني مثل عمل سائر الأجهزة الأمنية في سلطات الدول التسلطية.

نمّت الأحزاب القومية واليسارية والشيوعية بحكم قوامها الإيديولوجي «الصلب» منهجاً تنظيمياً-سياسياً في الحياة الداخلية؛ هو منهج «تطهير» الحزب، الذي يتم عبر القيام بحملات «تطهيرية» ضد الاتجاهات اليمينية أو اليسارية المتطرفة في حالة الأحزاب الشيوعية، أو ضد ما يسمى بالاتجاهات «التحريفية».

وتقـوم الفلسفة هنا على أن قوة الحزب تتصلب طـرداً مع قوة عملية التطهير فيه، فعضـو الحزب هو نوع من «نخبة مصطفاة»؛ وأعضاء الحزب الذين يهبون حياتهم لغاية «سامية» تعلو على مصالحهـم وترابطاتهم الشخصية هم «نخبة مصطفاة»، أو «طليعـة» للطبقـة أو الأمة أو الشعـب؛ وفي كل حزب راديـكالي هناك ترابط بين مفهوم الطليعية وبين مفهوم الرسالة العليا.

ج- تنمـي «السريـة» بطبيعتها منظومة مـن العادات والأخلاق التـي يمكن وصفها بأخـلاق «العمل السـري». ويتدرب فيها العضو علـى الازدواج المتعدد الدرجات، إذ يترتب على «السرية» نتائج سلوكية معقدة في المنظور السلوكي لاتجاهات الشخصية الحزبيـة في الأحزاب العقائدية القومية واليساريـة؛ بينما تغيب «أخلاق» «السرية» عن سلوك الشخصية الحزبية في الأحزاب التقليدية البرلمانية.

د- تفرضـ «السرية» بطبيعتهـا أن تكون العلاقات الداخليـة الحزبية علاقات بين هيئات أو شخصيات اعتبارية حزبية متراتبة هرمياً، بينما تؤدي «العلنية» إلى بروز دور الأشخاصـ وتأثيرهم المباشر. فتنعدم على العموم في الأحزاب التقليدية البنية السريـة لانتفاء الحاجة إليها، بينما لا تقوم الأحزاب القومية واليسارية والشيوعية أساساً إلا بعامل «السرية». وتفرض السرية بطبيعتها صرامة العلاقة بين الهيئات، بحيث يكون الحزب تفاعلاً بين مؤسساته الداخلية؛ وفق قواعد مضبوطة في النظام الداخلي؛ الذي ينظّم الحياة الداخلية، وإنتاج السلطة داخل الحزب.

هـ - تفرض العلنية بطبيعتها مرونةً حزبيةً في الدخول والخروج من الحزب في نوع الأحـزاب التقليدية البرلمانيـة؛ بينما تفرض السرية «صرامـةً» في ترشح العضو أو ترشيحه لاكتسـاب العضوية، ومروره بمراحل اختبـار وتجريب تنطوي على تنفيذه لمهـام إختبارية محددة. وتكون هنـاك عادةً مراتب معقـدة للعضوية قد تكون على درجتـين مثل شكل عضـو نصير/عضو عامل أو مرشح/عضـو، أو أحياناً على أربع درجـات. وتفترض العضوية في الأحزاب القومية واليسارية عموماً المرور بالعمل في المنظمـات النوعيـة التي يشكلها الحزب كأدوات جماهيريـة تعبوية له، مثل منظمة الشباب أو النساء أو النقابات. وتشتمل على مراقبة سلوك العضو الفردي، وتكييفه مـع البنيـة العقائديـة والتنظيمية للحزب، في نـوع أقرب ما يكـون إلى «الأخويات»

العقائدية الحديثة؛ التي تمثل أخويات بديلة من الأخويات الدينية؛ كما يمكن القول بمصطلحات مؤرخي الأديان. وهناك بعض الأحزاب القومية واليسارية شكلت في حد ذاتها «أخويات» تقوم على معايير «طهرانية» صارمة، وكان أبرزها نمط الحزب السوري القومي الاجتماعي؛ ونمط حركة القوميين العرب. إن الانسحاب من عضوية الحزب التقليدي لا يترافق مع إجراءات استثنائية أو «فائقة» تتخذها قيادة الحزب ضد العضو المنسحب أو المفصول، بينما يترتب على عملية انسحاب العضو أو فصله أو طرده من الأحزاب القومية واليسارية سواء أكانت في مرحلة «النضال السلبي» قبل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها؛ أم في مرحلة «النضال الإيجابي» بعد الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها «التشهير» بـ «العضو» بعد إجراء «محاكمة حزبية» له. ويترتب على عملية «التشهير» نوع من فرض «الحرم» على العضو المطرود، وإعادة ترتيب الهيئات بشكل تضمن أمنها بعد طرده. وهذا الحرم يمتلك بعض سمات «الحرم» الديني البديل. وكان الحزب السوري القومي الاجتماعي؛ وحركة القوميين العرب؛ والأحزاب الشيوعية العربية؛ من أبرز الأحزاب ذات النشأة الخارجية الراديكالية تميزاً بممارسة منهج «الحرم». وحين يكون الحزب في السلطة؛ فإنه حسب طبيعة الحالة قد تنتهي عملية الطرد بإعدام أو اعتقال العضو «المطرود»، إذ طوّرت بعض الأحزاب الراديكالية التي وصلت إلى السلطة ذلك قانونياً فيما يعرف بـ «قانون أمن الحزب». والحقيقة أن الأحزاب القومية واليسارية كافة مارست هذا القانون بغض النظر عن شرعنته بقوة الدولة القانونية حين يكون الحزب في السلطة.

إن الأحزاب القومية واليسارية؛ هي عبارة عن «أجنّة» لدولة قادمة بديلة من الدولة السائدة، وتحالفات سلطتها القائمة السياسية والاقتصادية؛ ففي كل حزب قومي ويساري راديكالي هناك بالضرورة «جنين دولة» يتم توليده بواسطة العمل الراديكالي أو بواسطة الثورة؛ إن الحزب يمثل هنا «هيئة أركان الثورة» يناضل الحزب من أجل انتصارها، ويقدم التضحيات الجسام في سبيل تحقيقها، ويدرب ويربي الأعضاء على تكييف شخصياتهم الفردية مع معايير الشخصية «الطهرانية» التي يسمو الواجب الحزبي لديها فوق أي واجبٍ آخر.

يرتد الأساس المرجعي المنظم للحياة الداخلية للأحزاب القومية واليسارية والشيوعية إلى نظرية «المركزية الديموقراطية» التي تمثل النظرية التنظيمية لتلك الأحزاب.

تنتمي هذه النظرية تاريخياً كما طبقّتها الأحزاب الراديكالية؛ كأساس لتنظيم حياتها الداخلية إلى النظرية اللينينية للتنظيم أو الحزب؛ تتسم هذه النظرية بالعقلانية وتخضع الحزب إلى معايير العقل، إنها بالأحرى تنظم الحياة الحزبية وفق قواعد العقل المبنية، أو بشكل أدق وفق قواعد العقلانية؛ فهي تقوم على التوحيد الذي هو سمة العقل. فتمثل نظرية المركزية الديمقراطية عالم الانضباط مقابل عالم الفلتان، وعالم القنونة مقابل عالم الاعتباط، وعالم التماسك مقابل عالم التشتت، وعالم الصلابة مقابل عالم الهشاشة، والوحدة مقابل الانقسام، كانت هذه النظرية بصفتها تلك نظرية عقلانية صرفة.

تتسق هذه النظرية مع تعريف الحزب كـ «جنين دولة» قادمة؛ وهي تتحول حين يكون الحزب في السلطة؛ إلى نظرية تنظيمية ليس للحزب فحسب؛ بل وللمجتمع بأسره؛ وفي التجربة السوفياتية وتجارب أشباهها في منظومة أوروبا الشرقية السابقة، والعالم الثالث، كانت نظرية المركزية الديمقراطية نظرية اجتماعية-سياسية-اقتصادية شاملة، تمثلت اقتصادياً-اجتماعياً بنمط التخطيط المركزي الشامل؛ كانت هذه النظرية على وجه الضبط نظرية الحزب-الدولة حين يغدو في السلطة، ونظريته في حياته الداخلية الخاصة به حين يكون «جنين دولة» ما قبل الوصول على السلطة. كان أنطون سعادة مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي يصف الحزب بأنه الدولة «المستقلة الحقيقية»، ويصدر قراراته في صيغة مراسيم، وكان مدراء المصالح الحزبية يحملون اسم «عمداء».

تتكثف الوظائف الأساسية لنظرية «المركزية الديموقراطية» في تحقيق التوازن بين المركزية التي تتطلبها طبيعة الحزب الرديكالية التغييرية للمجتمع بأسره وبين الحرية التي تتطلب عضويةً نشطةً ومبادرةً و «خلاقةً» في العمل الجماهيري للحزب، ومهارات في عملية التنظيم والتعبئة والتجنيد والتأثير في الرأي العام؛ وتقوم النظرية على ضرورة تحقيق التوازن الدقيق بين المركزية (مركزية القيادة) والديموقراطية (حرية الأعضاء)؛ وحين يختل هذا التوازن تتحول المركزية وفق

مفهـوم هذه النظرية عن نفسها إلى دكتاتوريـة وتسلط، بينما تتحول الديمقراطية حـين تطغى على المركزيـة إلى «ثرثـرة نظرية» و«ميوعـة ليبيرالية» تهـدم صلابة الحزب وتماسكه.

في سبيـل تحقيق التـوازن بين المركزيـة والديمقراطية طوّرت هـذه النظرية منظومـة من الآليات المقنونة والمضبوطة بشكل صارم تتمثل أساسياتها في: انتخاب القيـادات الحزبية كافة من خـلال مؤتمراتها، وخضوع القيـادات الدنيا للقيادات العليـا، وحق كل عضـو في المناقشة والتصويت؛ على أن يلتـزم خارج الحزب بقرار الأكثرية؛ حتى وإن كان يتناقض مع الآراء التي طرحها.

وقـد انتشر في بعض الفترات جدل كبير بين البعثيـين والشيوعيين حول تبني البعثيـين هذه النظرية تحت اسـم «الديمقراطية المركزية»؛ وتبنـي الشيوعيين لها تحـت اسـم «المركزية الديموقراطيـة»؛ كان هذا الجدل «نظريـاً» «عقيماً» وتحكمه آليـات تميز البعثيين عن الشيوعيين، ذلك أن المفهوم واحد، ويرتد إلى بنية واحدة؛ لكـن البعث اختلف عن الأحزاب الشيوعيـة واليسارية حتى العام 1080 في سورية، وحتـى العام 2003 في العراق، في أن مندوبـي المؤتمر العام القطري أو القومي يتم انتخابهـم مباشرة وفق نسبة معينة من مؤتمرات الشعب الحزبية؛ وهي تجمع لعدة فرق حزبية إلى المؤتمر بوصفه أعلى سلطة تشريعية حزبية حسب نطاقه القطري أو القومي، أو إتباع صيغة أخرى تقوم على انتخاب مندوبي المؤتمر من خلال مؤتمرات الفروع التي تجمع القيادات المنتخبة بطريقة الاقتراع السري.

وفي سوريـة باتـت القيادة المركزية للحـزب منذ العام 1980 هـي التي تسمي أعضـاء القيادة وتطرحهم على الانتخاب، بينما ظل انتخاب أعضاء القيادة معمولاً به في العراق حتى العام 2003، لكن كان يصحبه توجيه من خلال تقويم أمين السر لبعض الأعضاء، والذي كان يعني تلقائياً إقصاءهم من الترشح؛ أو الحصول على أصوات تؤدي إلى نجاحهم بعضوية القيادة.

بينما قامت آلية هذه النظرية في الأحزاب الشيوعية؛ على أن القيادة الحزبية الأعلـى هي التي تقترح على مؤتمـر الهيئة الدنيا أسماء المندوبين، مع حق أي عضو نظرياً بالترشح، وهو ما لا يحدث إلا نادراً، وقد يكون مرتبطاً حين يحدث باضطراب داخلي يعيشه الحزب أو حالة انقسام يعاني منها، وبهذه الطريقة تنتج القيادة العليا

السلطـة في الحـزب، فمن ينتج السلطـة في الحزب ليس سوى القيـادة العليا، التي تقدم المرشحين للمنظمات القاعدية والوسيطة، والتي تصوت تلك المنظمات ضمن قواعـد «الانضباط» لها تلقائياً تحت اسم «انتخابـات». وبعد البيروسترويكا طورت بعض الأحـزاب الشيوعية آلياتهـا في صيغة ترشيح القيـادة لضعف العدد وطرحه علـى الانتخاب، أو الاستئناس بانتخاب المؤتمر ضعف العـدد وتختار القيادة الأكفأ منهم وفقر العدد المحدد لأعضاء الهيئة الحزبية، أو في طرح الانتخاب الكامل لدى بعض الأحزاب.

والحقيقة أن المؤتمرات العامة للحزب في هذا النمط من الأحزاب لم تكن قط منتظمـة إلا في فترة متأخرة، وعلى سبيـل المثال، فإن المدة التي تفصل بين تأسيس الحـزب الشيوعـي السوري-اللبناني؛ وبين المؤتمر الثاني للحـزب لا تقل عن(17) سنـة، وإن المـدة الفاصلـة ين انعقـاد المؤتمر الثـاني للحزب؛ وبين انعقـاد المؤتمر الثالـث؛ لا تقل عـن(26) سنة، فخلال مدة تقـارب أكثر مـن(40) عاماً لم يعقد الحـزب الشيوعي السوري سوى(3) مؤتمرات فقط، وغالباً ما يترافق عقد المؤتمر مـع بـروز حالة انشقاق، نتيجة تجميـد الوضع الحزبي الداخلـي، واستئثار القيادة بالسلطة، وهذا يقود إلى مقاربة العلاقة بين الديمقراطية والقوة في الحزب.

إن نظريـة المركزيـة الديمقراطية ليسـت في حقيقتها الإجرائيـة المطبّقة؛ أو التـي طبّقت؛ إلا نظرية لضمان سلطة النخبة العليا في الحزب على الحزب بأسره، التـي تحتكر إنتـاج السلطة في الحزب فعلياً في شـكل إنتاجها من الأعلى تحت اسم إنتاجهـا من الأدنـى، فالديمقراطية فيها ليسـت إلا ديمقراطية مقلوبة لاتحمل من الديمقراطيـة سوى الاسم، من الناحية النظريـة تقوم الأحزاب القومية واليسارية علـى القيادة الجماعيـة، لكن القيادة الجماعية ليست سـوى «فخم» لتراتبية القوة والسلطـة معـاً في الحزب، ويقصد بالقـوة هنا دلالة مفهـوم Pouvoir، وبالسلطة دلالـة مفهوم Autorite. وتنطوي القوة بطبيعتها علـى نظام الثواب والعقاب، وهو نظام أوامري بطبيعتـه، فحيث تغيب القدرة على الثواب والعقاب تغيب القوة. ومن يحكـم إنتاج السلطة والقيادات في الحـزب هو القوة، وسيطرتها على نظام العقاب والثـواب، وبتعبير آخر؛ فـإن السلطات في الحزب محكومة بالقـوة؛ ويتسم احتكار القـوة في الحزب بـدوره بتراتبية تخضع للبنية التراتبيـة الهرمية الحزبية، فالقوة

موزعــة على تراتبيات الحزب، لكن منطقها يــؤدي إلى اختزالها مع ارتفاع مستوى الهيئات محلية أو قطرية في المكتب السياسي للحزب؛ الذي يسيطر على الدوام على لجنته المركزية؛ التي تتمثل وظيفتها في كونها تتمتع بسلطات المؤتمر العام بين دورتي انعقــاده، كمــا يتم اختزال القوة في الأمين العام، ويتمتــع الأمين العام حين تكون له شخصية كاريزمية بقوة مفرطة، تجعل منه «حاكماً» للحزب أكثر مما هو «أمين» أو «سكرتــير» له نظرياً، وحين يصل الحزب إلى السلطة؛ فإن الأمين العام الكاريزمي الــذي كان يتمتــع في الأصل يتمتع بقــوة مفرطة يغدو هنا قائــداً مفرطاً في سلطاته الرئاسيــة المتطرفة، ولذلك انتشر في العديــد من الأحزاب القومية واليسارية نمط «عبادة الشخصية».

إن نظريــة المركزية الديمقراطيــة بمركزتها مكامن ومراكــز القوة والتحكم بنظام الثواب والعقاب؛ هي في حقيقتها نظرية استبعادية؛ وليس نظرية استيعابية. ويقــوم جوهر العلاقة فيها بين المركزية والديمقراطيــة على نظام «الطاعة»، وهذا ما يفسر أن الانشقاقات في هذا النمط من الأحزاب يحمل على الدوام سمات حادة ومتطرفة وعنيفة رمزياً أو بالفعل حين يكون الحزب في السلطة.

تأثــرت مجمل هذه الأحزاب بعــد انهيار المنظومة السوفياتيــة برياح «الموجة الديمقراطيــة الثالثة» التي اقترنت باتجاهات ليبيراليــة جديدة مفرطة في التوجه إلى اقتصــاد السوق، و«تبجيل» قيمــه، وتم استيعاب مفهوم المجتمع المدني في سياق هــذا التحــول إلى الديمقراطية الذي برز جارفاً في العقديــن الماضيين، وفي العديد من المقاربات طرح مفهوم المجتمع المدني عبر علاقته بمسألة التحول الديموقراطي، وقــد سادت فجوة واجهتها بين البنية التنظيميــة التسلطية التي تقوم على المركزية الديموقراطية، وبين البنية السياسية التي تطرح خطاً سياسياً ديموقراطياً، والبنية الفكريــة المتحولــة حديثاً مــن الراديكالية الفكريــة اليسارية والقوميــة والشيوعية إلى الديموقراطيــة، كانــت هــذه الفجوات مصــدر اهتزاز كبير في هــذه الأحزاب دفعــت إلى عملية إعادة تعريفها وبنائها من جديــد، وكان أبرز درس أن مصداقية تحــول الحــزب إلى الديمقراطية لن تكون مقنعــة إذا لم يدمقرط الحزب علاقاته الداخليــة، كانــت خلاصة هذا الدرس هي: من ليــس ديموقراطياً داخل الحزب لن يكون ديموقراطياً خارجه، هذا الدرس ما يزال في طور التكون لكنه من أقوى الدروس وأكثرها حضوراً.

مأزق الديمقراطية داخل أحزاب تيار الوسط
الأردن نموذجا

محمد الزيود

باحث في مركز القدس للدراسات السياسية/الأردن

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة وتحليل واحدة من أهم المشاكل التي تواجه مسيرة أحزاب تيار الوسط الأردنية، وهو مأزق الديمقراطية في حياتها الداخلية.

لقد تميزت الأحزاب الوسطية الأردنية في الحقبة الديمقراطية عموماً؛ بطابعها المحافظ؛ وبعضها اتخذ منحنى يمينياً إقليمياً، فرجالاتها المؤسسين في الغالب الأعم؛ تخرجوا من السلك البيروقراطي للدولة الأردنية، ومنهم نشطاء في البنى التقليدية للمجتمع الأردني؛ كالعشائر والعائلات الممتدة؛ وبعض رجال المال والأعمال الذين تطلعوا للعب دور سياسي ومواز لدورهم الاقتصادي، كما ضمت لوائح مؤسسي هذه الأحزاب؛ شخصيات سعت للعودة إلى الوظيفة العامة أو تطلعت لها، ورأت في بعض أحزاب الوسط مدخلاً مناسباً لذلك.

لقد سعت الأحزاب الوسطية الأردنية إلى وصف نفسها بالوطنية، وهو وصف يهدف إلى تميزها عن الأحزاب العقائدية (الإسلامية واليسارية والقومية)، رغم أن وصفها بالوطنية لا يعطيها ميزة عن غيرها، إلا بالقدر الذي تعبر فيه عن برامجها وسياساتها عن الإهتمام العميق بقضايا الوطن والمواطنين وأولوياتهم.

إن مأزق الديمقراطية في أحزاب تيار الوسط الأردنية بدأ منذ نشأتها الأولى، فقد عكست جذور النشأة والمؤسسين تأثيراتها على ممارسة هذه الأحزاب للديمقراطية في حياتها الداخلية، حتى باتت تواجه مأزقاً حاداً انعكس على تقدمها

وقدرتها على الاستقطاب والإنتشار في المجتمع، فأصيبت مؤسسات الحزب بالشلل، وتحولت إلى مجتمعات نخبوية للتميز والتفاخر الاجتماعي، وباتت عاجزة عن أن تصبح مؤسسات وطنية تساهم في حل مشاكل المجتمع وأولوياته الوطنية، بل يمكن القول إنها أصبحت عبئا على المجتمع.

سنقوم في هذه الورقة بتحليل مأزق الديمقراطية في أحزاب تيار الوسط الأردني من خلال المحاور التالية:

- أحزاب تيار الوسط في مرحلة الانفراج الديمقراطي: النشأة والتركيب
- مأزق الديمقراطية في حياة أحزاب تيار الوسط: المؤشرات الرئيسة.
- رؤية مستقبلية لأحزاب تيار الوسط في الأردن.

أهمية الدراسة

تأخذ الدراسة أهميتها من كونها تقدم تحليلاً عملياً يعتمد على المؤشرات العملية التي تعكس حقيقة وجود مأزق في الممارسة الديمقراطية داخل حياة الأحزاب الأردنية الوسطية، فهي لا تعتمد على التحليل النظري بل من خلال مؤشرات تطبيقية معززة بالأرقام.

أدوات الدراسة

1 - تحليل المصادر الثانوية التي تناولت موضوع أحزاب تيار الوسط في الأردن، مثل: الكتب، الدراسات، الأبحاث، والتقارير.
2 - تحليل المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من الأحزاب الوسطية الأردنية نفسها، المعلومات الإحصائية المتوافرة، والبيانات التي تنشرها الأحزاب على مواقعها الإلكترونية.

المؤشرات التطبيقية التي ستستخدم في الدراسة

إن تحليل المسألة في إطارها العملي يتطلب وجود مؤشرات تعكس مدى وجود مأزق ديمقراطي في حياة أحزاب تيار الوسط الأردنية، وإمكانية قياس هذه المؤشرات، وهي:

- الإلتزام بعقد المؤتمرات العامة.

- تداول القيادة داخل أحزاب تيار الوسط الأردنية.
- تمكين المرأة.
- الشفافية المالية.
- الشفافية الإعلامية.

وأود أن أشـير إلى أن هذه الورقة؛ تأتي في إطار سلسلة متكاملة من الدراسات التي تهدف إلى النهوض بالعمل الحزبي؛ وذلك بمخاطبة المشاكل مباشرة؛ والدخول في طلـب المواضيـع؛ لا الالتفاف عليها، فهـي ليست موجهة ضد أحـد، والهدف هو التقـويم والنقد البناء الهادف إلى التصحيح، وهذه الورقة عرضة للنقاش والحوار والنقـد، وبالحـوار نستطيـع التوصـل إلى تقويم الإعوجـاج؛ وبناء الرؤيـة السليمة المتكاملة التي ستنير بداية طريق الإصلاح الطويل.

أحزاب تيار الوسط في مرحلة الإنفراج الديمقراطي

تأسست أحزاب تيار الوسط في مرحلة الانفراج الديمقراطي بعد صدور قانون الأحـزاب السياسيـة رقـم (34) لسنـة 1992، وبلغ عددها: ستـة عشر حزبا هي: الحـزب الوطني الدستـوري، حزب المستقبل، حزب النهضـة الأردني، حزب العمل الأردني، حـزب الأحرار، حزب الأمة، حزب السلام، حـزب الرفاه الأردني، حزب العدالـة والتنميـة الأردني، حزب الأجيال الأردني، الحـزب العربي الأردني، حزب الفجـر الجديد الأردني، حزب حركة لجـان الشعب الأردني، حزب الرسالة، حزب العهد، وحزب الحرية والمساواة.

وبعد صدور قانون الأحزاب السياسية رقم (19) لسنة 2007، والذي اشترط في نص المادة (5) فقرة (أ) أن لا يقل عدد مؤسسي الحزب عن خمسمائة شخص، واجهـت أحزاب تيار الوسط مأزق تأمين هـذا العدد من المؤسسين، فتلاشى الكثير منها عن الساحة، واستقرت ساحة أحزاب تيار الوسط على الأحزاب التالية، انظر الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1)

اسم الحزب	تاريخ الترخيص	عدد المؤسسين	الأمين العام
الحزب الوطني الدستوري	1997/5/7	670	**أحمد الشناق**
حزب حركة دعاء	1993/4/10	535	**محمد أبو بكر**
حزب الرسالة	2003	509	**حازم قشوع**
حزب الجبهة الأردنية الموحدة	2007/10/16	541	**أمجد المجالي**
حزب الحياة الأردني	2008/2/19	567	**ظاهر أحمد عمرو**
الحزب الوطني الأردني	2007/3/14	714	**منى أبو بكر**
حزب الرفاه الأردني	2009/2/17	508	**محمد رجا الشوملي**
حزب التيار الوطني	قيد التأسيس. تم اشهار الحزب في 2009/5/30	-	**عبد الهادي المجالي** (مؤقت)

المصدر: وزارة الداخلية - إدارة شؤون الأحزاب

ولعل من المفيد قبل الدخول في المؤشرات التي تعكس مأزق الديمقراطية في أحزاب تيار الوسط؛ أن نشير إلى جذور نشأتها في مرحلة الانفراج الديمقراطي، فأول ما يلاحظ في مؤسسيها أنهم ينتمون إلى واحدة أو أكثر من الفئات التالية:

1 - رجال السلك البيروقراطي للدولة الأردنية. (كبار موظفي الدولة)
2 - البنى التقليدية للمجتمع الأردني كالعشائر والعائلات الممتدة.
3 - رجال المال والأعمال.
4 - شخصيات سعت للعودة إلى الوظيفة العامة، أو تطلعت لها، ورأت في بعض أحزاب الوسط مدخلاً مناسباً لذلك.

ولذلك كانت هذه الأحزاب في بنيتها التنظيمية صورة للبنى التقليدية التي يقوم عليها المجتمع الأردني، فالشخصية المحورية هي الزعيم المؤسس، الذي يكون رئيس الحزب أو أمينه العام، وهي شخصية أبوية مقررة، تدور في فلكها سياسات الحزب وكوادره، وتقرر في ضوء توجهاتها الشخصية؛ التوجهات العامة للحزب.

لقد أنعكس عامل الشخصية؛ بشكل سلبي؛ على تطور أحزاب تيار الوسط الأردنية، فتقلصت مساحة الديمقراطية فيها بشكل كبير، فغابت المساءلة والحاسبة، وتداول القيادة، والصراعات الديمقراطية.

كما خضع الحزب لهيمنة الأمين العام، كونه الممول، الرئيس للحزب، ومرتبط به مالياً، فانعدمت الشفافية المالية، أو أضحت في أدنى درجاتها، وباتت قيادة الحزب حكراً على الأمين العام الممول؛ ومن يدور في فلكه من المقربين؛ الذين باتوا أتباعاً له، وازدهرت قيم الشخصنة والمحسوبية و الشللية على حساب قيم المؤسسية، ودخلت هذه الأحزاب في مرحلة الصراع الداخلي بين الزعامات والأقطاب، وهذا ما حصل في الحزب الوطني الدستوري، الذي إنسحبت منه أغلب الأحزاب التي ساهمت في تكوينه، أو يحدث أن يرتبط الحزب بمصير الزعيم الفرد، وهو ما حصل لحزب المستقبل بعد وفاة مؤسسه المرحوم سليمان عرار.

المحور الأول: مؤشرات المأزق الديمقراطي في أحزاب تيار الوسط الأردنية

1 - الإلتزام بعقد المؤتمرات العامة للحزب

يوضح الجدول رقم (2) فترة انعقاد المؤتمرات العامة لأحزاب تيار الوسط الأردنية في الفترة من 1992 – 2009.

الجدول رقم (2)

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	فترة انعقاد المؤتمر العام حسب النظام الأساسي للحزب	عدد المؤتمرات التي عقدت منذ التأسيس ولغاية 2009/6/10	تاريخ آخر مؤتمر تم عقده
الحزب الوطني الدستوري	1997	كل سنتين	عقد أربعة مؤتمرات	-
حزب حركة دعاء	1993	كل سنتين	عقد سبعة مؤتمرات	-
حزب الرسالة	2003	كل سنتين	عقد ثلاثة مؤتمرات	2009/5/1
حزب الحياة	2008	كل سنتين	عقد مؤتمرين	2009/5/16
حزب الرفاه	2001[1]	كل عام	عقد أربعة مؤتمرات في الفترة ما بين 2001 - 2008، ومؤتمر واحد منذ إعادة الترخيص	-
الحزب الوطني الأردني	2007	كل أربع سنوات	عقد مؤتمر واحد	2007/4/14
حزب الجبهة الأردنية الموحدة	2008	كل سنتين	عقد مؤتمر واحد	2008/10/17

المصدر: الأحزاب السياسية الأردنية. *www.alresala.jo , www.jounited.com , www.duaa-jo.com.*

(1) تم إعادة ترخيص الحزب في 2009/2/17، وسوف تشمل الدراسة الفترة الأولى من حياة الحزب بين عامي 2001 - 2008.

يلاحظ من دراسة الجدول رقم (2) ما يلي:

1) التزام الحـزب الوطني الدستوري بعقد المؤتمر العـام في موعده حسب النظام الداخلي، حيث كان ينص على عقده كل أربع سنوات، قبل أن يتم تعديله ليصبح كل سنتين بما يتواءم مع قانون الأحزاب السياسية رقم (19) لسنة 2007.

2) التـزام كل من حزب دعاء، الرسالة، والحياة، بعقد المؤتمرات العامة كل حسب ما يقرره نظامه الأساسي.

3) لم يلتـزم حزب الرفاه بعقد المؤتمرات العامة بانتظام حسب ما كان ينص عليه النظام الأساسي (وهو كل عام)؛ فيجب عليه عقد سبع مؤتمرات.

4) يمكن إعتبار حزب الجبهة الأردنية الموحدة، والحزب الوطني الأردني ملتزمين حتى الآن بعقد المؤتمرات، ولا يمكن أعطاء حكم نهائي حتى تمضي فترة زمنية كافية تساعد الدراسة على الإختبار.

إن أحزاب الوسط الأردنية باستثناء حزب الرفاه ملتزمة بعقد المؤتمر العام في موعده حسب أنظمتها الأساسية.

2 – آليـات الاختيـار والتجديـد للهيئات القيادية داخل أحـزاب تيار الوسط الأردنية، وتقييم مدى الإلتزام بتداول القيادة

يعتـبر هذا المؤشـر أهم دلالة تعكس وجود الديمقراطيـة في حياة أحزاب تيار الوسـط الأردنية، حيث أن إلتزام الحزب بتـداول القيادة يعكس وجود مستوى عال من الشفافية والقبول بالتعدد والإختلاف داخل الأحزاب.

وسنعتمـد لغايات قياس هذا المؤشر؛ تحليل آليـات الإختيار والتجديد لمنصب الأمين العام للحزب. أنظر الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

اسم الحزب	تاريخ الترخيص	مدة ولاية الأمين العام	فترة التجديد	الأمناء العامون للحزب منذ الترخيص	النتيجة
الحزب الوطني الدستوري	1997/5/7	أربع سنوات	لا يجوز انتخاب الأمين العام لأكثر من دورتين متتاليتين	أحمد الشناق	غير ملتزم
حزب حركة دعاء	1993/4/10	لا توجد شروط	لا توجد شروط	محمد أبو بكر (منذ 1993)	غير ملتزم
حزب الرسالة	2002	أربع سنوات	لا توجد شروط	حازم قشوع	غير ملتزم
حزب الحياة	2008/2/19	أربع سنوات	لا توجد شروط	ظاهر أحمد عمرو	غير ملتزم
حزب الرفاه	2009/2/17[1]	أربع سنوات	لا توجد شروط	محمد رجا الشوملي	غير ملتزم
الحزب الوطني الأردني	2007/3/14	لا توجد شروط	لا توجد شروط	منى أبو بكر	غير ملتزم
حزب الجبهة الأردنية الموحدة	2007/10/16	أربع سنوات	تجدد لدورة واحد فقط	أمجد المجالي	ملتزم جزئيا

المصدر: الأحزاب السياسية الأردنية.

(1) تشمل الدراسة عن حزب الرفاه الفترة الأولى من حياة الحزب بين 2001 - 2008.

يلاحظ أن الأحزاب الوسطية الأردنية فشلت في أهم اختبار يعكس التزامها بالحياة الديمقراطية داخل تلك الأحزاب، فبإستثناء حزب الجبهة الأردنية الموحدة الذي يمكن اعتباره (ملتزماً جزئياً حتى الآن)، كانت باقي الأحزاب الوسطية الأردنية غير ملتزمة بتداول القيادة وبالديمقراطية في التغيرات القيادية داخلها.

إن تحليل الجدول رقم (3) يبين لنا الأمور التالية:

1 - لم يكن الحزب الوطني الدستوري يضع شروطا لفترات التجديد لولاية الأمين العام، حتى تم تعديل النظام الأساسي الذي إشترط عدم جواز انتخابه لأكثر من دورتين (متتاليتين)، وأمينه العام د. أحمد الشناق يتولى هذا المنصب منذ

تأسيس الحزب عام 1997، وعلى هذا لا يمكن اعتبار الحزب ملتزماً بالأسس الديمقراطية.

2 - حزب دعاء لا يشترط نظامه الأساسي المعدل لسنة 2009 أية شروط على فترة ولاية الأمين العام؛ أو شروطا على دورة التجديد، وأمينه العام د. محمد أبو بكر يتولى هذا المنصب منذ 1993، وبالتالي لا يمكن اعتباره ملتزماً بالأسس الديمقراطية.

3 - أحزاب (الرسالة - الحياة - والرفاه) رغم أن نظامها الأساسي يحدد ولاية الأمين العام بـ: أربع سنوات، إلا أنها لا تفرض شروطا على دورة التجديد، مما يجعل الباب مفتوحاً أمام الأمين العام للبقاء في منصبه إلى أجل غير مسمى، ويتولى حازم قشوع منصب الأمين العام منذ التأسيس عام 2002، وتم التجديد له في 2009/5/9 لمدة أربع سنوات، فيما لم يترشح أحد ضد أمين عام حزب الحياة ظاهر عمرو في 2009/5/16 وفاز بالتزكية، أما محمد رجا الشوملي فهو يتولى منصب أمين عام حزب الرفاه منذ عام 2001.

4 - ويلاحظ أن الحزب الوطني الأردني لا يحدد مدة ولاية الأمين العام، ولا يشترط شروطا على دورة التجديد، وأمينه العام د. منى أبو بكر تتولى هذا المنصب منذ 2007.

5 - وتميز حزب الجبهة الأردنية الموحدة بأنه حدد مدة ولاية الأمين العام بأربع سنوات قابلة للتجديد لدورة واحدة فقط، ولذلك اعتبرناه ملتزماً جزئياً، إذ لا يمكن إعتباره ملتزماً كلياً؛ حتى تمضي ولاية الأمين العام ودورة التجديد، وقياس مدى التزام الحزب بتداول القيادة.

إن أحزاب تيار الوسط الأردنية غير ملتزمة بالأسس الديمقراطية لجهة اختيار الهيئات القيادية في الحزب، ودورة التجديد لها، وهي غير ملتزمة بتداول القيادة

داخلها، مما يؤكد ما جاء في بداية الدراسة حول غياب الديمقراطية والشفافية في البنى التنظيمية لهذه الأحزاب.

إن أحـزاب تيـار الوسط الأردنيـة ملزمة بالسعي نحو تأسيـس وتأطير الإطار القانـوني والمؤسسـي لعمليـة تداول القيـادة من خلال تعديـل الأنظمـة الأساسية (خصوصـا فيمـا يتعلـق بمنصب الأمـين العام)، بمـا يضمن وجود تـداول سلمي وديمقراطـي للقيادة داخل الحـزب، ويؤسـس لإنتخابات شفافيـة حقيقية وليست مجرد شكلية لتثبيت الأمين العام المؤسس إلى أجل غير مسمى.

3 - تمكين المرأة في الهيئات القيادية لأحزاب الوسط الأردنية

ما زالت مشكلة تمكين المرأة في الهيئات القيادية للأحزاب السياسية الأردنية عامة؛ واحدة من أهم المشاكل التي تواجه هذه الأحزاب، وتعيق تطورها نحو أحزاب ملتزمة بالأسس الديمقراطية.

ورغـم أن عدد النسـاء المؤسسات في أحزاب الوسط الأردنية بلغ (1258) من أصـل (4044) هم مجمـوع الأعضاء المؤسسين في أحـزاب الوسط الأردنية حسب بيانات إدارة شؤون الأحزاب في وزارة الداخلية، وبنسبة (31 %)، إلا أن تتبع توزيع المـرأة في الهيئات القيادية لأحـزاب الوسط الأردنية يؤكد أنهـا غير ملتزمة نهائيا بتمكـين المرأة في هيئاتهـا القيادية، وأنها ما زالت أسيرة للخطـاب التقليدي الذي يقـوم على الكلام عن ضرورة حضور المرأة في الحياة السياسية؛ وأهمية مشاركتها السياسية دون إتخاذ خطوات عملية في هذا المجال؛ خصوصا أن الأحزاب السياسية هي أهم مؤسسة يجب أن تسعى إلى تمكين المرأة وتعميق مشاركتها السياسية.

ويوضـح الجـدول رقـم (4) حدود تمكـين المـرأة في هيئات أحـزاب الوسط القيادية:

جدول رقم (4)

اسم الحزب	نسبة المرأة كعضو مؤسس في أحزاب الوسط			الهيئات القيادية في الحزب	نسبة المرأة كعضو قيادي		
	عدد الأعضاء المؤسسين	عدد الأناث كعضو مؤسس	نسبة الإناث كعضو مؤسس		عدد أعضاء الهيئة القيادية	عدد الإناث ضمن أعضاء الهيئة القيادية	نسبة الإناث كعضو في الهيئة القيادية
الحزب الوطني الدستوري	670	32	% 4.77	المكتب السياسي	12	2	% 16.6
				مكتب المجلس المركزي	3	0	% 0
				المتوسط			% 8.3
دعاء	535	320	% 59.81	مجلس الأمناء	10	1	% 10
				مجلس الشورى	18	2	% 11
				المتوسط			% 10.5
حزب الحياة	567	185	% 32.62	الهيئة العليا	9	1	% 11
				المكتب التشريعي	22	1	% 4.5
				المتوسط			% 7.75
حزب الرسالة	509	57	% 11.19	الهيئة العليا	25	4	% 16
حزب الرفاه	508	226	% 44.48	الهيئة العامة	15	1	% 6.6
الحزب الوطني الأردني	714	405	% 56.72	الأمانة العامة	11	2	% 18.1
				رؤساء مكاتب فروع الحزب	5	0	% 0
				المكتب السياسي	6	0	% 0
				المتوسط			% 6
الجبهة الأردنية الموحدة	541	33	% 6	اللجنة التنفيذية	16	3	% 18.75

تم تصميم الجدول بناء على المعلومات المتوافرة من الأحزاب السياسية الأردنية.

المصدر: الأحزاب السياسية الأردنية - إدارة شؤون الأحزاب – وزارة الداخلية.

إن الجدول السابق يعكس حقيقة أن الأحزاب السياسية الأردنية غير ملتزمة بالأسس الديمقراطية لجهة تمكين المرأة في هيئات الأحزاب القيادية، وإن وجود المرأة ما زال رمزيا يهدف للدعاية للحزب، وليس عن قناعة بضرورة وأهمية

المشاركة الفعلية للنساء، وما زالت الأحزاب تعاني من سيطرة الفكر التقليدي في برامجها النظرية وبنيتها التنظيمية، و ما زالت أنظمتها الداخلية ترتكز على الخطاب التقليدي حول أهمية وجود المرأة ودورها في المجتمع؛ دون أن يرافق ذلك حتى مجرد تعديل أنظمتها الأساسية؛ وتخصيص كوتا نسائية ضمن هيئات تلك الأحزاب القيادية.

كذلك رغم إرتفاع نسبة المرأة المؤسسة في أحزاب تيار الوسط، إلى (31 %)؛ إلا أن هذا الرقم لا يعكس مؤشرا ايجابيا حول تزايد مشاركة المرأة في الحياة السياسة، وذلك للأسباب التالية:

- إن هذا الرقم جاء في إطار الإستقطاب العشوائي الذي قامت به الأحزاب بعد صدور القانون رقم (19) لسنة 2007، والذي اشترط أن يكون عدد مؤسسي الحزب لا يقل عن (500) شخص، حيث سعت الأحزاب إلى الإهتمام بالعدد وليس بالنوع، وجاء هذا العدد الكبير من النساء؛ ليس عن قناعة ذاتية؛ بل بسبب ضغوطات الأهل والزوج المؤسسين في الحزب.
- إن متوسط نسبة حضور المرأة كعضو قيادي في هيئات أحزاب الوسط القيادية وصلت إلى (10.5 %)، وتؤكد هذه النسبة المتدنية أن إرتفاع نسبة المرأة كعضو مؤسس؛ ليس مؤشرا دقيقا يمكن الركون إليه؛ للحكم على أن أحزاب الوسط ملتزمة بتمكين المرأة، وان هذه النسبة لا تعكس قناعات الأحزاب بضرورة المشاركة السياسية للمرأة، وأن وجودها ليس أكثر من دعاية إعلامية.

4 - الشفافية المالية

ما زال الغموض يلف إجراءات الشؤون المالية داخل الأحزاب السياسية الأردنية عامة، وإن تحليل الأنظمة الأساسية لأحزاب الوسط الأردنية يقود إلى وجود مؤشرات تعكس عدم التزامها بمعيار الشفافية المالية في جانبها النظري:

- بإستثنـاء حزب الحياة الذي وجد لديه نظام مالي مستقل عن النظام الأساسي، عالجـت باقي الأحـزاب الأردنيـة الوسطية الشـؤون المالية ضمن مـواد النظام الأساسـي وباختصار، فيما تركت تنظيم الشؤون المالية لتعليمات ولوائح داخلية، وهـذه التعليمـات واللوائـح الداخليـة خاضعة للتغيـير والتبديل حسـب مصالح ومزاجية قيادات الأحزاب.

- باستثنـاء النظام المالي لحزب الحيـاة، لم تتضمن المواد المتعلقة بتنظيم الشؤون الماليـة لأحـزاب تيـار الوسـط أي مـواد بخصوص تنظيـم القيـود والسجلات المحاسبيـة الماليـة للحزب، رغـم أن هذا الإجراء هـو أهم مؤشـر يعكس التزام الحزب بالشفافية المالية.

- هنـاك ثلاثة أحزاب فقط هي أحزاب الحيـاة، دعاء، والوطني الأردني، تضمنت مـواد تنظيم الشؤون المالية لديها مادة حول أوجه الصرف والإستخدام، فيما لم تشر الأنظمة الأساسية لباقي الأحزاب إلى هذا البند.

وحـول غموض المسألة في جانبها العملي، خصوصـاً في ظل عدم توافر المعلومات والأرقـام حول الشؤون المالية للحزب كاملـة، وتظهر المؤشرات التالية عدم وجود الشفافية المالية في جانبها العملي في:

- سيطرة الأمين العام على الشؤون المالية للحزب، ولوحظ هذا الأمر بنص النظام الأساسـي في حزبـي الرسالة والحياة، ويفهـم ضمناً من نصوص مـواد النظام الأساسي كل ما يجري في باقي أحزاب تيار الوسط.

- إن ضعف المؤسسية في أحزاب تيار الوسط عامة، وسيطرة البنى التقليدية داخل مؤسسـات الأحـزاب، والتـي يعكسها وجود تكتـلات مصلحيـة و نخبوية وعائلية داخـل هرم القيـادة العليا للحـزب، أو وجود علاقـات غير قائمة علـى الالتزام بالقيم الحزبية (علاقـات مصلحة وأعمال تجارية)، تعكس احتمالية توافر بيئة خصبة للفساد المالي والإداري داخل تلك الأحزاب.

- عـدم نشر البيانات الماليـة في وسائل إعـلام الحزب؛ ووسائل الأعـلام المحلية؛ يساهـم في تعزيز القناعة بوجود عدم التزام بالشفافيـة المالية، إذ أنه باستثناء حزب الحيـاة الذي نشر بيانات مالية مختصرة عـن السنة المالية 2009/2008 علـى موقعه الإلكتروني، لم يقم أي حزب أردني بنشر البيانات المالية التي تعكس الالتـزام بالشفافية المالية، بل وتمثل قمة الالتـزام بالشفافية المالية، مثل بيانات الميزانية الموحدة، قائمة الدخل الموحد، وتقرير ودققي الحسابات.

إن أحـزاب تيار الوسط الأردنية غير ملتزمـة بالأسس الديمقراطية من جهة الشفافية المالية ونشر المعلومات المتعلقة بأوضاعها المالية.

5 - الشفافية الإعلامية

تعكس الشفافية الإعلامية القائمة على ضمان الوصول إلى المعلومات الأساسية عن الحزب؛ مدى تعمق الديمقراطية داخل حياته؛ وفي مؤسساته وأنشطته كافة.

تبـدو المشكلة الأساسية في جانب الشفافية الإعلامية، أن هناك ثلاثة أحزاب مـن أصل سبعة أحزاب تنتمي لتيـار الوسط لا تمتلك وسيلة اتصال جماهيرية مثل المواقـع الإلكترونيـة (بنسبـة 42.8 %)؛ فيما يلاحظ من خلال تحليـل المعلومات المنشورة على مواقع الأحزاب الوسطية التي تملك موقعاً إلكترونياً:

1 - لا تنشـر مواقع أحـزاب دعاء، الحياة والرسالة التفاصيـل الكاملة عن قيادات الحـزب؛ بل معلومـات مختصرة تتضمن الاسـم والمنصب القيـادي فقط، دون وجـود معلومات مثـل السيرة الذاتيـة، عناوين وأرقـام هواتف أعضـاء الهيئات القياديـة؛ مما يوفـر المزيد من الشفافية ويمكن من الاتصـال بهم، كما لا تنشر المعلومـات عن الهيئـات القيادية كافـة أو أي بيانات إحصائية عـن الحزب. أما الموقـع الإلكـتروني لحـزب الجبهة الأردنية الموحـدة فلا ينشـر أي معلومات عن اعضاء القيادات الحزبية.

2 – باستثناء حزب الحياة الذي نشر بيانات مالية مختصرة عن الوضع المالي للحزب عن السنة المالية 2009/2008؛ لم ينشر أي موقع إلكتروني لبقية الأحزاب أي معلومات أو أرقام عن الوضع المالي للأحزاب المذكورة.

3 – وبخصوص تقييم وسائل الاتصال للأحزاب الوسطية؛ التي تملك مواقع الكترونية؛ من حيث درجة مهنية تلك المواقع إعلاميا؛ وأهمية المعلومات المنشورة فيها، لوحظ أن تلك المواقع مازالت ضعيفة إعلامياً، وتغلب عليها هيمنة القيم الشخصية المتعلقة بتمجيد الأمين العام، ونشر أخبار وصور زياراته، والمقالات التي يكتبها، والمقابلات التي تجري معه، حتى يتخيل الزائر أنه أمام موقع شخصي للأمين العام.

ومازالت أحزاب الوسط الأردنية غير ملتزمة بالأسس الديمقراطية لجهة الشفافية الإعلامية، وضمان حق الحصول على المعلومات عن الحزب، وعليها البدء بمأسسة وسائل الإعلام والاتصال لديها.

المحور الثاني: رؤية لمستقبل أحزاب تيار الوسط الأردنية

تعيش أحزاب تيار الوسط في مأزق حقيقي بخصوص الممارسة الديمقراطية في حياتها الداخلية؛ وتبين لنا من خلال المحور الأول أبرز المؤشرات الدالة على هذا المأزق وهي:

عدم الالتزام بتداول القيادة في هيئات الأحزاب القيادية؛ وسيطرة قيادات محددة على المناصب الحزبية لفترة زمنية طويلة، مما يولد شعورا من الغضب والاحتقان داخل القيادات الوسطى والدنيا في هرم التنظيم الحزبي؛ والتي ترى أنه في ظل هذه المحاصصة لمناصب الحزب بين فئات محددة لا يمكن لها أن تصل إلى هرم القيادة العليا.

إن استمرار وجود هذا الاحتقان الداخلي؛ سيؤدي إلى إصابة الحزب بالشلل،

فيعـود غير قادر على التطور والتقـدم والاستقطاب، وسيؤدي هـذا إلى انسحابات كبـيرة من هذه الأحـزاب؛ خصوصا أنها ما زالت تفتقر إلى وجود العقيدة الحزبية التي يلتف حولها أعضاء الحزب ويتمسكون بها ويدافعون عنها.

إن استمـرار حصر القيادة بشخص واحد؛ أو مجموعة محددة؛ أدى إلى عدم قـدرة الأحزاب الوسطيـة؛ على صياغة سلـوك حزبي وإنسـاني ينسجم مع طبيعة حجم المهمـات الوطنية التي يفترض أنها ملقاة على عاتقهـا، باعتبارها مؤسسات وطنيـة رافدة للوطن، بل حصل نـوع من تكريس نسق من القيـم والتقاليد القائمة على تمجيد الأمين العام القائد أو البطل؛ واستشراء الانتهازية والعلاقات النفعية، وهـذا أدى إلى أن تكون هذه الأحزاب تجمعا تسوده العلاقات النفعية، دون أن يمنع ذلك من وجود بعض الأعضاء على درجة من الرقي الخلقي والوطني.

وهـذا أدى إلى أن ينظر كثـيرون إلى الحزب؛ على أنه وسيلة لتحقيق الطموح؛ فإذا وصلت الأمور في نظرهم إلى أن يصبح الحزب معيقا لطموحاتهم الشخصية؛ أو أنه لم يلبّ طموحاتهم؛ سارعوا إلى الانسحاب.

إن أحـزاب الوسـط مازالت تعيش أسيرة لفهم رؤيـة مؤسسيها الذاتية، سواء أكانـو من فئة البيروقراطية الحكومية، أبناء العشائـر والعائلات الممتدة، أو رجال المـال والأعمال؛ و بالتالي فهذه الأحزاب تتحدد وترسـم التوجهات العامة فيها؛ في ضوء التوجهات الشخصية للأمين العام، وانعكست البنى والقيم المجتمعية التقليدية في المجتمـع الأردني كثـيراً علـى بنية هـذه الأحـزاب التنظيمية؛ فجعلـت من هذه الأحزاب تنظيماً تقليدياً أبوياً خاضعاً لسيطرة الأمين العام في كل شؤونه السياسية والتنظمية والمالية، إن استمرار هذا الوضع في حزب تيار الوسط أدى إلى جملة من النتائج الخطيرة؛ لعل أهمها وابرزها:أن هذه الأحزاب جميعها فشلت في أن تصبح أحزابـا جماهيرية، وتعرضها الدائـم لانتكاسات متواليـة، وفشلها في الاستقطاب داخـل المجتمع، و انعكس هذا الوضع على قناعات الناس بخصوص تلك الأحزاب و

قدرتها على استلام الحكم وتقديم الحلول للأولويات والمشاكل الوطنية.

ومما يؤكد ذلك؛ ان الاستطلاع الذي أجراه مركز الدراسات الإستراتجية في الجامعة الاردنية، حول الديمقراطية في الاردن في كانون الأول 2008؛ اشار إلى أن اكثر من 90 % من المواطنين الاردنيين، لايرون أن الأحزاب السياسية القائمة؛ تمثل تطلعاتهم السياسية؛ وأشار الإستطلاع إلى أن 59 % من المستجيبين أفادوا أن مفهومهم للحزب هو تنظيم سياسي يسعى للمشاركة في العملية السياسية دون استلام الحكم؛ وربما يعكس هذا الفهم؛ حالة الانفصال التي تلخص علاقة الأحزاب السياسة بالناس بشكل عام.

إن عدم وجود حضور فاعل لأحزاب تيار الوسط في الحياة السياسية؛ يعود إلى عجزها عن تقديم رؤى فكرية؛ وبرامج سياسية قادرة على الجذب، وكذلك عدم قدرة هذه الأحزاب على ترجمة الديمقراطية وتطبيقها في حياتها العملية؛ بسبب سيادة عقلية الزعيم الخالد؛ والذهنية العرفية في أشخاص هذه الأحزاب، و كانت النتيجة أنها فشلت في تقديم لون أو اتجاه سياسي يمكن أن يكون بديلا عن الألوان أو الاتجاهات الحزبية التقليدية السائدة في الأردن.

إن تلك المؤشرات؛ ترسم صورة قاتمة لمستقبل أحزاب تيار الوسط، إن مستقبلها لا يبشر بخير؛ وهذه الأحزاب أمام تحدٍّ حقيقي لإثبات وجودها؛ بتقديم الرؤى الفكرية؛ والبرامج السياسية؛ القادرة على الجذب والاستقطاب؛ وأن تخرج من تفكيرها؛ أو تفكير بعضها بأن تصبح حزبا للدولة، وان يكون الحزب وسيلة للعودة إلى مؤسسات الدولة.

إن فشل الأحزاب الوطنية في قدرتها على تقديم نفسها كأحزاب تسعى لتعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية؛ وبقائها ذات طابع نخبوي مرتبطة عضويتها بما يمكن تحقيقه من مكاسب شخصية، أفقدها مصداقيتها وجديتها في الشارع الأردني، ولم تستطع أن تسهم بشكل فاعل في الحياة السياسية الأردنية.

إن الصـورة المستقبلية لأحزاب تيار الوسط في ظـل استمرار الوضع الراهن؛ تعنـي أنهـا ستواجـة مصـيرا يتمثـل في تلاشي عـدد منها بعـد فتره زمنيـة؛ إما حكمـا؛ بسبب عـدم قدرتها على تأمين عدد من المؤسسـين يتوافق وقانون الأحزاب رقـم (19) لسنة 2007، أو نتيجة الانسحابـات المتكررة منها؛ مما يدخلها في حالة مـن الاحتضار الحزبي، حيث يصبح الحزب مجرد اسم على ورق؛ دون فعاليات أو نشاطـات أو مساهمـات في التنمية داخل المجتمع؛ والإسهـام في حل مشكلاته، وقد تختفي بعد فترة من الزمن بعد رحيل مؤسسيها؛ خصوصا في ظل انعدام المؤسسية داخل الحزب؛ وارتباطها الشديد بشخص الأمين العام المؤسس.

كذلك تبدو الصورة المستقبلية للتيار الوسطي أو (الوطني)؛ غير واضحة وقاتمة؛ إذ يواجه هذا التيار بمجمله تحديات قوية؛ تجعلة عاجزا عن ان يكون بديلا للتيارات الحزبية الأخرى؛ اذا ما استمرت الأوضاع الحالية على حالها، وقد يواجه فشـلا ذريعا في الوصـول إلى السلطة مستقبلاً؛ إذا مـا تم تعديل قانون الانتخابات بإتجـاة إقـرار قانون مختلـط، يعطي نسبة معينـة من مقاعد البرلمـان للأحزاب، خصوصا أن التيـارات السياسية الأخرى (خصوصاً التيار الاسلامي)؛ تملك رؤية واضحـة لمختلف مناحي الحياة؛ وجوانبها وبرامج للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعـي، و قدرا أكبر مـن المؤسسية والتنظيم، فيما يعـاني التيار الوطني من عدم وجود رؤية فكرية له؛ وتعكس برامجه مزيجاً من مواقف وقضايا غير منسجمة أيدلوجياً وفكرياً.

إن أحـزاب تيار الوسـط تواجه تحدي البقاء، وقيادتها تـدرك هذا الأمر، انه تحدي البقاء في الساحة السياسية، وعليها أن تدرك أيضا أنها لا تعمل في فراغ، إنها تعمـل في نظام اجتماعي متكامـل؛ تمثل هي فيه نظاماً فرعياً؛ ويواجه هذا النظام؛ مجموعـة من التحديات تأتي من البيئـة الداخلية والخارجية للنظام، وفي ظل عدم وجود آليات تمكن النظام من مواجهة هذه التحديات؛ سيكون مصيره الزوال؛ وبقاء

النظام القادر على التعامل مع التحديات ومواجهتها بمرونة، ولكي تستطيع أحزاب تيار الوسط البقاء و إثبات الوجود و المصداقية؛ أمام الرأي العام، ننصحها بالأخذ بالتوصيات التالية:

1 - ضـرورة مراجعة وتعديـل الأنظمة الأساسية للأحـزاب الوسطية الأردنية، بما يساعـد على تأطـير المؤسسية وآليات الممارسة الديمقراطيـة (التأطير القانوني و المؤسسـي لعمليـة الانتقال إلى مرحلة الانفـراج الديمقراطي في حياة الأحزاب الوسطية الأردنية)، على أن تشمل عملية المراجعة والتعديل المحاور التالية:

أ- المؤتمـر العـام، والتأكيـد على كونـه السلطة العليـا؛ والمرجعيـة الأساسية للحـزب، وتحديـد دورات عقده بانتظام، وأن يكـون صاحب ولاية كاملة على مختلف هيئات الحزب، وأن تحدد صلاحياته بوضوح، وليس بكلمات عمومية قابلة للتأويل والتفسير.

ب- ضرورة وجود سلطة تشريعية داخل الحزب، على أن تكون هذه السلطة هيئة وسيطة بين المؤتمر العام؛ والهيئات القيادية التنفيذية، وأن تتمتع بصلاحيات المؤتمـر في فـترات عدم انعقـاده، وأن تكون طريقـة اختيـار أعضائها؛ وفق التمثيـل النسبي للقواعد الحزبيـة، وأن يكون من ضمـن اختصاصاتها حق مراقبـة ومساءلة القيادات التنفيذية للحزب، وحق إعفائها من مهامها، إذا ما تبين خروجها عن المسار المرسوم لها من قبل المؤتمر العام.

ج- تحديد ولايـة الأمين العام و دورات التجديد له، وعضوية المكتب السياسي، ونقترح أن تكون أربع سنوات، قابلة للتجديد لدورة واحدة فقط، لتعميق مبدأ الشفافية وتداول السلطة، مع تحديد واضح ودقيق لصلاحيات الأمين العام، و تضمـين النظام الأساسي نصاً يحظر الجمع بين منصب الأمين العام وأي منصب قيادي اخر.

د- وجـود نظام انتخابـي واضح، يحدد آليات إجـراء الانتخابات، والتصويت، وإعلان النتائج والطعون.

هـ- وجود سلطة قضائية مستقلة داخل الحزب، تتضمن تنظيماً قضائياً حزبياً

من درجتين؛ لتعميق الشفافية داخل الحزب، على أن يوضح النظام الأساسي: درجات التقاضي، اختصاصات المحاكم، إجراءات الطعن، التهم والعقوبات الحزبية، وذلك لكي لا تبقى الاختصاصات القضائية ضمن صلاحيات الهيئات التنفيذية؛ وتستخدم كوسيلة لإقصاء المنافسين داخل الحزب.

و- جود نظام مالي مستقل عن النظام الأساسي، وأن يتضمن في بنوده كافة المواد الأساسية المتعلقة بالشؤون المالية، مثل: بنود الإيرادات، المصروفات وإعداد الموازنة، تنظيم القيود المحاسبية، جهة الصرف، جهة المراقبة المالية، والأحكام المتعلقة بتنظيم عمل الشؤون المالية، وأن لا يُترك تنظيم هذه القضايا الأساسية للوائح والتعليمات الداخلية.

ز- النص صراحة على عدم جواز الجمع بين المناصب الحزبية القيادية؛ تجنباً لتركيز الصلاحيات؛ مما قد يحول الأحزاب إلى مؤسسات شمولية، ومما قد يولد صراعاً داخلياً على السلطة؛ ينتهي بانقسام الحزب إلى أجنحة متصارعة؛ وأحزاب متعددة متنافسة.

2 - ضرورة انتقال الأحزاب الوسطية إلى مرحلة الممارسة الديمقراطية في حياتها الداخلية، فقد أظهرت النتائج السلبية التي حصلت علها الأحزاب الوسطية الأردنية أنها تساهم في تكريس التراجع المستدام في عملها، وضعف قدرتها على الاستقطاب بين شرائح المجتمع؛ و تراجع ثقة المواطنين بالأحزاب كمؤسسات وطنية، و تكريس القناعة المجتمعية بأن تلك الأحزاب ليست اكثر من تجمعات شخصية مصلحية ونفعية، و يكون ذلك من خلال إجراء دراسة شاملة حول المؤشرات التي تؤكد أن تلك الأحزاب تعيش أزمة ديمقراطية، خصوصا فيما يتعلق بمسألة تدأول القيادة داخل الحزب؛ و ضرورة الالتزام الكامل بتداول القيادة داخل الأحزاب الوسطية الأردنية، و منح القيادات الوسطى في الحزب إمكانية الوصول إلى المناصب العليا في الحزب، و كسر احتكار فئات معينة أو تكتلات عائلية للمناصب العليا في الأحزاب، و ذلك لإعطاء الحزب دفعة للتقدم إلى الأمام ولضمان عدم تحول الحزب إلى مؤسسات عائلية أو تجمعات نفعية مصلحية.

3 – تمكين المرأة في هيئات الأحزاب الوسطية القيادية، و منحها الحق في الترشح للمناصب القيادية دون قيود، حتى لا تبقى تلك الأحزاب صوراً مكررة عن القطاعات التقليدية في المجتمع؛ و لتخرج من نطاق النص التقليدي الذي ما زال يحكم العقلية الحزبية في الأحزاب الوسطية الأردنية، و كخطوة نحو الخروج من المأزق الديمقراطي الذي تعيشه تلك الأحزاب، و تعميقاً للقيم و العلاقات المؤسسية داخلها.

4 – الالتزام بالشفافية المالية، حيث ما زالت الأحزاب الأردنية الوسطية تعاني من السيطرة المالية للأمين العام المؤسس.

ونوصي الأحزاب بالإجراءات التالية:

– تحديد سلطات الأمين العام المالية، وأن تكون سلطة الإختصاص المالي مشتركة للمكتب السياسي أو التنفيذي، تحت إشراف لجنة رقابة مستقلة مرتبطة بالمؤتمر العام، أو بالمجلس التشريعي الحزبي.

– تعميق المؤسسية في الهيكل التنظيمي للحزب، و كافة القيم والممارسات المؤسسية، التي من شأنها تقليل العوامل المؤدية إلى تعزيز الفساد الإداري والمالي، ومن أهم الامور الواجب اتخاذ إجراء بشأنها هو التكتلات العائلية و(الكارتيلات المصلحية) الموجودة في هيئات الوسطية الأردنية.

– نشر البيانات المالية للأحزاب الأردنية في وسائل الإعلام المحلية؛ على أن تتضمن: التقارير المالية الدورية – الحسابات الختامية – بيان الدخل الموحد – الميزانية الموحدة – وتقرير مدققي الحسابات.

5 – الالتزام بالشفافية الإعلامية، وضمان حق شرائح المجتمع كافة بالوصول إلى المعلومات الأساسية عن الحزب، وذلك من خلال وسائل الاتصالات الحديثة؛ وخاصة المواقع الإلكترونية.

كما نوصي الأحزاب الوسطية الأردنية بما يلي:

– ضرورة إنشاء مواقع إلكترونية للأحزاب التي لم تنشئها، وأن تعمل الأحزاب الوسطية على توفير الوسائل الإعلامية كافة؛ ووسائل الاتصال التي من

شانها زيادة الترابط والاتصال بينها وبين المجتمع؛ وحتى لا تتحول الأحزاب الى كانتونات مغلقة.

- أن تكون المواقع الالكترونية متضمنة للمعلومات التالية؛ من أجل ضمان أعلى مستوى من الشفافية:

• المعلومات الأولية عن الحزب(نشأة الحزب - مبادىء الحزب - النظام الاساسي - التنظيم الهيكلي - الخطاب السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحزب)

• أسماء وعناوين أعضاء الهيئات القيادية للأحزاب ومراتبهم القيادية وسيرهم الذاتية.

• البيانات المالية للحزب.

• عناوين الاتصال؛ وخاصة البريد الالكتروني؛ من اجل ضمان إيصال الرأي الآخر؛ والتغذية الراجعة.

6 - تقديم برامج سياسية محددة وواضحة لمعالجة الأولويات والقضايا الوطنية؛ وان تحمل هذه البرامج أفكارا قابلة للتنفيذ لتكون هذه الأحزاب ذات مصداقية في الشارع الاردني، وإنهاء حالة الانفصال بينها وبين الناس.

7 - تقديم رؤية فكرية واضحة ومميزة لهذه الأحزاب؛ تؤسس لطيف سياسي؛ أو اتجاه سياسي جديد قادر على المنافسة مع التيارات الأخرى، وان لا تكون تلك الرؤى عبارة عن مزيج من المواقف والقضايا غير المنسجمة أيديولوجيا وفكريا، وانا أرى أن الرؤية الفكرية والبرنامج السياسي الذي طرحة حزب الجبهة الأردنية الموحدة؛ يمثل بداية صحيحة يمكن البناء عليها والإستفادة منها؛ وإن كان مازال بحاجة إلى المراجعة والتعديل والتطوير.

إن أحزاب الوسط الأردنية تعيش مأزقا حقيقيا في تطبيق الديمقراطية في حياتها الداخلية، وإن عدم معالجة هذا المأزق؛ إضافة إلى تحديات أخرى تهدد وجودها، سيكون له تأثيرات خطيرة ليس على نشاطات هذه الأحزاب وقدرتها على الاستقطاب؛ بل على مصيرها وبقائها في المستقبل المنظور.

المراجع

1 - **ابتسام العطيات، موسى شتيوي، د. سليمان صويص**، 2003.
«التطور الديمقراطي في الأردن: تقرير حول تعزيز مشاركة المرأة السياسية وتنمية الأحزاب السياسية وتطوير العمليات الانتخابية» المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (إيديا) وشبكة المنظمات غير الحكومية.

2 - **«خارطة الأحزاب السياسية الأردنية: اتجاهاتها الأيديولوجية والسياسية وواقعها الراهن»**، في كتاب «نحو رؤية اقتصادية مشتركة للأحزاب السياسية الأردنية والقطاع الخاص في الأردن»، الطبعة الأولى، 2006، مركز القدس للدراسات السياسية ومركز المشروعات الدولية الخاصة، ص 145-148.

3 - **الرنتاوي، عريب**؛ (2003). الحقبة الديمقراطية وأحزابها المحافظة، في كتاب: الأحزاب السياسية الأردنية: الواقع والطموح، تقديم ومراجعة: عريب الرنتاوي، عمل مشترك، مركز القدس للدراسات السياسية، ص 135-136.

4 - **فارس بريزات**، (2008). الديمقراطية في الأردن 2008 (استطلاع اجري في كانون الأول 2008)، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.

5 - وزارة الداخلية، إدارة شؤون الأحزاب.

6 - الأنظمة الأساسية للأحزاب السياسية الأردنية:

1 - الحزب الوطني الدستوري
2 - حزب حركة دعاء.
3 - الحياة
4 - الرسالة
5 - الرفاه
6 - الجبهة الأردنية الموحدة.
7 - الحزب الوطني الأردني.

7 - Jand, Kenneth, (2005). Political Partisan democracy in the Cortical and practical Perspectives, NDIIA. USA.

8 - مراجع من الانترنت:

حزب الحياة: http://alhayahparty.com
حزب الرسالة: http://www.alresalah.jo/
حزب حركة دعاء: www.duaa-jo.com
حزب الجبهة الأردنية الموحدة: http://jounited.org/
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
www.araparliaments.org/arabic/countries/bycountry.asp?cide=1

التجربة الحزبية اللبنانية في ضوء الانتخابات النيابية

د. رغيد الصلح
باحث سياسي وكاتب/ لبنان

أثارت الانتخابات اللبنانية الأخيرة؛ اهتماما عاما برزت مظاهره المحلية؛ عبر تأكيد العديد من الأحزاب التي ساهمت فيها؛ على أنها معركة مصيرية، وعلى أن نتائجها سوف تؤثر تأثيرا حاسما على مستقبل الجمهورية؛ والكيان اللبنانيين؛ (صفير، النهار 2009/6/7)؛ وبرزت مظاهره أيضا عبر ارتفاع نسبة الاقتراع؛ وتجاوزها نسبة الخمسين بالمئة من مجموع المقترعين؛ بينما لبثت هذه النسبة في الانتخابات السابقة دون ذلك بكثير. والجدير بالذكر أن العديد من المقترعين جاءوا خصيصا من الخارج؛ من اجل المساهمة في الاقتراع.

هذا على الصعيد المحلي؛ أما على الصعيد الدولي؛ فقد ظهر الاهتمام بالانتخابات؛ عبر الزيارات التي قام بها مسئولون كبار للبنان قبيل يوم الاقتراع؛ فيما بدا مناصرة لفريق على فريق آخر، وكانت أهم زيارة من هذا النوع؛ تلك التي قام بها «جو بايدن» نائب رئيس الجمهورية الأميركية. وبدا الاهتمام الدولي أيضا عبر هيئات المراقبة الدولية العديدة التي أرسلت موفدين وموفدات من اجل متابعة الانتخابات؛ والحكم على مجرياتها، وكان من أهم هذه الهيئات؛ بعثة مركز «كارتر» التي قادها الرئيس الاميركي الاسبق شخصياً.

وفي أعقاب يوم الانتخاب؛ وظهور نتائجها؛ أعربت العديد من الأطراف المحلية والعربيــة والدولية؛ عن رضاها عن العملية الانتخابية؛ وتقديرها لها؛ ولدور الدولة اللبنانيــة خاصة؛ الذي اقتصر على تنظيمها؛ واتخاذ كافة الاحتياطات الضرورية؛ مــن اجل مرورهــا على نحو يخلو من التزوير والعنف. ويجــدر بالذكر انه لم يسجل للدولــة اللبنانية انحيازها إلا في دائــرة انتخابية واحدة فقط، ولكن سقوط المرشح الوحيد الذي كان مقربا للسلطات اللبنانية العليا؛ اعتبر شاهدا على حيادية الدولة أكثر منه علامة على تدخلها الكثيف في العملية الانتخابية.

اقترنــت الشهادات الايجابية التــي حازت عليها العمليــة الانتخابية اللبنانية؛ بالتأكيد على أن هذه العملية تقدم دليلا ملموساً على حيوية الديمقراطية في لبنان؛ وعلى عمق جذورها؛ التي تعود إلى القرن التاسع عشر تقريباً؛ والى تعلق اللبنانيين بنظامهــم السياسي الديمقراطــي. ولا ريب أن هذه التقييمــات تنطوي على الكثير مــن الصواب، بيد أن اللبنانيين يتطلعــون إلى تطوير نظامهم الديمقراطي بصورة مستمــرة؛ وعبر الاستفادة من التجارب التي يمرون بها. ولقد كثرت المناقشات بعد ظهــور نتائج الجولة الانتخابيــة؛ حول العديد من القضايا؛ ومــن أهمها مسألة دور الأحزاب فيها، وما يكشفه هذا الدور من حقائق حول الحياة الحزبية بصورة عامة. وتقدم هذه الحقائق مادة معرفية تفيدنا في ورشة العمل؛ حيث أنها تؤشر على مدى التزام الأحزاب اللبنانية بمبدأ الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب.

إن تطبيق هذه المبــادئ؛ يتطلب؛ كما قال ناشط حزبي من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني؛ في مؤتمر حول الأحزاب السياسية في لبنان، بنية ديمقراطية تنطلق من أسفل الهرم، أي قاعدة الحزب إلى رأسه؛ أي القيادة، وتبرز معالم هذه البنيــة وقواعدها الرئيسة في نظام الحــزب الداخلي؛ وتمارس عن طريق الانتخاب وتوزيــع المهام، وعــن طريق اعتماد الشفافيــة في تمويل الحــزب ونفقاته، (غالير،

1997) هذا ويضيف علي خليفه الكواري، منسق «مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية» إلى هذه الشروط؛ ضرورة توافر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية داخل الحزب نفسه والفصل بينها، التأكيد على حرية التعبير داخل الحزب وصولا إلى الحق في تكوين تيارات داخله، وضمان تداول السلطة في الحزب؛ بدلا من تأبيد القيادات وتخليدها. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك كله؛ قيام الحزب باختيار مرشحيه ومرشحاته في الانتخابات بطريقة ديمقراطية، والطريقة التي تمت فيها عملية إعداد وبلورة برامج الأحزاب.

ويميز «آلان وير» (Ware, 1996: p.264-267) هنا بين نوعين من طرق الاختيار. في الأحزاب المركزية تقوم القيادة العليا باختيار المرشحين في سائر أنحاء البلاد. هذه الممارسة تؤكد الطابع النخبوي للأحزاب؛ وصواب نظرية «روبرتو ميتشيل» حول «القانون الحديدي للأوليغاركية» التي تقول بان الأحزاب سوف تخضع بالضرورة إلى قبضة من الحزبيين المتفرغين والمحترفين؛ الذين يحولون الحزب إلى أداة للتسلط على المجتمع. في الأحزاب اللامركزية، تقوم منظمات الحزب وفروعه؛ باختيار مرشحي الحزب في الانتخابات العامة، فتؤكد الطابع الديمقراطي للحزب؛ وتماسه الدائم مع الجمهور؛ ومع المواطنين والمواطنات خارج الحزب.

يقدم هذا التصنيف مدخلا للتعرف على المغازي التي انطوت عليها عملية اختيار مرشحي الأحزاب في لبنان؛ وعلى مدى مطابقة هذه العملية لمبادئ الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية. فضلا عن ذلك فانه يساعدنا على اكتشاف وتحديد مدى التزام الأحزاب السياسية في لبنان بالقواعد الأخرى المشار إليها أعلاه. الملاحظة العامة التي وصلنا إليها عبر متابعة الانتخابات اللبنانية؛ وعمليات اختيار المرشحين والمرشحات؛ وتشكيل اللوائح الانتخابية؛ هي انه في أكثر

الأحيـان كانـت الخيارات الحاسمة وحتـى الأولية على هذا الصعيـد تتم في المركز وليس في الأطراف.

ففـي نـدوة نظمها «مركـز عصام فارس للشـؤون اللبنانيـة»؛ في نهاية شهر نيسان/ابريـل؛ بعنـوان «صناعة النائـب في لبنان»؛ وشارك فيهـا ممثلون عن أهم الفئات السياسية التي ساهمت في العملية الانتخابية، لم يستطع أي واحد من هؤلاء؛ أن يبـين دور لجـان أو هيئات المناطق؛ في اختيار المرشحـين؛ أو حتى صورة واضحة عن طريقة اختيارهم.

هل يدل ذلك على أن قيادات الأحزاب؛ هي وحدها التي لعبت دورا حاسما في اختيارهـم؟ في سياق الإجابة على هذا السؤال؛ ينبغي الإشارة الى الحقائق التالية؛ المتعلقة بالتنظيمات والتجمعات السياسية في لبنان:

أولاً، ان هناك غموضـاً كبيراً يلف هذه التنظيمات ومدى اقترابها، أصلا من مفهـوم الحزب العصري بكل مكوناته وشروطه. فهناك خلط مستمر بين ما يسمى في لبنان حاليا بالتيارات والحركات والجماعات وغير ذلك من التسميات المشابهة، مـن جهة، وبين الأحـزاب، من جهة أخـرى. فللأحزاب معان محـددة، وللأحزاب العصريـة شروط ومقومات؛ منها ما يتصل كما قلنا أعـلاه، بالطابع الديمقراطي لبنيانها التنظيمي؛ الذي يؤكد دور الأفراد وحقهم في محاسبة القيادات؛ ومشاركتهم في الحيـاة الحزبية. أمـا التجمعات الأخرى التي تطلق علـى نفسها تسميات أخرى غـير الأحزاب؛ فهي لا تتوافر فيها مثل هذه المقومـات والشروط، وليس من ضمانة تنظيميـة أو حقوقية؛ تسمح للمنتمين إلى التيارات؛ أو الحركات بنفس الحقوق التي يمتلكهـا الحزبي. ويجدر بالذكـر؛ انه من أصل 18 فصيل سياسي مثلت في المجلس الجديـد؛ هناك 10 فقط تسمـي نفسها أحزابا؛ أما ما تبقى فهـو يحمل توصيفات أخرى.

غني عـن الإسهاب؛ ان اتخاذ القـرارات المهمة داخل التيـارات ومنها اختيار مرشحـي التيـار؛ لا يتـم في إطار هيكليـة جماعية وديمقراطيـة؛ ولا تحكمه قواعد محددة، بل يتم وفقا لتنسيب زعيم التيار؛ وقراره على هذا الصعيد هو الحاسم.

ثانياً، ان بين هذه الأحزاب من لم يحسم مسألة الالتزام بالنظام الديمقراطي؛ حتى ولو كان يمثل اليوم ركنا هاما في العملية البرلمانية. ومن ثم فان هذه الأحزاب والفصائل لا تجد دافعـا ملحا لتنظيم حياتها الداخلية على الأساس الديمقراطي. تأسيسـا على ذلك؛ فان عملية اختيار المرشحين للنيابة لم تتم عبر إجراءات شفافة يتابعها الرأي العام، بل اطلع عليها المواطنون عبر الإعلام التابع للأحزاب نفسها.

ثالثاً، شخصنـة الأحـزاب والفصائل السياسيـة؛ ويتراوح هـذا الطابع بين أحزاب ينطبـق عليها طابع الشخصنة بصورة حرفية؛ إذ أن عدد الأعضاء في هذا الحـزب؛ لا يتجاوز الأفراد القلائل؛ الذين تربطهم بزعيم الحزب روابط عائلية أو مصلحيـة. هذا من جهة، وبـين زعامات تملك تأييدا جماهيريا كبيرا؛ إلا أن اتساع التأييد لهذه الزعامات؛ لا ينزع عن علاقتها بجمهورها طابع الشخصنة إلى درجة أن الفصائل التي يتزعمونها باتت تتكنى باسمهم.

تنطبـق الشخصنة على عدد من اهـم التكوينات السياسية في لبنان؛ مثل تيار المستقبـل؛ الـذي يتزعمه النائب والمرشـح الأقوى لرئاسة الحكومـة الجديدة سعد الحريـري؛ والتيـار الوطني الحـر الذي يتزعمه رئيـس الحكومة اللبنـاني الأسبق ميشـال عون؛ وكذلك تيار المردة الذي يتزعمه الوزير السابق سليمان فرنجيه. وفي هذه التيارات، أو في التيارين الأول والثاني على الأقل؛ محاولات ومبادرات لتحويلها إلى أحزاب؛ أو لتأسيس أحزاب في داخلها؛ تعمل جنبا إلى جنب مع التيار. وكان من أبرزهـا المحأولة لإنشاء حزب للتيار الوطني الحر؛ التي رافقها وضع مشروع لنظام داخلي للحـزب، ولكن هذه المحاولة تعثرت بعد نقاشـات مطولة؛ تمحور قسم منها

حول صلاحيات الهيئات القيادية للحزب (عطاالله، النهار، 2008)

لئن كانت هذه المحاولات قد تعثرت؛ فان بعضها أنجب صيغا وهيئات تنظيمية؛ يأمل أصحابها أن تنمي قدرات التيار الذي ينتمون إليه؛ مثل إنشاء مكاتب متخصصة. ولكن هذه الهيئات التيارية والحركية لا تنتظم، بالضرورة، في بنية ديمقراطية التكوين والأفق. وقيامها وزوالها مرهون إلى حد بعيد باعتبارات استنسابية تقررها قيادة التيار أو الحركة.

إن هذه المعطيات تفضي عند بعضهم إلى الحكم على مستقبل الديمقراطية في لبنان بمنظار متشائم، ويتصورون أن الديمقراطية اللبنانية سوف ترأوح مكانها؛ ما لم تتطور الحياة الديمقراطية في الأحزاب. وهذه النظرة تنطلق من الربط السببي بين الاثنين، فالحزب يكون ديمقراطيا، كما يقول «ايغال مرسل» ليس فقط إذا التزمت برامجه السياسية بمبادئها فحسب؛ وإنما أيضا بمقدار ما يمارسها الأعضاء في الحزب نفسه. ولكن هذا التوصيف الصارم للعلاقة بين الاثنين قد لا ينطبق بدقة على أحزاب لعبت دورا مهما في تنمية الديمقراطية في المنطقة؛ مثل حزبي الوفد في مصر؛ والكتلة الوطنية في لبنان؛ رغم أنها لم تطبق المعايير الديمقراطية بدقة في داخلها. لعله يمكن الاكتفاء بالقول إن هناك علاقة وثيقة بين الاثنين؛ بمعنى انه بمقدار ما تتعزز الديمقراطية الداخلية في الحزب؛ يتوطد التزامه بالديمقراطية.

من أجل التوصل إلى نتائج من هذا النوع، وبحثا عن معايير الحد الأدنى للديمقراطية داخل الأحزاب اللبنانية؛ اقترح ما يلي:

أولاً، أن يمتلك الحزب برنامجا سياسيا مدونا وواضحا ومعلنا؛ بحيث يكون هذا البرنامج أساسا للانتماء الحزبي القائم على الخيار الطوعي. كذلك فانه من

الضروري أن يساهم أعضاء الحزب مساهمة نشيطة في مناقشة هذا البرنامج عبر المؤتمرات وورش العمل والندوات الفكرية والسياسية والاختصاصية التي ينظمها الحزب.

ثانياً، أن يمتلك الحزب نظاما داخليا يحدد دور الحزبيين وحقوقهم ومسئولياتهم، وان يحدد النظام الداخلي طرق تعديله؛ بحيث لا يجري التلاعب به من قبل احد؛ خاصة بغرض إمساك «أوليغاركية» حزبية بالمواقع الرئيسية فيه إلى أمد غير محدود.

ثالثاً، أن يجري اختيار القيادات الحزبية، على المستويات كافة عبر الانتخابات، وان تضمن هذه الانتخابات تداول السلطة الحزبية، وان تنتخب القيادات لدورات محددة.

رابعاً، ان تنعقد مؤتمرات حزبية دورية تكون مجالا لمناقشة سياسات الحزب وأداء هيئاته القيادية.

خامساً، إن تقدم القيادات الحزبية موازنة عامة، تبين مصادر تمويل الحزب، وان تشكل السلطات التشريعية في الحزب هيئات لمراقبة تطبيق الموازنة.

سادساً، أن يحدد الحزب كوتا في هيئاته المختلفة للنساء وللشباب ضمانا لتوسيع المشاركة في المسئوليات الحزبية.

تلك هي في تقديري الشروط الضرورية؛ لضمان معايير الحد الادنى من الحياة الديمقراطية داخل الأحزاب؛ وهي شروط تفرضها الأحزاب نفسها؛ ولا تضعها الدولة؛ بقصد تقييد النشاط الحزبي؛ ففي رأيي إن دور الدولة في هذا المضمار ينبغي أن يقتصر على تشجيع الأحزاب الديمقراطية فحسب.

المراجع

- صفير، البطريرك مار نصر الله. «الكيان في خطر وعلينا إحباط تغيير وجه لبنان».
- عطاالله، بيار. «انتخابات التيار الوطني في أيار على مشرحة مناقشات داخلية ديمقراطية»، (النهار 2008/3/7).
- غالير، مايكل. «الأحزاب والديمقراطية: معايير الحزب الديمقراطية في صلب بنيته الداخلية وممارسته السياسية» في الأحزاب والقوى السياسية في لبنان: تجدد والتزام (بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم)
- Mersel, Yeigal. Oxford Journals Law Int. Jnl. of Constitutional Law, Volume 4, Number 1 Pp. 84-113.
- Ware, Alan. Political Parties and Party Systems. (Oxford: Oxford University Press).

القيم الديمقراطية في ممارسة الأحزاب السياسية*

هانز مارتين سيغ

مستشار السياسة الخارجية للنائب مانفريد جرند، والمجموعة البرلمانية لحزبي الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي في البوندستاغ/ ألمانيا

الدساتير والقوانين والأحزاب السياسية؛ من أهم أركان تفعيل القيم الديمقراطية، وتأسيس نظام حفظ للذات؛ يقوم على أساس التنافسية التعددية؛ داخل الأحزاب السياسية؛ وفيما بينها علي حد سواء. ومن دون ذلك؛ فإنه يتم تعريض كل ديمقراطية لخطر الخنوع؛ إما للفساد؛ أو إلى أشكال سلطوية من الحكم. وعبر تاريخها؛ خاضت المانيا تجارب متضاربة جدًا؛ سواء مع الممارسات الديمقراطية؛ أو تلك غير الديمقراطية داخل الأحزاب سوية؛ مع الدور الذي يضطلع به النظام الحزبي القائم؛ والذي يقوم بدوره في الحفاظ على النظام الديمقراطي؛ أو في إفشاله.

وابتغي، عبر هذه المساهمة، أن أعالج البيئة التاريخية والسياسية التي تطور في ضوئها النظام الحزبي الألماني والتي يعمل على هديها. ثم انتقل إلى حجم أكبر من الوقائع العملياتية، على نحو تحديدي أكثر.

ولعل السبب الرئيس؛ في معرفة أهمية التحدث عن السياق التاريخي والسياسي؛ الذي لا يتعلق كثيراً في معرفة كيفية أن حزباً ما؛ أو نظاماً حزبياً ما؛ قد تطور؛ بقدر ما يتعلق بمجرد حقيقة انه لا يمكن فصل أي تجربة أو درس استقيا منه تماماً عن البيئة التي نشأ فيها.

---

* النص الأصلي لهذه الورقة باللغة الإنجليزية.

إذ في الديمقراطية العاملة؛ يكون النظام الدستوري والنظام الحزبي متوائمين على نحو وثيق مع بعضهما بعضا. وعليه؛ وقبل ان اخوض في شرح تطور المتطلبات القانونية لتنفيذ المبادئ الديمقراطية في الأحزاب السياسية في ألمانيا، أود أن أبدأ بطرح بعض الملحوظات عن الاستقلالية المتداخلة بين الأنظمة الحزبية وبين الأنظمة الدستورية.

ذلك أنه بإمكان القوانين والقواعد الدستورية؛ تحديد بعض خطوط الإرشاد المهمة جداً؛ لكنها تكون على الرغم من ذلك عمومية جداً؛ وقياساً على ذلك، من السهل صوغ دستور من الناحية النظرية؛ بحيث يمكن، حتى، أن يكون دستوراً جيداً، ومع ذلك، يكون من الصعوبة، على نحو أكثر، تطوير نظام حزبي عامل؛ غير أن النظام الحزبي، على نطاق واسع، هو الذي يعتمد عليه نجاح الدساتير والقوانين؛ وذلك – في الحقيقة – درس يستطيع المرء أن يستقيه من التاريخ الألماني، وفي العديد من البلدان الأوروبية الأخرى، وعلى وجه الخصوص بريطانيا والولايات المتحدة؛ حيث تطورت الحقائق الدستورية؛ والأنظمة الحزبية سوية؛ بشكل مستمر؛ على مدار فترات طويلة من الزمن.

غير أن الدستورين الديمقراطيين الآخرين اللذين كانا لدى ألمانيا طيلة المئة سنة الأخيرة؛ إنما كانا نتيجة لحالات توقف رئيسي في التاريخ السياسي للبلد. الأول ما دعي بدستور الجمهورية الذي ادخله «فايمار» إلى حيز التنفيذ بعد الحرب العالمية الأولى؛ عندما حولت الملكية الدستورية إلى جمهورية شبه برلمانية أو شبه رئاسية. وجاء الثاني في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ عندما عادت ألمانيا مرة ثانية لتبني دستور ديمقراطي.

وكان دستور «فايمار» قد نجا أصلاً من عدة أزمات معمقة. وكان بإمكان كل واحدة من تلك الأزمات أن تطيح لربما بدستور ألمانيا الحالي.

وفي المانيا اليوم؛ فإن النظام شبه الرئاسي الذي نص عليه دستور «فايمار» يعتبر مفهوماً متصدعاً بسبب فشله المطلق. لكن عندما فشل النظام البرلماني للجمهورية الرابعة في فرنسا في نهاية المطاف خلال حرب الجزائر؛ لم يكن محض صدفة أن عمد «شارل ديغول» إلى وضع دستور جديد مشابه إلى حد بعيد بدستور «فايمار». وتجدر الاشارة في هذا المقام؛ إلى أن التاريخين الدستوريين لفرنسا

والمانيا أُخذ في العديد من الوقائع اتجاهات متضادة.

ولعل السبب الرئيسي في فشل الجمهورية الفرنسية الرابعة؛ والجمهورية الألمانية لـ «فايمار»؛ أو الدستور الألماني الحالي في العمل منذ 60 سنة؛ لا يكمن في الدساتير نفسها؛ وإنما في الأنظمة الحزبية المعنية.

ويبرز هذا السؤال عن الخصائص الخاصة بالأنظمة الحزبية؛ والتي أفضت إلى فشل الأولى، ونجاح الجمهورية الألمانية الثانية.

المتطلبات القانونية لديمقراطية ما داخل الحزب

الماضي والحاضر، مقارنة مع النظام الحزبي الالماني حالياً كان النظام الحزبي القائم بين عامي 1919 و 1933 أكثر تنوعاً بكثير، وغطى طيفاً أوسع بكثير من الأيدويولوجيات السياسية؛ بوجود حزب شيوعي قوي في الجناح اليساري؛ ووجود أحزاب قومية؛ ولاحقاً أيضاً فاشية في أقصى اليمين، وكانت الأحزاب التي دعمت الدستور الديمقراطي؛ قد خسرت أغلبيتها الديمقراطية لأول مرة أصلاً في عام 1924. ولهذا السبب؛ فانه من الآمن القول إن نظاماً برلمانياً صرفاً كان ليفشل في ذات الوقت؛ وأصبحت الحالة بعد الحرب العالمية الثانية أسهل بكثير في هذا الحقل؛ فقد أبيد تقريباً أقصى اليمين وأقصى اليسار؛ ولأول مرة، لم تكن الحكومة فحسب؛ وإنما المعارضة أيضاً مكونة على نحو رئيس من أحزاب ديمقراطية.

ولهذا السبب وحسب، أمكن تبني نظام برلماني متساوق في عام 1944؛ لكن قبل ارتقاء «هتلر» إلى السلطة؛ كان النظام الحزبي قد وهن أيضاً؛ بسبب المزيد من العيوب الأساسية، وأحد هذه العيوب؛ أن فهم الديمقراطية في المانيا كان في ما قبل الحرب العالمية الأولى، كما وصفه «ايرنست فرانكيل» ذات مرة، متأثراً أكثر بفهم استفتائي؛ كما وبتقاليد تعود وراء إلى أفكار مثل «فولفت جنرال» لـ «روسو» أكثر منه بمثل واحد كما وضح. ووفقاً لذلك، نظر إلى أداء المؤسسات الديمقراطية؛ على انه اقل مقدرة في التوصل لحلول وسط بين المصالح المختلفة في المجتمع؛ على الرغم من مقدرته في تنفيذ بعض من الإرادة العامة للأمة.

واعتبرت شرائح ضخمة من المجتمع؛ الأحزاب في افضل الحالات؛ بمثابة آليات ضرورية؛ تمكن النظام من العمل؛ لكنها رأتها تنظيمات منحازة؛ شوهت الإرادة الحقيقية للشعب، وكان هذا الفهم للديمقراطية واحداً من الأسباب التي

جعلت – من الناحية الفعلية – أغلبية من الشعب؛ تبدي شكوكاً في الديمقراطية متعددة الأحزاب؛ كما يسر بكثير على «هتلر» عملية تأسيس القائمة لأنه استطاع؛ ببساطة؛ الاحتفاظ بكافة المؤسسات القائمة واستخدامها؛ اذ احتاج لإلغاء النظام الحزبي وحسب.

وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية؛ جلبت هذه التجربة عملية إعادة تفكير سياسية في المانيا؛ وعرض الإنشاء الكلي للقانون الأساسي الذي تم تبنيه في عام 1924؛ تأهيلاً جديداً على غرار المثال البريطاني؛ ومعه على التقليد الانجلو ساكسوني للديمقراطية التعددية والتمثيلية؛ واعترف هذا الدستور الجديد صراحة بالأحزاب؛ على انها مؤسسات احتاجت للمشاركة في تشكيل الإرادة السياسية للشعب؛ كما ان الدستور؛ بالإضافة إلى القوانين ذات الصلة؛ والتي سنت؛ جعلت من الصعب جداً حظر الأحزاب.

واليوم؛ وطبقاً للقوانين ذات الصلة؛ واختصاص المحكمة الدستورية؛ يمكن حظر حزب معين من قبل المحكمة الدستورية فقط؛ لا القول انه ينوي قلب النظام السياسي القائم؛ إلا في حالة انه يسعى لتحقيق هذا الهدف بطريقة عدوانية ومتشددة، وربما يكون أهم عيب في النظام الجنوبي قبل عام 1933، هو أن القانون لم يتطلب وجوب الاعتراف بالأحزاب من قبل المبادئ الديمقراطية نفسها، لذا فقد كرست عملية غض الطرف عن الديمقراطية التعددية الأحزاب المتطرفة في اقصى اليسار؛ كما وفي أقصى اليمين؛ وكان حزب «هتلر» القومي الاشتراكي قد اسس ما وصف بمبدأ القيادة الذي خول «هتلر» فعلياً صلاحيات غير محدودة فوق كل القرارات وكل التعيينات التي كانت تتم من اعلى الى اسفل. وبسبب هذه التجربة، فإن دستورنا يتطلب الآن من الأحزاب كافة ان تكون منظمة وفق المبادئ الديمقراطية، ويتطلب القانون الخاص بالأحزاب على نحو خاص، بأن يشغل مركز القيادة على كل المستويات، فقط عبر انتخابات حرة وسرية؛ سواء من قبل الأعضاء؛ أو من قبل النواب المنتخبين مثلهم.

ويعني هذا؛ أنه على المستوى التنظيمي الأخفض، يجب ان ينتخبوا مباشرة، من جانب جمعية عادية؛ من أعضاء الحزب؛ أما وعلى المستويات الأعلى؛ أي علي مستوى المقاطعة والولاية؛ كما وعلى المستوى الفدرالي؛ فانه يمكن لهذه الانتخابات

أن تجـرى بواسطـة مؤتمرات للنواب، لكـن يجب أن ينتخب هـؤلاء النواب من قبل مؤتمـرات أو جمعيـات عمومية على المستـوى الأقل المعني، ولهـذا السبب؛ لا تتمتع أي زعامـة لحزب الماني، بسيطرة أكيدة علـى الهيئات التي انتخبتها؛ وما يزال ثمة حزبـين متطرفين حتـى في أقصى اليمين في المانيا، لكنهمـا لم ينجحا حتى الآن في تأسيس زعامة سلطوية فعالة عبر الوقت.

وتقريبـاً، فإنه دائمـاً عندما تنمو هـذه الأحزاب؛ وحتى عندمـا تكسب بعض التفويضـات؛ في منافسـات الانتخابـات العامـة؛ بين مختلف قادة الحـزب؛ أو من يريـدون أن يكونوا قادة للحـزب؛ فإنه عادة ما تنشب خلافـات داخلية فيما بينها، ومـن بين الطرق التي استخدمها قادة الأحزاب السلطويـة لضمان التزام أتباعهم بالانضباطية؛ كان ببساطة استثناء الأعضاء غير المتقيدين؛ لكن لم يعد هذا ممكناً وفق القانون الألماني الحالي، اذ انه لا يمكن استثناء الأعضاء الآن؛ إلا فقط في حال ارتكابهم مخالفات ضـد القوانين والأنظمة الأساسية، ويطلب من كل حزب تشكيل هيئـات تحكيمية علـى مستويين على الأقـل؛ وتبني تنظيمات مـن شأنها أن تضمن إجراء محاكمات عادلة.

ومـن الممكن استئناف أي حكم مـن محاكمات الحزب لدى اي محاكم؛ عادية وزيـادة على ذلك، ينصـ القانون الألماني ليس فقط على حق الأحزاب في الحصول علـى دعم مالي مـن الدولة؛ بحيث لا تصبـح الأحزاب معتمدة كليـة على المصالح الخاصة؛ بل ويتطلب بان تكون عمليات تمويل الأحزاب شفافة.

ومـن بين أشياء أخرى، تحد هذه الأحكام مـن مقدرة القيادات في أخذ أموال أو إنفاقهـا على نحو غير منضبـط؛ واستخدامها كوسيلة للتأثير على الحزب بشكل غـير ديمقراطي؛ الأحزاب والانظمة السياسية نظراً لتجاربها التاريخية لدى المانيا الكثير الأكثر مـن التنظيمات المحددة؛ التي تتعلق بالتنظيم الديمقراطي للأحزاب اكـثر مما لدى البلدان الأخرى. وتستطيع القوانين لوحدها تنظيم النظام الحزبي؛ لكنهـا لا تستطيع تأسيسه، وبغيـة معرفة الكيفية التي تستطيع من خلالها الأحزاب الديمقراطيـة العمـل بفعالية، على المـرء أن يتأمل أولاً؛ كيف تساهـم الأحزاب في النظـام الديمقراطي، وثانيـاً، كيف تعمل الديمقراطية داخـل الأحزاب؛ فمن دون نظـام تمثيلي يستند إلى تقسيـم الصلاحيات؛ ومن دون وجود منافسة بين مختلف

القوى السياسية؛ فان الديمقراطية – طبقاً لعبارات «ايمانويل كانت» – ستكون نوعاً آخـر من الاستبداد؛ ذلك أن القيم الديمقراطيـة ليست مقتصرة على تنفيذ إرادة الشعب – وهي من ناحية فعلية؛ إرادة الأغلبية – وإنما تشمل أيضاً حقوق الأقلية[1].

ولا تعتمد الديمقراطية التعددية على الضبط والموازين التي تخلق في الدستور؛ وإنمـا أيضاً علـى وسطاء الدولة كما قـال «توكوفيل»: مؤسسـات في المجتمع المدني تنظـم مجموعات مصالح مختلفة وتمكنها من المشاركة في العملية السياسية، وبين هـذه التنظيمات تعتبر الأحزاب هي الأكثر أهمية؛ وكما قال «كارل بوبر» ذات مرة: فان الديمقراطيـة ليست نظاماً فيه يحكم الشعب، بل انه نظام تستطيع من خلاله الأغلبيـة أن تتخلص من الحكومة مـن دون إراقة الدماء، وتعتـبر الانتخابات هي الأدوات الرئيسـة لتحقيق ذلك، لكنها تتطلب ان يتم وضع اختيار للشعب، وهذا هو أهم عمل عام للأحزاب؛ اي تنظيم الحياة السياسية في اختيـارات.

لكـن الكيفية التي تضطلـع بها الأحزاب للقيام بهذا الـدور؛ يمكن ان تختلف مـن نظام سياسي إلى آخر. وتتطلـب الأشكال المختلفة للحكومة عمل أنظمة حزبية مختلفة – أو العكس بالعكس – ففي الأشكال الرئاسية للحكومة يكون نفوذ وتماسك الأحزاب في العادة اخفض منه في الحكومات البرلمانية.

وفي الولايـات المتحـدة، على سبيل المثال؛ تعتمد قـوة السياسي في العادة على مكتبـه أكـثر من اعتمادها علـى موقف حزبـه؛ فالرئيس الحاكم يعتـبر عموماً هو زعيـم حزبه؛ لكـن لجان الحزب الرسمية تحمـل وزناً اقل بكثير؛ كمـا أن التنظيم الحزبـي الكلي؛ هو أقل تطوراً بكثير منـه في كل دولة أوروبية؛ ونظراً لأن الكونغرس منفصـل بشكل صارم عن الحكومة؛ فإن النواب والشيوخ الأميركيين يتمتعون أيضاً باستقلاليـة اكبر بكثير عن قرارات الحزب الجماعيـة؛ قياساً مع معظم نظرائهم الأوروبيـين، وهـذا هـو الحجـم الأكبر نسبيـاً عـن الاستقلالية من قبـل الحكومة والأحـزاب على حد سواء؛ ما يجعـل الكونغرس مؤسسة أقـوى بكثير مما هي عليه معظم البرلمانات الأوروبية في أنظمتها السياسية المعنية.

وثمـة عامل آخر يؤثر في شكل النظام الحزبي إلى مدى كبير، وهذا العامل هو قانـون الانتخاب، ففي الأنظمة التـي تستند إلى تمثيل نسبي؛ يكـون البرلمانيون في العـادة؛ أكثر اعتماداً على أحزابهم منهم على قواعـد الأنظمة، في أنظمة تصويت

الأغلبيــة، لأنهــم في الحالة الأولى؛ يحتاجــون فقط إلى ضمان إتبــاع وحدة حزبية اصغــر بكثــير؛ وفي الحالــة الثانية؛ فهــم يعتمدون علــى دعم صانعــي القرار ذوي المستــوى الأعلى، ويستند هذا الدعم غالبــاً لا إلى الخصائص الشخصية للمرشح فقط، وإنما أيضاً إلى تقيده بالخط العام للحزب، ويمكن لكلا الخيارين أن ينطويا على مزايا وأضرار.

ولأن لدى المانيا نظام تصويت يستند، علي نحو مهيمن، إلى نظام تمثيل حزبي في البرلمان، فهو سائد أكثر منه في بريطانيا التي لديها نظام تصويت الأغلبية، لكن نظراً لان النظام الألماني يميل الى إفراز حكومات ائتلافية مقرونة أحياناً بأغلبيات صغيرة جداً؛ فإن هذا الامر يعتبر أيضاً ضرورياً.

وكان لــدى ألمانيا حكومات حكمت لسنوات بأغلبيــة لم تتعد الصوتين وحسب؛ وفي الأنظمــة البرلمانية كما هو الحال في بريطانيــا أو المانيا؛ مع ذلك فإن الأحزاب تكــون في العادة أكثر تماســكاً منها في أنظمة لها شكل حكومة رئاسي؛ لان الحكومة تعــول علــى السيطرة على الأحــزاب البرلمانيــة التي تشــكل قاعدة قوتهــا، كما أن المعارضة تحتاج لان تقدم نفسها في كل الأوقات تقريباً كبديل سياسي على استعداد لتولي زمام الامور.

ونظرياً، يجب أن يتحكم البرلمان في الحكومة، لكن في بريطانيا أو المانيا عادة ما تكون الحكومة هي التي تسيطر على الأغلبية التي تتمتع بها في البرلمان؛ ولا يمكن الضبــط والربط في تقسيم الصلاحيات بــين السلطة التنفيذية وتلــك التشريعية؛ ولكن يمكن في المنافسة بين الحكومة والمعارضة.

ومن الناحية الفعلية؛ فإن القوة الفعلية للديمقراطيات اليوم تكمن في الأحزاب لا في التفويضات البرلمانية أو مكاتب الحكومة؛ انها الأحزاب أو قيادتها التي تحكم البلــد فعلياً؛ ففي بريطانيا، من الواضح ذاتياً ان قادة الأحزاب الكبيرة؛ هم الذين يصبحون إما رؤساء للحكومات أو زعماء للمعارضة.

وفي المانيــا حيــث يكون من الصعــب أكثر إزاحة مستشار متــى ما انتخب؛ ثمة أمثلــة قليلة لم يكن فيها رؤساء الحكومــات هم في الوقت نفسه زعماء الحزب، كما أن عدداً قليلاً من الوزراء؛ لم يكونوا حتى أعضاء في الحزب؛ لكن في كل حالة؛ اثبت هــذا الوضع؛ انــه ينم عن ضعف كبير؛ وما يستطيع الوزيــر أن ينجزه لا يعتمد على الصلاحية التي يتمتع بها مكتبه؛ وإنما يعتمد على وضعه ومكانته في حزبه.

وفي كل حالة مفردة لم يتبوأ فيها المستشار الألماني قيادة الحزب؛ نراه يخفق في نهايـة المطاف؛ لأنـه لم يستطع ضمان اتباع حزبه، لكن كلما كان دور الأحزاب اكثر هيمنـة في الحياة السياسية؛ كلما كانت أكثر أهمية بالنسبة للعمليات الديمقراطية لكي تحتل حيزها لديها.

وفي أثناء ذلك، تبذل الأحزاب السياسية قصارى جهودها؛ من اجل الاستئثار بالسلطة السياسية على الحكومة، وما يحول دون أن يتمكنوا من إرساء دعائم ضغط دائم على الأحزاب الاخرى؛ يفضي الى انتهاج أسلوب أكثر سلطوية في الحكم؛ إنما هو، في الحقيقة، الديمقراطية داخل الحـــزب.

وإذا مـا رام الحـزب أن يصبـح أكـثر قوة فعليـه أن يضم المزيـد والمزيد من المجموعـات المختلفة سويـة مع مصالحها المعنية، وتكون النتيجـة منافسة متزايدة بـين المصالح المختلفة داخل الحـزب، وفي بعض الحالات حلت المنافسات السياسية داخـل الأحزاب السياسية المسيطرة، والى حد ما، محل المنافسة بين الأحزاب على الديمقراطية، وحدث هذا على سبيل المثال، في عدد من الولايات المتحدة الأميركية التي يهيمن عليها إما الحزب الديمقراطي أو الحزب الجمهوري.

وفي هـذه الحالات؛ أصبحت الانتخابـات التمهيدية داخل الحزب؛ أكثر أهمية مـن الانتخابـات العامـة؛ ففي ولايـة المانية؛ هي بافاريـا؛ هيمن حـزب واحد على الحكومـة لأكثر من أربعـة عقود باغلبية مطلقة في البرلمـان؛ إذ نجح في ذلك؛ لأنه كان فعالاً جداً في التوسط في طائفة واسعة من المصالح المختلفة؛ كانت كلها مدرجة علـى الأجندة داخل الحزب، لكن مـن الطبيعي أن تصطـدم الأحزاب التي تحاول تحقيق تمثيل مصالح مختلفة جداً بنكسات؟! أولاً، لأن من شأن هذا التوجه أن يعزز الإحتـكاكات داخل الحزب؛ وثانياً لان الأحـزاب الأصغر تكون في العادة قادرة على تمثيل مصالح معينة، على نحو أكثر تميزاً، من الأحزاب الكبيرة.

وهـذا التوزيع للمزايا والأضرار بـين الأحزاب الصغيرة؛ وتلك الكبيرة؛ هو ما يحفظ التوازن العام بين الأحزاب في النظام الديمقراطي؛ طالما كانت الديمقراطية داخـل الحـزب؛ تحول دون أن تتمكن قيادة الحزب الحاكـم من استخدام مواردها الأضخم لإخضاع الآخرين، وربما يكون هذا المنحى هو الضمان المراد الأكثر أهمية في الحفاظ علـــى الديمقراطية.

تنظيم الديمقراطية داخل الحزب

على الأحزاب، عند ممارستها للديمقراطية، أن تفي بعدد من المتطلبات بعضها يكون متناقضاً، أحدها المدى الذي يمكن فيه ممارسة الديمقراطية علناً داخل الحزب؛ فمن جهة تكون المنافسات فيما بين الساسة هي في العادة أكثر فظاظة قياساً مع حجمها بين الأحزاب؛ لان عمل الفرد السياسي يعتمد في المقام الأول على التقدم الذي يحققه داخل حزبه؛ وفيما بعد في الانتخابات العامة.

ومع الأحزاب الأخرى؛ تجد نفسك في مواجهة مفتوحة. وانه شأنك الخاص عندما تريد أن تنظر إلي الخلف، لكن من جهة أخرى، وبغية ان تحظى بقصب السبق في الانتخابات، على الأحزاب أن تظهر وحدة الصف والتصميم وقيادة قوية.

ولهذا السبب؛ نادراً ما يتم تحدي قادة الحزب علناً؛ كما انه يوضح أيضاً؛ لماذا تلعب سياسة الكواليس؛ وحتى التدخلات دوراً مهماً في الأنظمة السياسية لكل الأحزاب؛ وذلك لا يعني أن هذه الطرق تتجاوز وتلتف على المشاركة الديمقراطية؛ لأن أي حل يتم التوصل إليه؛ يجب أن يكون مقبولاً لدى عموم أعضاء الحزب؛ حتى وان تم التوصل إليه بواسطة هذه الطرق.

ويكون قادة الأحزاب؛ على وعي تام بضرورة إبقاء الصفوف مرصوصة، وفيما، ولهذه الأسباب تكون المقدرة على ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب اكثر محدودية؛ قياساً مع النظام السياسي بشكل عام، فان قياداتها تحتاج عموماً إلى إتباع استراتيجيات شاملة لأنهم لا يستطيعون في نهاية المطاف نقض أصوات الأعضاء أو نوابهم.

وفيما تحاول كل قيادة جهدها للسيطرة على حزبها؛ فمن المرجح أنها تتسبب في معارضة داخل الحزب؛ إذا أصبحت سلطوية جداً؛ أو منفصلة؛ ويصبح تشكيل مثل هذه المعارضة داخل الحزب؛ تحدياً ليس فقط في حال أفضت إلى خسارة الدعم من الغالبية؛ وإنما أيضاً إلى إضعاف سلطتها داخل وخارج الحزب.

وفيما يكون كل جزء من الحزب تحت الضغط من اجل الحفاظ على الصفوف مرصوصة؛ فانه بإمكان حتى الأقليات الصغيرة في الأحزاب الديمقراطية أن تتوافر على تأثير فعال؛ أو حتى صلاحية استخدام حق النقض – الفيتو –.

وفي الأحزاب الالمانية؛ لا تحدث التغييرات في القيادة غالبا؛ ليس بسبب أن

القيادة السابقة أرادت لها أن تتم، وإنما بسبب فشلها، إما في كسب الانتخابات؛ أو في المحافظة على دعم كاف من داخل الحزب.

ومع ذلك، ثبت أن من المهم جداً على أي مستوى تجري المنافسات على المناصب المهمة؛ فاذا، مثلاً، كان أعلي مستوى هو الذي سيقرر من الذي سيترشح للبرلمان؛ فإن هذا الاتجاه ينطوي على احتمالية خفض البرلمانيين إلى تابعين؛ واذا اتخذت هذه القرارات على أدنى مستوى من المؤهلات؛ فقد لا تتمكن من الاضطلاع بلعب دور.

وفي المانيا؛ وتحديداً على المستوى الفدرالي، كما هو الحال في الولايات المتحدة، ينص القانون الانتخابي على توزيع عدد المقاعد في البرلمان بين الأحزاب وفقاً لتمثيل نسبي، لكن في معظم الحالات يتوجب ان يكون نصفهم قد حقق الفوز في الدوائر الانتخابية الفردية بأغلبية نظام اقتراع.

وفي الحالة الأخيرة، تقرر التنظيمات المحلية للحزب من يخوض الانتخابات؛ وفي الانتخابات الفدرالية تكون هذه الوحدات في العادة كبيرة بشكل كاف لانتقاء مرشح واحد مؤهل نوعاً ما على الأقل.

وعلى صعيد الولاية، تكون هذه الوحدات أحياناً أصغر؛ وفي بعض الولايات الأصغر؛ تأخذ هذه القرارات جمعيات محلية؛ تتألف أحياناً من بعض عشرات من الأعضاء، وفي ظل هذه الظروف؛ فان أهم المقدرات التي يجب على المرشح أن يتوافر عليها هي الوقت؛ وذلك للتعامل مع الأعضاء بشكل أفضل من منافسيه.

ويمكن أن تتمثل النتيجة، في افتقار الممثلين المنتخبين إلى أي مؤهلات؛ نظراً لأنهم لم يكونوا بحاجة لها؛ للحصول على المنصب؛ ويُظهر هذا المثال؛ أن الكيفية التي يجب معها أن تكون المشاركة الديمقراطية منظمة، لا يمكن أن تصاغ في الغالب في قواعد عامة؛ لكنها تعتمد إلى حد بعيد؛ على وحدة الحزب؛ من حيث الحجم والبناء والموارد البشرية.

وعلى المستوى الفدرالي في المانيا؛ فانه يمكن لنظام أن يؤدي أداء حسناً؛ إذا كان يستند بشكل فردي إلى نظام اقتراع أغلبية، لكن في الولايات الصغيرة؛ فإنني انصح بتحويل القرار الخاص بمن يجب أن يخوض انتخابات برلمان الولاية إلى مستوى حزب الولاية وحسب.

وثمة متطلب آخر؛ وهو أن الحزب؛ يجب أن يتضمن مجموعات مختلفة من

المجتمع؛ فالأحزاب الالمانية تشكل في العادة مجموعات لمعالجة المشكلات الاجتماعية داخل الحزب؛ وفي حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي DCU، على سبيل المثال، توجد رابطة للنساء؛ وجمعية لكبار السن؛ وتنظيم شبابي؛ وحتى رابطة للطلاب؛ ورابطة للموظفين؛ بالإضافة للرواد، وكلهم يشكلون هيئاتهم الخاصة على كل مستوى سياسي؛ وينتخبون قيادتهم الخاصة؛ ويرسلون نوابهم إلى مجالس تنظيم الحزب حتى على المستوى المحلي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الأحزاب الألمانية؛ تبنت نظام الحصص لانتخاب النساء للمواقع القيادية؛ وفي الاتحاد المسيحي الديمقراطي يجب أن يكون ثلث العاملين المنتخبين من النساء اذا أريد لعملية الانتخابات أن تكون سارية المفعول.

تلعب كافة هذه المجموعات دوراً فاعلاً في تشكيل مواقع الأحزاب؛ وتعني ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب في الغالب؛ التفاوض مع الأحزاب.

وحقيقة وجود العديد من المجموعات المختلفة سوية مع تمثيلاتها المحددة داخل الحزب تعود بالفائدة؛ من حيث الاستماع إلى جميع المصالح المختلفة.

فالقيادة التي لا تحارب أنفاق العجز، عليها أن تتوقع انتقاداً حاداً من رابطة الشباب؛ لكنها إذا قررت خفض أو حتى عدم زيادة حصص التقاعد والتي تصل إلى مبالغ ضخمة من الإنفاق العام؛ فعليها أن تتوقع وبشكل مماثل توجيه انتقادات حادة لها من رابطة كبار السن.

إن هذا النموذج من الديمقراطية داخل الحزب؛ شامل جداً؛ لكن ثمة عيب فيه؛ وهو انه ميال بشكل كبير إلى التوصل لحل وسط بين مختلف الفئات؛ ما يصبح معه من الصعب التوصل إلى قرار حاسم في حال مست الحاجة اليه.

وبالإضافة الى ذلك، تحتاج المانيا إلى المحافظة على توازن بين مصالح مختلف المجموعات الإقليمية. ونظراً لأن المانيا هي دولة فدرالية؛ فإن هذه المصالح؛ تمثل بواسطة تنظيمات الحزب على مستوى الولاية.

واليوم؛ فإن هذه التنظيمات تعد لربما الوحدات الأكثر قوة داخل الاتحاد المسيحي الديمقراطي CDU، وفي البرلمان الفدرالي يتم التفاوض على التعيينات الخاصة بالرئيس وأعضاء اللجان بين رؤساء مختلف مندوبي الولاية، وتكون هذه

المفاوضات شائكة تماماً أحياناً.

وليس من قبيل المصادفة ان تعرف هذه المجموعة داخل البرلمان باسم تجار السجادة؛ إلى ذلك، تطبق إجراءات معقدة في عملية إعداد بيانات الحزب، ورسمياً يتم تبني هذه البيانات من خلال مؤتمرات الحزب المعني، ومع انه باستطاعة المؤتمر أن يتخذ القرارات، إلا انه لا يستطيع صياغة البرنامج السياسي بنفسه.

ولضمان مشاركة واسعة في هذه العملية؛ فإن اجتماعات أحزاب الولاية؛ والأحزاب الفدرالية؛ تنتخب لجان خبراء دائمة حول قضايا مختلفة لا تتضمن أخصائيين فحسب؛ وإنما أيضاً ممثلين لمجموعات المصالح المعينة.

لربما إن اكبر مشكلة كأداء تواجه أحزاب المانيا اليوم تكمن في توظيف موظفين مؤهلين؛ فالأحزاب الألمانية اليوم تضم فقط حوالي اثنين في المئة من المواطنين، ليس بالضرورة ان يكونوا من نخبة المجتمع.

وفي المانيا؛ فان الطريقة المحددة التي تنظم من خلالها الديمقراطية داخل الحزب؛ قد أسهمت في إغلاق الصفوف أمام أي خارجي يرغب في ترشيح نفسه لمنصب ما.

ويتم في الأحزاب الالمانية اليوم؛ تبوُّؤ المراكز من قبل الأشخاص الذين ينجحون في بناء قاعدة قوة خاصة لهم، ويتطلب هذا الأمر كثيراً من الاستثمار في الوقت والطاقة؛ ولكن ليس بالضرورة مؤهلاً غير سياسات الحزب الضيقة؛ ولا يفضل خبرة مستقلة؛ أو آراء مختلفة.

وفي تلك الأثناء، تغفل الأحزاب الالمانية كافة توظيفاً مقصوداً لقادة مؤهلين من أطياف أخرى من المجتمع؛ لكن هذا لا يشكل مشكلة للأحزاب الديمقراطية بشكل عام؛ فهو يعني ان الأحزاب الألمانية تستطيع التعلم من الآخرين في هذا المجال.

وبالمناسبة، فإن الأحزاب النمساوية ما تزال اكثر نجاحاً في ضم اطياف اضخم من المواطنين؛ وفي الأثناء، تعتبر الأحزاب الفرنسية والأميركية أكثر انفتاحاً أمام الأشخاص الذين يغيرون مناصبهم.

الخلاصـــة

تظهـر الأمثلـة المختلفة؛ المذكـورة أعلاه؛ انـه ليس هناك مـن طريقة معينة بمفردهـا للكيفيـة التي يتم من خلالهـا تنظيم الديمقراطية داخـل الحزب؛ وتبعاً لذلـك، مـن الصعب تعريف مـا هي اقل المتطلبـات؛ خاصة فيما يتعلـق بالدساتير والقوانين.

ولأن المانيا مرت بفشل دراماتيكي في الديمقراطية في ماضيها؛ نجد أن لديها حالياً تنظيمات محددة جداً حول التنظيم الديمقراطي للأحزاب السياسية.

وفي بلـدان شهـدت تطوراً غـير متقطع للديمقراطيـة مثل بريطانيـا، تعوض التقاليد في العادة عن القوانين.

وعليه، فإن أنواع القوانين التي تكون ثمة حاجة لها؛ تختلف من مثال لآخر.

وبالإضافة لذلك؛ لا يمكن للقوانين المشتقة من تطور بلد ما أن تطبق بالضرورة في بلـد آخـر، لان كيفية عملها تعتمـد على البيئـة الاجتماعية والثقافـة السياسية للمجتمع الذي نجمت فيه.

كمـا أن كيفيـة أو وجوب تنظيـم الأحزاب السياسية؛ دائماً مـا يتقرر عبر نوع التفاعـل الذي يتطـور بينها؛ وبين المؤسسـات السياسية؛ و التنظيمـات الأخرى في المجتمع المدني.

كمـا أن الكيفيـة التي تفهم منها القوانـين على نحو فعّال؛ تكـون نتاج تجارب ونماذج الأدوار المستقاة من هذه التطورات.

وفي البلـدان الأوروبية تطورت البنـى الديمقراطية والأحـزاب السياسية كما والمجتمـع المـدني سوية خلال فترة طويلـة من الزمن. وحتـى في المانيا بعد الحرب العالميـة الثانية؛ لم تحتج مثل هذه البنى والتنظيمـات إلى اختراع من جديد؛ وإنما فقط إلى إعادة بناء.

وبشـكل إجمـالي، فـإن تطـور الديمقراطيـة الغربيـة الحديثـة؛ تم في عملية تدريجية.

وفي المانيا بدأت هذه العملية بالحكومة المحلية الذاتية، وفي العديد من البلدان الأوروبية استخدم نوع من تصويت إحصائي في الانتخابات حتى القرن العشرين.

ومن ناحية نظرية، استند هذا التصويت إلى فكرة أن المواطنين المؤهلين والذين يتمتعون بقدر واف من التعليم واستقلال الشخصية على نحو كاف، بحيث لا يتم استغلالهم بسهولة هم وحدهم فقط الذين يستطيعون اتخاذ قرارات سياسية مهمة.

ولم تأت هذه الفكرة من دون سبب، فقد كانت المانيا بين أول الدول التي أدخلت حق الاقتراع العام للنساء في الانتخابات الوطنية.

لكن في هذا الوقت؛ وبعد عام 1781، فقد أضعفت مؤيدي الديمقراطية والليبرالية؛ وأضفت القوة على القوى الليبرالية في جناح اليمين واليسار.

ولا تحتاج الديمقراطيات الناجمة؛ إلى مباشرة تطبيق كافة القوانين التي أرست دعائمها الديمقراطيات الغربية في اعقاب قرون أو عقود من التنمية.

إذ يجب أن تبنى البنى الديمقراطية؛ لتكون أفضل ما يكون من الأسفل إلى الأعلى؛ ويجب أن تتماشى الخبرة والإجراءات الديمقراطية وتطور المشاركة الديمقراطية يداً بيد.

وفي هذا الصدد، تلعب الأحزاب السياسية دوراً حاسماً معيناً، فهي ليست الأدوات الضرورية وحسب لعمل الديمقراطية، ذلك أنها تفتح أول الفرص أيضاً أمام الخبرة والمشاركة في العمليات الديمقراطية.

والى ذلك، ربما تكمن أهم مهمة في تطور نظام الحزب؛ في كيفية الموازنة بين مقدرة القيادات في التصرف ضد مشاركة الأعضاء؛ لأن الإفراط في التصرف؛ قد يسهم في واقع الحال؛ في خلق أسلوب قيادة سلطوي؛ في حين أن الكثير من المشاركة؛ قد يكرس عدم الكفاءة؛ وزعزعة الاستقرار؛ لكن على العموم؛ لا يستطيع المرء أن يرسي بنى ديمقراطية دائمة، من دون أن يطبق أولاً المبادىء الديمقراطية على التنظيمات اللازمة؛ أكثر ما يكون للمحافظة على النظام الديمقراطي.

قائمة المشاركين

ورشة عمل
الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية

13 حزيران/يونيو 2009

1 - **د. أحمد نوفل**، أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك/الأردن
2 – **السيدة أروى الكيلاني**، عضو مجلس شورى حزب جبهة العمل الاسلامي/الأردن
3 – **السيدة اميلي نفاع**، عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي/الأردن
4 – **السيدة أميمة الاخرس**، رئيسة القطاع النسائي في حزب جبهة العمل الاسلامي/الأردن
5 - **السيد اياد خليفة**، صحفي – موقع البوابة الإلكتروني/الأردن
6 - **د. بارعة النقشبندي**، أستاذة العلوم السياسية في جامعة البتراء/الأردن
7 – **د. باسل حسين**، نائب مدير المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية/العراق
8 – **د. باسم الزبيدي**، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت/فلسطين
9 – **د. نظام بركات**، أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك/الأردن
10 – **النائب بسام حدادين**، عضو مجلس النواب/الأردن
11 – **السيدة بسمة عودة**، عضو حزب الرفاه/الأردن
12 – **السيد بكر المصري**، عضو حزب دعاء/الأردن
13 – **د. حازم قشوع**، أمين عام حزب الرسالة /الأردن
14 – **السيد حسين أبو رمان**، كاتب صحفي وباحث، مدير تحرير مجلة السّجل/الأردن
15 – **السيد حيدر سعيد**، مركز الابحاث العراقية/العراق
16 – **السيدة رحاب القدومي**، عضو اللجنة التنفيذية في حزب الجبهة الأردنية الوحدة/ الأردن
17 – **د. رغيد الصلح**، باحث سياسي وكاتب/لبنان
18 – **السيدة رولا عطار**، مديرة المعهد الديمقراطي الوطني NDI – مكتب عمان / الأردن
19 – **د. سلام سميسم**، باحثة اقتصادية/العراق
20 – **السيد سامي شريم**، عضو اللجنة التنفيذية في حزب الجبهة الأردنية الوحدة/الأردن
21 – **د. سعدون الزبيدي**، أستاذ جامعي وسفير سابق/العراق
22 – **السيد سلطان العجلوني**، وزارة التنمية السياسية/الأردن
23 – **السيدة سميرة العظم**، عضو حزب البعث العربي الاشتراكي/الأردن
24 – **السيد سيباستيان جراندبيرجر** "Sebastian.Grundberger"، مؤسسة كونراد اديناور – مكتب عمان/ألمانيا
25 – **السيد صادق أبو السعود**، باحث في مركز القدس للدراسات السياسية/الأردن

26 – **السيد طاهر العجارمة**، وزارة التنمية السياسية /الأردن
27 – **السيد عبد الباسط الكباريتي**، وزارة الداخلية /الأردن
28 – **السيد عبد الرحيم المناصير**، عضو المكتب التنفيذي في حزب الحياة/الأردن
29 – **السيد عبدالله ملالحه**، عضو في حزب الحياة /الأردن
30 – **النائب عزام الهنيدي**، عضو مجلس النواب/الأردن
31 – **السيدة عفاف رضوان**، عضو حزب الحركة القومية للديمقراطية المباشرة/ الأردن
32 – **السيد عمران الخطيب**، عضو قيادي في الجبهة العربية الفلسطينية/ فلسطين
33 – **السيد عريب الرنتاوي**، مدير عام مركز القدس للدراسات السياسية/ الأردن
34 – **د. فايز الربيع**، أمين عام حزب الوسط الاسلامي/الأردن
35 – **السيد فهمي الكتوت**، الناطق الإعلامي باسم حزب التيار الوطني الديمقراطي/الأردن
36 – **د. فواز الحماد**، أستاذ التسويق السياحي في جامعة البلقاء التطبيقية /الأردن
37 – **السيد مايكل دويمر** "Michael Däumer"، مدير مكتب مؤسسة كونراد أيناور في عمان/ألمانيا
38 – **السيد محمد الزيود**، باحث في مركز القدس للدراسات السياسية/الأردن
39 – **د. محمد منذر العبوسي**، عضو في الحزب الاسلامي العراقي/العراق
40 – **السيد محمد المغربي**، عضو قيادي في حركة التحرير الوطني الفلسطيني- فتح/فلسطين
41 – **السيد محمد جمال باروت**، باحث في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى/سورية
42 – **السيد محمود سعيد**، المعهد الجمهوري الدولي – مكتب عمان/الأردن
43 – **السيد مروان حجازي**، عضو المكتب السياسي حزب الشعب الديمقراطي الاردني حشد/الأردن
44 – **العين مروان دودين**، عضو مجلس الأعيان/الأردن
45 – **د. موسى الوحش**، عضو مجلس شورى حزب جبهة العمل الاسلامي/الأردن
46 – **د. موسى خميس**، عضو حزب البعث العربي الاشتراكي/الأردن
47 – **السيد نايف مهنا**، عضو قيادي في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين/ فلسطين
48 – **د. نظام بركات**، أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك/الأردن
49 – **نهاية القرالة**، نائب أمين عام حزب الحياة /الأردن
50 – **هالة سالم**، المديرة التنفيذية: مركز القدس للدراسات السياسية/الأردن
51 – **هانز مارتين سيغ**، "Hans Martin Sieg" مستشار السياسة الخارجية للنائب مانفريد جرند "MP Manfred Grund"، والمجموعة البرلمانية لحزبي الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي في البوندستاغ/ألمانيا
52 – **د. هدى رزق**، أستاذة العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية/لبنان
53 – **هشام النجداوي**، عضو حزب البعث العربي الاشتراكي/الأردن
54 – **د. يحيى الكبيسي**، مركز الابحاث العراقية /العراق

the political parties of the democratic principles especially the group or mass democracy. Internal democracy in a party imposes certain requirements such as: all positions in the party and at all levels must be filled through transparent and confidential elections organized in general assemblies that are elected from the partisan grassroots; and accept the free political competition to fill in all the party and political positions.

The Lebanese Expert of Political Parties' Affairs- Mr. **Raghid AsSulh** introduced the democracy experience in the Arab parties. He presented a case study of the Lebanese Parties' experience and the parliamentary elections held recently in June 2009. He said that exercising democracy in the parties requires a democratic structure that goes from bottom to top hierarchy. Such a structure must be clear in the Statutes of the Party and must be exercised through elections and task assignment. The Lebanese parties' grassroots do not have a say in selecting candidates to the Parliament.

Mr. AsSulh said that such organizations are still so vague in Lebanon; it is not clear to which extent they can be viewed as modern parties. He mentioned that in Lebanon, there is a confusion among trends, movements and groups and other similar names on one hand and the parties on the other hand.

At the end of his paper, AsSulh presented a set of minimal criteria of democracy inside the political Lebanese parties:

- The party must have a clear, written and disclosed political platform to serve as a basis to the partisan belongingness.
- The party must have an internal charter to identify the role of partisans; their rights and responsibilities.
- Partisan leaders must be selected at all levels through elections.
- The party conferences must serve as an open forum to discuss its policies and appraise performance.
- Partisan leaders must submit a general budget to clarify the funding sources of the party and channels of disbursement.

clearly observed between the authoritative organizational structure based on democratic centralization and the political structure which introduces a democratic political track on one hand; and the intellectual structure recently transiting from the leftist, patriot, and communist intellectual radicalism to democracy. Such a gap caused these parties a big disturbance and resulted in a redefinition and reshuffle thereof. The main lesson learnt is that credibility of the party transition to democracy will not be persuading unless it democratizes its internal relations. In brief, this who is not democratic inside the Party will not be so outside it. This lesson is still developing although it is the most powerful and the most visible.

With regard to the **"The democracy predicament within the Democratic centrist parties - Jordan as a case study" Mr. Mohammed Ziyoud**- a Researcher at Al-Quds Center for Political Studies said that these parties are witnessing a real crisis in terms of democracy application in their internal scenes especially when it comes to the partisan power succession. They also face problems in handling certain issues such as women empowerment, and fiscal and media transparency. He said that leaving this dilemma without any response in addition to other challenges will cause these parties to become ephemeral. It results in risky impacts not only on their activities but also on their existence and future sustainability. This becomes more critical in light of the fact that these parties neither have their own political platforms, nor they have clear and precise visions.

However, Mr. Ziyoud thinks that to improve their visibility, these moderation parties need to review and amend their political disciplines in order to set the required framework of institutionalism and practice mechanisms. In addition, it is important to have a monitoring legislative branch inside the party. This branch must be a middle organ between the general assembly and the leading executive agencies.

Moving to the Recommendation and Proposal Session held under the title **"Minimum Requirements for Democratic Parties Bylaws" Hans Martin Sieg** Foreign Policy Adviser to MP Manfred Grund, CDU/CSU Parliamentary Group in the German Bundestag, Presented the German experience in terms of the internal democracy of parties. He gave a historical background of the German Experience in Democracy and Partisan Practice. He stressed the importance of having a political parties' law provide for the obligation of

the governing factor of the national, leftist and communist parties. This confidentiality identifies the nature of internal relationships in the partisan life as well as types of relationship among the partisan bodies. This confidentiality can be viewed at a higher level in the patriot and leftist parties but always according to their relationship with the authorities. This applies even to the type of relationships existing in the one party or between it an other parties.

In their beginnings, most of the Arab parties were influenced with the parties' experience in the Soviet Union and similar experiences in the Eastern Europe countries all subjected to the "Democratic Centralization" Theory. This is based on the necessity to achieve the precise balance between centralization (the leadership centralization) and democracy (freedom of members). If this balance is shaken, centralization as depicted in this theory will be delineated into a dictatorship and dominance. However, when democracy over-dominates centralization will become a "theoretical chat" or "liberal dilution" that causes the part to quake and fall apart.

This theory resulted in a group of mechanisms to elect all the partisan leaders through their conferences and having the bottom line leaders subjected to the senior leaders. Each member has the right to discuss and vote while committing to the majority decision even if in contradiction with their own opinions. In fact, the general assemblies of such a party had never been regularly held except for recently. For instance, the interval between the creation of the Lebanese-Syrian Party and the second general assembly of the party reaches up to 17 years. The interval between the second general assembly meeting and the third one is 26 years at least. In about 40 years the Syrian Communist Party organized three general assembly meetings only. Most often, such meetings would be as a response to a case of some "outlaws" due to the frozen internal status of the party and the Leadership monopoly of power and authority. This leads to a closer relation between democracy and power in the Party.

In the aftermath of the Soviet Union collapse, all these parties were influenced with the third democratic wave accompanied with the new liberal trends opting for the market economy. The civil society concept has been assimilated from this transformation to democracy which strongly emerged in the past two decades.

In several discussion, the civil society concept was raised in connection with its relation with the democratic transition issue. Then, a gap was

are similar to democracy. However, when it comes to practice on the ground, the Islamic partisan institutions in Jordan have accepted to join the peaceful and legitimate opposition to the ruling system. They created and developed loyal civil institutions that provide financial and moral support while availing the opportunity to have political groups supporting their electoral platform.

Dr. Barakat added that compared to other parties, the Islamic parties have been better in exercising internal democracy especially when it come to the power succession. However, some gaps are detected from time to time especially when it comes to the attitude to woman rights.

Dr. Barakat mentioned that the Islamic parties have been the first among the Jordanian parties to succeed power within their organizational frameworks and by changing leaders of such parties through internal elections. This is to the contrary to other Jordanian parties' practices. No Jordanian party has a former leader because a leader change means quitting the party or disengagement from it. Islamic parties assumed a role in power succession especially in the legislative branch. They changed their representatives at the House of Representatives according to the electoral results. They joined the Executive Branch by participating in some ministries and then quit those governments. In many cases, these parties exercised pressure and lobbied to topple such governments.

In the fourth paper, Dr. **Huda Rizek**- Professor of Politics at the Lebanese University presented Do "Existing" **Arab Liberal Parties Represent Real Democracy?** Dr. Rizek said that we should start by drawing the line between democracy and liberalism so that the Liberal Trends will not be claiming the democracy achievements for themselves. She touched upon the experience of the National Block Party in Lebanon as it has become a phenomenon free from sectarianism opting for liberalism and democratic slogans instead. However, the history of this Party confirms the impact of political environment and local factors on its development. As she views it, this Party opted for liberal and democratic slogans while doing the opposite in practices on the ground. It rather has been influenced with the social and political environment in Lebanon. It is an inherited party with all the members coming from the same sect.

In another paper, the Researcher at the French Institute for the Near East in Syria, **Moh'd Jamal Barout** spoke about the Democratic Challenges facing Nationalist and Leftist Party He said that "confidentiality" has been

capable of assuming its role, enhance democracy, sustain development and achieve prosperity.

Professor Zubeidi stated the Palestinian case as an example to the democracy crisis that the ruling parties suffer from in the Arab World. He mentioned that "Fath" Movement which rules in the Palestinian Territories suffer, as other ruling parties in the Arab World, from a set of problems and intricacies. These mainly include, personalized leadership, poor institutional build up of the Movement, the unrevealed heritage, lack of internal elections, dominance prevalence, poor accountability, members have become very old, and grassroots are not kept informed of things taking place inside and outside the party.

The second paper was **"Can Democracy Exist in Sectarian Parties"**. It was submitted by Dr. **Basel Hussein**-Deputy Director of the Iraqi Center for Strategic Studies in Iraq. He highlighted the Islamic stand towards democracy and said that it is still an confused stand due to the fact that this Thought lacks a political jurisprudence. He mentioned that the literature in this field is still very little and does not cope with the modern civilization values. Still, there is a large group of Islamic intellects and leaders who reject the notion of democracy and creation of political parties. They view this notion as imported from the West and they view the pluralism idea as in contradiction with the principle of unity that Islam calls for.

Dr. Hussein touched upon the religious political parties in Iraq. He said that most of them are based on the religious leaders dominance and they are personalized. They did not do any intellectual or philosophical reviews to criticize their democratic experience. These parties have become distinct for their struggle to accede power positions due to the absence of the State and political stability. So far, only one Islamic party organized internal elections that helped change the party leadership including the Secretary General and the Political Office Members. This Party is the Iraqi Islamic Party "Muslim Brotherhood Party".

The third paper was "**Democracy in Islamic Parties: Aspects of Progression and Regression"** It was submitted by the Professor of Politics at Yarmouk University- Dr. **Netham Barakat**. He explained the Islamic parties' stand towards democracy as a Western theory, ruling system, and their notion of Shura as an alternative for democracy. He mentioned that Shura principles

A Book Summary
Democracy in the Practice of the Arab Political Parties

This book consists of papers of a regional workshop organized by Al-Quds Center for Political Studies in cooperation with Konrad Adenauer Stiftung on June 13, 2009 under the title: "Democratic Values in Political Parties' Practice" with 62 participants. These are activists, academicians, party leaders and consultants from six countries- Jordan, Lebanon, Palestine, Iraq, Syria and Germany.

The workshop which was organized as one of the events held as part of the 7- year cooperation relation between Al-Quds Center and Konrad Adenauer Stiftung. It also marks an event of the "Network for Reform and Democratic Change in the Arab World" launched by the Center and Konrad Adenauer Stiftung in 2005.

The Book outlines eight papers discussing the democracy crisis in the internal scenes of the Arab Political Parties apart from their political and intellectual stands and trends. Another paper introduced the German experience of democracy in the internal scenes of the political parties.

First paper: "**Democratic Challenges of Ruling Political Parties in the Arab World**" .It was submitted by Dr. **Basem Zubeidi** - Professor of Politics at Bir Zeit University, Dr. Zubeidi outlined the problems that parties suffer from in the Arab region especially the ruling ones. He said that although the one-party governments no more exist in the Arab countries as their ruling systems refuse to change their structure, method, and tools; and they refuse to renew their approaches to cope with emerging developments and establish good governance. Instead, these systems insist on keeping their authority positions in a changing world which with changing conditions, terms and policies. These parties even seem to be alienated from their surroundings and incapable of handling problems that their communities and political and economic disciplines face.

Professor Zubeidi stressed the fact that these parties need to be reshuffled; they need to establish new political disciplines and restructurethe State to be

A Book Summary

Democracy in the Practice of the Arab Political Parties

Konrad-Adenauer-Stiftung
Amman Office
23, Isma`eel Haqqi Abdoh St. - Sweifieh
P.O.Box 831025 Amman 11183 Jordan
Tel: (+962-6) 5929777
Fax: (+962-6) 5933087
Email: *info.jordan@kas.de*
Web: *www.kas.de/Amman*

Al- Quds Center for Political Studies
7, Haifa Street, Jabal El husein
P.O.Box: 213566 Amman 11121 Jordan
Tel: (+962– 6) 5651931 - 5651932 - 5690567
Fax: (+962–6) 5674868
E-mail: *info@alqudscenter.org*
Web: *www.alqudscenter.org*